

Distr.: General
7 March 2007
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



تقرير المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان عن أعماله خلال عام ٢٠٠٦

المحتويات

الصفحة

الجزء الأول - الدورة العادية الأولى

٦ المسائل التنظيمية
	الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٩ المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارة
١٠ البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة
١٢ رابعا - خامسا - التقييم/الشؤون الجنسانية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
١٣ سادسا - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية
١٤ سابعا - صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة
١٥ ثامنا - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
	الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان
١٦ تاسعا - توصيات مجلس مراجعي الحسابات
١٩ عاشرا - التقرير المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي
٢٠ حادي عشر - عملية البرمجة



الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

- ٢٥ البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة ثاني عشر -
- ٢٦ مسائل أخرى ثالث عشر -
- الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي (٢٠ و ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦) ٢٨

الجزء الثاني - الدورة السنوية

- أولا - المسائل التنظيمية ٣٦

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

- ثانيا - التقرير السنوي للمديرة التنفيذية ٣٨
- ثالثا - الالتزامات بتمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان ٤٣
- رابعا - البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة ٤٤
- خامسا - التقييم ٤٨

الجزء الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

- سادسا - التقرير السنوي لمدير البرنامج ٥٠
- سابعا - الالتزامات بتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٥٢
- ثامنا - تقرير التنمية البشرية ٥٣
- تاسعا - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها ٥٣
- عاشرا - التعاون فيما بين بلدان الجنوب ٥٤
- حادي عشر - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ٥٥
- ثاني عشر - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية ٥٦
- ثالث عشر - برنامج متطوعي الأمم المتحدة ٥٦
- رابع عشر - صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ٥٨

٥٩	خامس عشر - التقييم
		الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان
٦٠	سادس عشر - المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية
٦٢	سابع عشر - عملية البرمجة
٦٣	ثامن عشر - الزيارات الميدانية
٦٤	تاسع عشر - الإطار التمويلي المتعدد السنوات، ٢٠٠٨-٢٠١١
٦٥	عشرون - مسائل أخرى
		الجزء الثالث - الدورة العادية الثانية
٦٨	أولا - المسائل التنظيمية
		الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٦٨	ثانيا - بيان مدير البرنامج والشؤون المالية وشؤون الميزانية الإدارية
٧٠	ثالثا - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)
٧٢	رابعا - صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة
٧٣	خامسا - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
		الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان
		سادسا - متابعة اجتماع مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز
٧٣	سابعاً - عملية البرمجة
٧٦	ثامنا - الزيارات الميدانية
		الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان
٧٧	تاسعا - بيان المدير التنفيذي والمسائل المالية والإدارية ومسائل الميزانية
		عاشرا - دور صندوق الأمم المتحدة للسكان في مجالات التأهب لحالات الطوارئ، والاستجابة الإنسانية، ومراحل الانتقال والانتعاش
٨١	

٨٣ حادي عشر - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها (صندوق الأمم المتحدة للسكان)

المرفقات

٨٥ الأول - القرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في عام ٢٠٠٦

١٣٧ الثاني - عضوية المجلس التنفيذي في عام ٢٠٠٦

الجزء الأول
الدورة العادية الأولى

المعقودة بمقر الأمم المتحدة في نيويورك
في الفترة من ٢٠ إلى ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦

أولا - المسائل التنظيمية

- ١ - عُقدت الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٦ للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان بمقر الأمم المتحدة بنيويورك في الفترة من ٢٤ إلى ٢٧ كانون الثاني/يناير.
- ٢ - وانتخب المجلس التنفيذي أعضاء المكتب لعام ٢٠٠٦ وترد فيما يلي أسماؤهم:

الرئيس: سعادة السيد فاليري ب. كوتشينسكي (أوكرانيا)	نائب الرئيس: السيد كازوو سوناغا (اليابان)
نائب الرئيس: سعادة السيد كريسن غراي - جونسون (غامبيا)	نائب الرئيس: سعادة السيدة إدياتويدي أديوزو أسمادي (إندونيسيا)
نائب الرئيس: السيد جورج و. تالبوت (غيانا)	
- ٣ - وأعرب الرئيس الجديد، إثر انتخابه، عن تقديره للعمل الذي قام به أعضاء المكتب المنتهية ولايتهم وشكرهم على تفانيهم. وأشار الرئيس إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ التي أَلقت على عاتق العالم مسؤوليات فردية وجماعية للوفاء بالالتزامات الإنمائية الدولية، وشدد على أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيكون في مقدمة الصفوف ساعيا لتنفيذ الإصلاحات واسعة النطاق المنتظرة في عام ٢٠٠٦.
- ٤ - وأقر المجلس التنفيذي جدول أعمال دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٦ وخطة عملها (DP/2006/L.1)، وخطة عمله السنوية لعام ٢٠٠٦ (DP/2006/CRP.1). وأقر كذلك تقرير المجلس التنفيذي عن دورته العادية الثانية لعام ٢٠٠٥ (DP/2006/1).
- ٥ - واعتمد المجلس في دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٦ عشرة مقررات، بما في ذلك الاستعراض العام للمقررات، واستعرض خطة عمل الدورة السنوية المزمع عقدها في حزيران/يونيه ٢٠٠٦.
- ٦ - ووردت المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في عام ٢٠٠٥ في الوثيقة DP/2006/2، بينما ضُمَّت المقررات المتخذة في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٦ في الوثيقة DP/2006/10، ويمكن الإطلاع على هذه المقررات على موقع أمانة المجلس التنفيذي على الانترنت www.undp.org/execbrd.

٧ - وفي أعقاب مشاورات غير رسمية، اعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٧/٢٠٠٦ وبموجبه قرر المجلس مواصلة المشاورات والمناقشات بشأن أساليب عمله، وطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان تقديم مقترحات في الدورة السنوية لعام ٢٠٠٦ لإدخال المزيد من التحسينات على هذه الأساليب.

بيان مدير البرنامج

٨ - أشار مدير البرنامج، في بيانه إلى المجلس التنفيذي، إلى تجدد الالتزام الدولي بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وهو ما انبثق عنه مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، وأوضح رؤيته لما يجب أن يكون عليه دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ووجه المدير الانتباه بشكل خاص إلى ما يلي:

(أ) متابعة مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ وعملية إصلاح الأمم المتحدة، وبموجب ذلك يلتزم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوضع أطر شاملة من شأنها تكييف الأهداف الإنمائية للألفية مع ورقات استراتيجية الحد من الفقر، ويقدم البرنامج الدعم لما يقوم به كل من لجنة بناء السلام وصندوق الديمقراطية من أعمال، وبمضي قدما صوب تعزيز نظام المنسق المقيم والتوسيع المقترح لإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بوصفه برنامج الأمم المتحدة المشترك؛

(ب) الدور المناط ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في نطاق الإطار الأوسع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وبموجبه يضطلع بمهمة الإدماج والتيسير والتنسيق، مع مراعاة أن محور التركيز في عمله ينصب على النوعية والاستدامة وجوانب توزيع النمو علاوة على التعامل مع الكوارث الطبيعية والأزمات الناجمة عن فعل الإنسان؛

(ج) أهمية تنمية القدرات الوطنية فيما يتعلق بمجالات العمل المقررة تشمل منع حدوث الأزمات والإنعاش، والحكم الديمقراطي، والحد من الفقر، والطاقة والبيئة، وفيرس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، والمساواة بين الجنسين، مع الإقرار بالأهمية المتنامية التي يكتسبها التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

(د) التوتر الكامن بين البرامج ذات البعد القطري والاتجاه الاستراتيجي الموحد، والأهمية المتصاعدة التي تكتسبها عناصر فاعلة جديدة، وإعادة تعريف دور الدولة، وهي أمور تمخضت عنها عملية العولمة وتشكل تحديات رئيسية على الطريق؛

(هـ) التأكيد مجددا على أن مدير البرنامج المعاون هو الرئيس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ووضع هياكل داخلية جديدة تدعم الإدارة العليا، وإيلاء الاهتمام

من جديد إلى نشر الموظفين وإلى الاستعانة بالصناديق والبرامج الشريكة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، واليونيسيف، ومتطوعو الأمم المتحدة)، وهي كلها عناصر لا تتجزأ من العملية القائمة لاستعراض الإدارة؛

(و) ارتفاع الإيرادات الإجمالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي متجاوزة ٤ بلايين دولار كنتيجة للزيادة في الموارد الأساسية وغير الأساسية، ومع ذلك تعاني المنظمة عجزاً في الإيرادات المستهدفة لعام ٢٠٠٧ قدره ١٨٠ مليون دولار.

٩ - وأعرب مدير البرنامج عن تقديره لمديري المكاتب الإقليمية لأفريقيا، والدول العربية، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي المنتهية مدة ولايتهم لتفانيهم في السعي إلى مواصلة التنمية، وإخلاصهم لمبادئ الأمم المتحدة، وشكرهم على ذلك وعلى إسهامات كل منهم في تحديث البرنامج الإنمائي.

١٠ - ووجه المدير الشكر الحار إلى مدير البرنامج المعاون المنتهية مدة ولايته لخدمته برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإخلاص لمدة سبع سنوات، ورحب بالمدير المعاون المعين مؤخرًا.

١١ - وأشادت الوفود ببيان مدير البرنامج وأيدت بشكل عام التحليل الذي قدمه والاستنتاجات التي توصل إليها ورؤيته الاستشرافية لمستقبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ودوره في تعزيز العملية الأوسع نطاقاً لإصلاح الأمم المتحدة. وأكدت الوفود لمدير البرنامج دعمها القوي وأعربت عن تطلعها للعمل معه ومع فريقه.

١٢ - وشعرت الدول الأعضاء على الأخص بالتشجيع للأهمية التي علقها مدير البرنامج على عملية إصلاح الأمم المتحدة وعلى وضع هيكل دولي جديد لتقديم المعونة، والالتزامه بتعزيز نظام المنسق المقيم في إطار عملية توسيع نطاق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد التنفيذي.

١٣ - وأشار الأعضاء إلى أن عام ٢٠٠٦ سيكون عامًا حاسمًا لتنشيط الفرع التنفيذي للأمم المتحدة. وبعد أن شددت الوفود على الحاجة إلى العمل العاجل من أجل تقديم المساعدة للبلدان في مجال تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، دعت إلى مواصلة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دوره القيادي في دعم التكامل الأكبر لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والالتزام الأدق بمبادئ فعالية المعونة الراسخة في إعلان باريس بشأن التبسيط والمواءمة.

١٤ - وأكدت الوفود مجددًا دعمها لمحور التركيز المواضيعي الذي يلتزم به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تدخلاته علاوة على التشديد المستمر على تنمية القدرات والملكية الوطنية؛ وأشادت الوفود بالالتزام بتحقيق قدر أكبر من المساءلة والشفافية؛ وأحاطت علماً

بالجهود المبذولة لتعزيز إدماج المنظور الجنساني. وكذلك أشارت الوفود مع الارتياح إلى دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال منع حدوث الأزمات والإنعاش، موجهة الانتباه إلى متلازمة السلام والتنمية في سياق الأعمال المستقبلية للجنة بناء السلام.

١٥ - ورد مدير البرنامج شاكرًا الوفود على إسهاماتها ومدخلاتها المدروسة، وأعرب عن سروره لملاحظته وجود اتفاق بين الأعضاء واسع النطاق بشأن العناصر الأساسية التي تركز عليها رؤيته. وأعرب عن أمله في أن يسفر عما قريب كل من تقارب الآراء هذا بين أعضاء المجلس، بغض النظر عن تفاوت درجات الاهتمام. مجال أو بآخر، والالتزامات الدولية التي قُطعت في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ عن أفعال في مجالي تقديم المعونة والتجارة. وأبلغ المدير أعضاء المجلس بأن النتائج التي خلصت إليها دراسة استقصائية أُجريت على صعيد مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن التنفيذ الجماعي لعملية المواءمة ستكون متاحة قريبًا.

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ثانياً - المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارة

١٦ - وقام مدير البرنامج المساعد ومدير مكتب سياسات التنمية، نيابة عن مدير البرنامج المعاون، بعرض البند المتعلق بالإطار التمويلي المتعدد السنوات لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبوضع الإطار التمويلي المقبل، موضحاً أن هذا هو العام الأول الذي يُدرج فيه التخطيط والنتائج الاستراتيجية في نظام أطلس مباشرة. وشدد مدير البرنامج المساعد على أنه يجري وضع الإطار التمويلي المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ في سياق بيئة خارجية متغيرة، وذلك كما هو وارد في إعلان باريس بشأن فعالية المعونة ونتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. وأحرز كذلك تقدم في مجال ربط احتياجات البرنامج المقترح بالاحتياجات من الموارد. وقدم رئيس فريق الإطار التمويلي المتعدد السنوات تقريراً بشأن الإطار الزمني لإجراء تقييم الأداء في نهاية الدورة للإطار التمويلي المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧، وبشأن عملية التشاور القائمة التي تسبق إعداد الإطار التمويلي المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١.

١٧ - وأحاطت الوفود علماً بالأعمال الجارية، ودعت مدير البرنامج إلى تقديم تقرير في دورة المجلس التنفيذي السنوية لعام ٢٠٠٦ عن الرؤية الاستراتيجية الناشئة، والاتجاهات البرنامجية، والاستراتيجية التنظيمية.

١٨ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ١/٢٠٠٦ بشأن الإطار التمويلي المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧.

ثالثاً - البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

اعتماد البرامج القطرية

١٩ - أشار نائب الرئيس عند عرضه للبند المتعلق بالبرامج القطرية إلى أن هذه البرامج سيجري اعتمادها على أساس إجراء عدم الاعتراض دون عرضها أو مناقشتها، ما لم يتم خمسة على الأقل من أعضاء المجلس بإخطار الأمانة العامة خطياً قبل الاجتماع برغبتهم في عرض برنامج قطري معين على المجلس التنفيذي، وذلك وفقاً للمقرر ١١/٢٠٠١. وأشار نائب الرئيس إلى أن الأمانة العامة لم تتلق أي طلب من هذا القبيل.

٢٠ - وقام مدير البرنامج المساعد ومدير مكتب السياسات الإنمائية، نيابة عن مدير البرنامج المعاون، بعرض البند المتعلق بالبرامج القطرية محيلاً برنامجين إقليميين و ٢٣ برنامجاً قوطرياً للنظر فيها والموافقة عليها، وكانت مشاريع هذه البرامج قد استعرضت في دورتي المجلس التنفيذي السنوية والعادية الثانية لعام ٢٠٠٥.

٢١ - واعتمد المجلس التنفيذي على أساس إجراء عدم الاعتراض دون عرض أو مناقشة برامج البرنامج الإنمائي القطرية التالية والتي أُحيلت إليه في عام ٢٠٠٥: أوغندا وبوركينا فاسو وتشاد والرأس الأخضر وسوازيلند وغانا وناميبيا والجمهورية العربية الليبية وأفغانستان وإندونيسيا وبنغلاديش والصين وفييت نام وكمبوديا ألبانيا وأوكرانيا وبلغاريا وبيلاروس وتركيا وجورجيا وبيرو وغيانا وجزر تركس وكايكوس. واعتمد المجلس أيضاً على أساس إجراء عدم الاعتراض ودون عرض أو مناقشة وثيقة البرنامج الإقليمي للدول العربية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩، ووثيقة البرنامج الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠.

٢٢ - ورحبت وفود البلدان التي اعتمدت برامجها بتواؤم البرامج القطرية التي ووفق عليها مؤخراً مع الأولويات الوطنية لكل بلد، وحثت برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مواصلة التمسك بمبدأ تولي العناصر الوطنية زمام الأمور مع تعزيز عملية تبسيط ومواءمة الإجراءات.

٢٣ - وأشار أحد الوفود إلى أن المجلس التنفيذي حين اعتمد البرنامج القطري المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي للرأس الأخضر اتخذ قراره على أساس عناصر الوثيقة المتعلقة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دون غيرها. وحث الوفد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أن يظل خاضعاً للمساءلة أمام المجلس التنفيذي بشأن تنفيذ تلك العناصر وذلك من خلال الوفاء بما ينطبق من التزامات تقديم التقارير.

تقرير بعثة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتقييم الموفدة إلى ميانمار

٢٤ - قام الأمين العام المساعد ومدير المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ بتقديم مذكرة مدير البرنامج عن تقديم المساعدة إلى ميانمار (DP/2006/4) يرد فيها موجز للنتائج التي توصلت إليها بعثة التقييم المستقلة التابعة لمبادرة التنمية البشرية - المرحلة الرابعة، وأكد أن البعثة توصلت إلى أن جميع مكونات برنامج مبادرة التنمية البشرية - المرحلة الرابعة صممت ونفذت في ظل امتثال كامل لمقررات المجلس التنفيذي السابقة ذات الصلة (المقررات ١٤/٩٨ المؤرخ ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨، و ١٥/٢٠٠١ المؤرخ ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، و ٢/٢٠٠٣ المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، و ٢/٢٠٠٤ المؤرخ ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، و ٣/٢٠٠٥ المؤرخ ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥).

٢٥ - وأطلع الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بميانمار المجلس التنفيذي على الاستنتاجات والتوصيات والتحديات الاستراتيجية الرئيسية التي حددتها بعثة دولية مستقلة للتقييم تتألف من عضوين وتتبع مبادرة التنمية البشرية - المرحلة الرابعة. وخلص التقرير إلى أن المبادرة كان لها أثر إيجابي على الفقر في الريف، وأنها تبشر بالخير من حيث كونها نموذجاً لجهود مستقبلية موسعة، مشيراً إلى أن برنامج الأمم المتحدة يتابع متابعة ملائمة التوصيات الصادرة عن التقييم الذي أُجري في عام ٢٠٠٤ لمكونات المبادرة المتعلقة بسبل كسب الرزق وتوليد الدخل، وكذلك إرساء الصلة بين مشروع فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب وبرنامج تنمية المجتمعات المحلية.

٢٦ - وفي إطار متابعة التوصيات الصادرة عن بعثة التقييم، أبلغ الممثل المقيم المجلس بأن البرنامج الإنمائي يقوم بتبادل نشط للدروس المستفادة مع دوائر العمل الميداني الأوسع نطاقاً، وبأن النتائج التي توصل إليها بعثات تقييم الأثر التي تعمل حالياً ستكون متاحة في أيار/مايو ٢٠٠٦. وأشار الممثل المقيم إلى أن دعم المجلس التنفيذي لمبادرة التنمية البشرية - المرحلة الرابعة جعل التوسع الجغرافي في التدخلات أمراً ممكناً غير أنه شدد على أن استكمال العمل في مناطق التوسع سيستلزم تمديد أجل المرحلة الحالية من المبادرة.

٢٧ - وأشار الممثل المقيم إلى أن هناك دلائل على الضعف المتزايد الذي يصيب ميانمار والذي يؤدي إلى تدهور الحالة الإنسانية وتفكك شبكات المجتمعات المحلية. وشدد على أن التحدي الحالي الذي تواجهه الأمم المتحدة وشركاؤها في تقديم المساعدة يتمثل في تجنب استنفاد رأس المال الاجتماعي، والتخفيف من معاناة السكان المدنيين في مناطق الصراعات، وتوفير الحماية الملائمة للفئات الأضعف في المناطق التي يتعذر الوصول إليها.

٢٨ - وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء تردي الحالة الإنسانية في ميانمار؛ وأثنوا على الجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفريق الأمم المتحدة القطري؛ واعترفوا بإسهامات مبادرة التنمية البشرية في التخفيف من معاناة المجتمعات المحلية الضعيفة؛ وأقروا بأنه يتعين تمديد أجل المبادرة وتوسيع نطاقها.

٢٩ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٢/٢٠٠٦ بشأن تقرير بعثة التقييم الموفدة إلى ميانمار.

رابعا - خامسا - التقييم/الشؤون الجنسانية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٣٠ - عرض مدير البرنامج الموضوع، وجدد التأكيد على الأهمية البالغة لتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين في عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأشار إلى أن تقييم عام ٢٠٠٥ لتعميم المنظور الجنساني يشكل خط أساس لتنفيذ برنامج مشترك بشأن المساواة بين الجنسين. وفي حين أقر بالحاجة إلى تعزيز السياسات والكفاءات الميدانية، والاستفادة بصورة أكثر فعالية من معارف صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وأعماله في مجال الدعوة وخبراته، أكد مدير البرنامج أن وضوح رصد وتوثيق حجم الأعمال السابقة وتأثيرها على المساواة بين الجنسين لم يكونا كافيين. وعرض مدير البرنامج صورة عامة لاستجابة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتقييم تعميم المنظور الجنساني، (DP/2006/7)، وأعلن، بهذه المناسبة، تخصيص مبلغ ٥ ملايين دولار إضافية سنويا من الموارد الأساسية لعامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ لصالح تنفيذ خطة العمل المتعلقة بالشؤون الجنسانية، وإنشاء وظيفتين من الفئة الفنية في وحدة الشؤون الجنسانية، وإدخال نظام أفضل لترشيد استغلال الموارد المخصصة للأنشطة المتصلة بالشؤون الجنسانية ونتائج المساواة بين الجنسين. وبغية كفاءة مساءلة الإدارة العليا عن الالتزامات العامة في هذا المجال، تم إنشاء لجنة معنية بالتوجيه والتنفيذ في الشؤون الجنسانية - تحت رئاسة مدير البرنامج مباشرة، أنيطت بها مهمة إجراء استعراض دوري للتقدم المحرز في تعميم المنظور الجنساني على المستوى الإقليمي.

٣١ - وقد لخص مدير مكتب التقييم الاستنتاجات والتوصيات التي توصل إليها التقييم المستقل لتعميم المنظور الجنساني في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقدم الأمين العام المساعد ومدير مكتب السياسات الإنمائية، تفاصيل إضافية عن محتوى استجابة الإدارة لتقييم تعميم المنظور الجنساني، ولخص محتويات التقرير المرحلي لعام ٢٠٠٥ (DP/2006/8)؛ ثم عرض الأهداف العامة الواردة في خطة العمل المتعلقة بالشؤون الجنسانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (DP/2006/9).

٣٢ - ورحب المندوبون بالطريقة البناءة التي استجاب بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتقييم المستقل، وعلى الرغم مما يساورهم من قلق إزاء جوانب القصور التي حددها القائمون بالتقييم، يرون في التزام مدير البرنامج ومسار العمل الذي اقترحه أمرا مشجعاً. ويشعر المجلس التنفيذي بتشجيع خاص لإنشاء لجنة معنية بالتوجيه والتنفيذ في الشؤون الجنسانية، برئاسة مدير البرنامج، ودعا إلى اتخاذ خطوات إضافية لتعزيز نظم التحفيز والمساءلة بالنسبة للموظفين على المستوى التنفيذي وكذلك لعامة موظفي الإدارة العليا.

٣٣ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٣/٢٠٠٦ بشأن تقييم تعميم المنظور الجنساني وخطة العمل المتعلقة بالشؤون الجنسانية، وطلب إلى مدير البرنامج تقديم تقرير إلى المجلس، في الدورة العادية الأولى، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، عن تنفيذ المقرر.

سادسا - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

٣٤ - أشار مدير البرنامج المعاون إلى المقرر ٢٩/٢٠٠٥ الذي اتخذته المجلس التنفيذي ورحب فيه بخطة أعمال صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية للفترة، ٢٠٠٥-٢٠٠٧، القاضي "بالاستثمار في أقل البلدان نمواً من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية" وطلب فيه إلى الصندوق أن يقدم تقريراً عن عملياته لصنع القرارات المتعلقة بالميزانية والبرمجة، في الدورة العادية الأولى للمجلس في عام ٢٠٠٦. ولدى عرضه للبند عن صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، أشار مدير البرنامج المعاون إلى أنه تم تنسيق أنشطة الصندوق في مجال التمويل المتناهي الصغر والتنمية المحلية مع برنامج عمل بروكسل لأقل البلدان نمواً، ومع الأهداف الإنمائية للألفية، ومع مجالات الممارسة وخطوط الخدمات لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأفاد بأنه، وفيما اكتملت إعادة هيكلة إدارة صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، يتجه الانتباه الآن نحو معالجة ثلاثة تحديات متبقية هي تحديداً: تعبئة الموارد لتحقيق الأهداف المقررة، ومواصلة تعزيز المكاتب الميدانية، وتعزيز الشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٣٥ - وعرض الأمين التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية عمليات الميزنة وصنع القرار، وأورد إفادات عن الاستعراض الاستراتيجي لخطة أعماله وبرامجه؛ وعن لامركزية الهيكل التنظيمي للصندوق؛ وعن إنشاء شراكة استراتيجية تنفيذية ومالية قوية ومحددة بصورة جيدة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وعن أولويات الميزنة والقيود التي تواجهها. وأشار إلى أن أية استراتيجية لتعبئة الموارد لدعم خطة الأعمال المقترحة ستتوقف على الزيادات التي تحدث في المساهمات إلى جانب تنويع مصادر الدخل.

٣٦ - ورحبت الوفود بتعيين المدير التنفيذي الجديد وأنتت عليه لما لمستته من وضوح وتركيز في خطة أعمال الصندوق، مؤكدة من جديد أهمية الصندوق في توفير الدعم لأقل البلدان نمواً. وأعربت الوفود عن دعمها الشامل لخطة الأعمال، وشجعت الإدارة على مواصلة توثيق التنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والإطار التمويلي المتعدد السنوات للبرنامج؛ وطلبت إلى الأمين التنفيذي أن يقدم تقريراً إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية عن حالة تنفيذ خطة الأعمال.

٣٧ - ودعت الوفود الأعضاء لتوفير الدعم المالي للصندوق، وأشارت إلى اعتماد الصندوق المفرط على عدد محدود من المانحين لما يقدر بـ ٩٠ في المائة من تمويله الأساسي، ودعت إلى زيادة تنوع مصادر تمويل الصندوق. وعوداً لهذا الشاغل، أوضح وفدا السويد والنرويج أنهما سيعيدان النظر في مساهماتهما المالية للصندوق ما لم تجر تحسينات ملموسة في تمديد وتوسيع نطاق قاعدة موارد الصندوق بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

٣٨ - وطمأن المدير التنفيذي أعضاء المجلس أن إدارة الصندوق ستعكف على تطبيق استراتيجية جسورة لتعبئة الموارد خلال الستين يوماً التالية، تتيح للشركاء مجموعة من آليات التمويل المرنة.

٣٩ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٤/٢٠٠٦ بشأن عمليات صنع القرارات في مجال الميزنة والبرمجة في الصندوق.

سابعاً - صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

٤٠ - وقدمت سعادة سفيرة زامبيا لدى الولايات المتحدة، وعضو الفريق الاستشاري للجنة الاستشارية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، إحاطة إعلامية للمجلس التنفيذي بشأن نطاق التقييم التنظيمي، ومنهجه واستنتاجاته. ويرى الفريق الاستشاري أنه بالرغم من التطور الكبير الذي طرأ في هيكل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وبرامجه استجابة لتحسن السياق السياسي نحو دعم تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين، فقد بقيت سلطة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ومركزه جامدين على حالهما ويعتبر التوسع في موارده الأساسية غير كاف. واستجابة للمشاكل التي برزت من التقييم، جرى عرض مجموعة من التوصيات المحددة بأطر زمنية بشأن دور الصندوق وهيكله في المستقبل في سياق منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً.

٤١ - وأوضح أحد الوفود، الذي تحدث باسم اللجنة الاستشارية للصندوق، أن تقرير الفريق الاستشاري لم يصدق عليه رسمياً نظراً لأن اللجنة الاستشارية ترى أن التقرير ينبغي

أن يخضع أولاً لمناقشة عامة في إطار منظومة الأمم المتحدة وأن تصب نتائج تلك المناقشة في التقرير المقبل للأمين العام بشأن ولايات الأمم المتحدة وصناديقها.

٤٢ - ورحبت الوفود بجهود صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة من أجل تعزيز التنسيق والدعم التقني في مجال المساواة بين الجنسين في الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة تماشياً مع الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات للسياسات، ودعت الدول الأعضاء لزيادة مساهماتها في الصندوق؛ ودعت إلى تعزيز التعاون بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة على مستوى البرنامج؛ ودعت مدير البرنامج لكفالة حضور صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة منتديات الأمم المتحدة ذات الصلة؛ وطلبت إليه تقديم تقرير إلى المجلس التنفيذي، في دورته السنوية في حزيران/يونيه ٢٠٠٦، عن التقدم المحرز.

٤٣ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٥/٢٠٠٦ بشأن التقييم التنظيمي لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

ثامنا - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

٤٤ - قدم المدير التنفيذي بالنيابة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عملاً بمقرر المجلس التنفيذي ٣٦/٢٠٠٥، تقريراً إلى المجلس التنفيذي عن التقدم المحرز في تنفيذ الإجراءات المتخذة لاستعادة جدارة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/2006/11)؛ وقدم إلى الأعضاء معلومات مستكملة عن إسقاطات نتائج السنة المالية المنتهية في ٢٠٠٥؛ وقدم الخطوط العريضة للإجراءات المقرر تنفيذها في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧؛ وطمأن الأعضاء بأن عملية نقل مقر المكتب وخدمات الدعم التابعة له ومكتبه الإقليمي لأوروبا، إلى كوبنهاغن، المقرر في تموز/يوليه ٢٠٠٦، وتدعيم مكتبه الإقليميين في أفريقيا، هي جزء من مجموعة متكاملة من التدابير الاستراتيجية لتحقيق دوام الصحة المالية للمكتب وليواصل مهمته كمقدم خدمات ذات قيمة مضافة إلى الأمم المتحدة. وقد جرى تخطيط عملية النقل بحيث تتم بأقل تعطيل ممكن للعمليات اليومية مع تقديم أقصى ما يمكن من المساعدة للموظفين المراد نقلهم أو إنهاء خدماتهم. ويقدر المكتب أن يؤدي برنامج التحول إلى تخفيض التكاليف السنوية بمقدار ١٠ بلايين دولار، مما يمهد الطريق لاستعادة حجم الاحتياطي التشغيلي المقرر تدريجياً. وأشار إلى المخاطر الملازمة لعملية التحول، وهي تحديد القدرة على التنفيذ بكفاءة وفي المواعيد المقررة، والقدرة على المحافظة على ثقة العملاء وعلى الروح المعنوية للموظفين، أقر المدير التنفيذي بالنيابة بأهمية الدعم المقدم من المجلس التنفيذي، ولجنة التنسيق الإدارية

والموظفين كافة لضمان إنجاح برنامج التحول. وأبلغ الأعضاء أيضا بالتقدم المحرز في تنظيف حافظه الأعمال وترشيدها.

٤٥ - وأنت الوفود على المدير التنفيذي بالنيابة لقيادته تنفيذ برنامج تحول مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع واتفقت معه في رؤيته للجزء المتبقي من العملية. وأكدت دعمها له وطلبت منه إطلاعها أولا بأول على التقدم المحرز عملا بالمقرر ٣٦/٢٠٠٥. وشجعت المكتب على السعي لزيادة تنويع حافظته، بما في ذلك عن طريق تقديم خدمات في حالات الطوارئ وما بعد الصراعات. واستفسر وفد الولايات المتحدة عن التدابير التي يجري اتخاذها لمساعدة الموظفين المعينين محليا الذين لم تشملهم عملية النقل.

٤٦ - وطمأن المدير التنفيذي بالنيابة المجلس التنفيذي بأن المكتب لا يدخر جهدا في نقل الموظفين سواء من الفئة الفنية أو فئة الخدمات العامة عن طريق النقل والتنسيب في منظمات الأمم المتحدة الأخرى التي توجد مقارها في نيويورك وعرض اتفاقات الإنهاء المبكر لخدمتهم.

٤٧ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٦/٢٠٠٦ بشأن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

تاسعا - توصيات مجلس مراجعي الحسابات

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٤٨ - قدم المدير والمراقب المالي، بمكتب الشؤون المالية التابع لمكتب التنظيم تقرير المتابعة بشأن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (DP/2006/13) وقدم استكمالا للمعلومات إلى الأعضاء بشأن الخطوات التي اتخذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمعالجة التوصيات - ومجموعها ٨٠ توصية - قدمها مجلس الأمم المتحدة لمراجعي الحسابات فيما يختص بالتقرير المالي والبيانات المالية المراجعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

٤٩ - وحتى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، أفاد البرنامج الإنمائي عن تنفيذ بلغ معدله ٥٥ توصية خاصة بمراجعة الحسابات، منها ١٣ توصية صدق عليها بالفعل مجلس مراجعي الحسابات، ومنتظر أن يصدق على بقية التوصيات مع انتهاء المراجعة النهائية للحسابات في

منتصف سنة ٢٠٠٦. وفيما عدا التوصية المتعلقة بمنظومة الأمم المتحدة في مجموعها، توقع البرنامج الإنمائي تنفيذ جميع التوصيات التي لم تطبق بعد بحلول نهاية سنة ٢٠٠٦.

٥٠ - وقد استعمل البرنامج الإنمائي أدوات وعمليات لتعزيز الشفافية في إعداد التقارير وإعادة التأكيد على المسؤولية الإدارية حيال التوصيات الخاصة بمراجعة الحسابات وعلى قدرة الاستجابة لها. وتشمل هذه الأدوات والعمليات إطارا خاصا بالمراقبة الداخلية وآلية نظام أطلس لمتابعة جودة البيانات ولحمة تنفيذية لآلية نظام أطلس؛ والاحتوى التوجيهي لبرنامج الأمم المتحدة في شكل أدلة إرشادية للمستعمل، ولوحة قياس لتتبع توصيات مراجعة الحسابات على الموقع الشبكي للإنترنت: (<http://audit-dashboard.undp.org>)، وذلك لإدارة المسائل الخاصة بالمراجعة المؤسسية؛ وإيجاد وظيفة ضمان الجودة داخل مكتب التنظيم لتحليل المسائل العامة المنهجية الناشئة عن ملاحظات خاصة بمراجعة الحسابات.

صندوق الأمم المتحدة للسكان

٥١ - قدم مدير شعبة خدمات الرقابة تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن متابعة تقرير مجلس مراجعي الحسابات بالأمم المتحدة للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣: حالة تنفيذ التوصيات (DP/FPA/2006/1).

٥٢ - ونوهت الوفود بالتقدم الذي أحرزه صندوق الأمم المتحدة للسكان في تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات، ورحبت الوفود بإنشاء لجنة رقابة. وشجعت الوفود صندوق السكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على الاقتداء ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ضمان أن تبين التقارير مستقبلا الأولوية والإطار الزمني لتنفيذ التوصيات. وطلبت الوفود معلومات عن حالة التنفيذ الراهنة لآلية نظام أطلس؛ وعملية تسوية المعدات غير المستهلكة؛ واستعراض آليات تمويل الالتزامات المتعلقة باستحقاقات نهاية الخدمة واستحقاقات ما بعد التقاعد؛ والتدابير الرامية لخفض تكاليف السفر. وتساءلت الوفود عما إذا كان من المتوخى توفير السبل لتتبع تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات بالاستناد إلى الموقع الشبكي على الإنترنت.

٥٣ - ووافق مدير شعبة خدمات الرقابة في صندوق السكان على الاقتراح الرامي إلى عرض موجز لحالة التنفيذ في جدول وذكر أن صندوق السكان سوف يبين أيضا فحة الخطورة. وبعد أن أعرب عن موافقته على الاقتراح بشأن توفير سبل الوصول إلى شبكة الإنترنت، ذكر أن الأمر يستلزم وقتا لإنشاء نظام من هذا القبيل. وأوضح أن تقدما ملحوظا تحقق في مطابقة المعدات غير المستهلكة. وقال في ملاحظته إن نظام أطلس حقق إسهاما كبيرا من حيث إعداد تقارير النفقات والإدارة المالية في المنظمة. وبخصوص التدابير الرامية إلى

خفض تكاليف السفر، أشار إلى زيادة استخدام أسلوب المؤتمرات المرئية؛ واتباع وسائل أفضل للتخطيط الخاص بالأسفار والاستفادة من تذاكر السفر الرخيصة؛ وتحسين عمليات الفحص والتدقيق في أسباب السفر. وبخصوص الالتزام باستحقاقات نهاية الخدمة واستحقاقات ما بعد التقاعد، ذكر مدير شعبة الخدمات الإدارية أنه بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ سوف تستعمل منظومة الأمم المتحدة المعايير المحاسبية المعمول بها في القطاع العام الدولي استناداً إلى المحاسبة التراكمية. وبمقتضى المعايير المحاسبية الحالية لمنظومة الأمم المتحدة، طُلب إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يكشف عن مجموع قيمة الالتزامات غير الممولة التي تبلغ حوالي ٦٠ مليون دولار في نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. بيد أنه بحلول سنة ٢٠١٠ سوف يحتاج صندوق السكان إلى أن يسجل إجمالي المبلغ الخاص بهذه الالتزامات في البيانات المالية والتي سيكون لها أثر هام على السلامة المالية للمنظمة. وفيما يخص تمويل الالتزام، يعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان حالياً مع منظمات أخرى في الأمم المتحدة من أجل انتهاج موقف منسق ومراعاة تلك المناقشات وغيرها، وسوف يُعرض اقتراح في المستقبل من أجل أن ينظر فيه المجلس التنفيذي.

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

٥٤ - عرض نائب المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تقرير متابعة للمكتب بشأن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (DP/2006/14) وقدم إفادات موجزة للأعضاء بشأن البرنامج الشامل الذي تضطلع به المنظمة لمعالجة الشواغل الأساسية التي يعرب عنها مجلس مراجعي الحسابات. وبشأن التوصيات وعددها ٣٩ توصية تقدم بها مجلس مراجعي الحسابات، ذكر المكتب أن معدل التنفيذ بلغ ٦٤ في المائة، في حين لا تزال نسبة ٣١ في المائة قيد التنفيذ ونسبة ٥ في المائة لا يزال يتعين تنفيذها. وقد أنشئت لجنة لإدارة المخاطر ومراقبتها ليسترشد بها المدير التنفيذي بشأن مسائل تخفيف المخاطر والرقابة الداخلية.

٥٥ - ورحب المجلس بالجهود التي تبذلها الإدارة لتحسين الشفافية والمساءلة الإدارية تمشياً مع توصيات مجلس مراجعي الحسابات، ودعا المنظمات الثلاث إلى تعزيز نظم الإدارة والرقابة، بما في ذلك نظم إدارة المخاطر وبعد أن أشار المجلس إلى التدقيق المتزايد الذي تخضع له الآن منظومة الأمم المتحدة، دعا المجلس الإدارة إلى مضاعفة تدابير منع الغش ومكافحة الفساد.

٥٦ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٨/٢٠٠٦: تقارير المتابعة بشأن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع).

عاشرا - التقرير المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٥٧ - امثالاً لقرار الجمعية العامة ٢٥٠/٥٩ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات للسياسات، ووفقاً لطلب تقدمت به الدول الأعضاء من أجل مزيد من المواءمة والتنسيق، اشترك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في الإبلاغ عن التقدم صوب تنفيذ القرار ٢٥٠/٥٩ وأبرزت المنظمتان مستوى التعاون بين البرنامج الإنمائي وصندوق السكان في عدد من المجالات، بالاشتراك معاً وكجزء من مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وقدم نائب المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان التقرير المشترك الذي أعده مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (E/2006/5). وعرض مدير البرنامج المساعد ومدير مكتب الموارد والشراكات الاستراتيجية البنود التي تخص البرنامج الإنمائي بالتحديد.

٥٨ - ورحبت الوفود بالتقرير الأول من نوعه المشترك بين البرنامج الإنمائي وصندوق السكان المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأشار هؤلاء إلى ضرورة استمرار هذه الممارسة. وأعربت الوفود عن تقديرها لمدى الوضوح والشمولية الذي اتسم به التقرير ويسرها أن تلاحظ التقدم الذي أحرزه البرنامج الإنمائي وصندوق السكان في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٥٠/٥٩ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات للسياسات. وذكر أحد الوفود أنه كان يفضل إصدار تقرير تحليلي بدرجة أكبر. وشعرت الوفود بالتشجيع بسبب الاتجاه إلى زيادة المساهمات لكل من صندوق السكان والبرنامج الإنمائي. وبعد التأكيد على الحاجة الملحة لتنسيق الأنشطة التي تضطلع بها مختلف مؤسسات الأمم المتحدة، أعربت الوفود عن سرورها لأن تلاحظ التقدم المحرز في مجال التبسيط والمواءمة، وكذلك في تعميم المنظور الجنساني. وأكدت الوفود على الدور البارز للحكومات في عملية التنمية. وأعلنت أنه لا ينبغي أن تحدث زيادة في التكاليف الإدارية نتيجة لوجود المكتب المشترك، وينبغي أن توضع محاسبة مالية مستقلة من جانب الوكالات المعنية. وحثت الوفود على تعزيز نظام المنسق المقيم وكذلك تعزيز عملية الاختيار في هذا الشأن.

٥٩ - وأعرب نائب المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان عن تقديره للملاحظات المشجعة التي أبدتها الوفود وأعلن اتفاقه على ضرورة بذل المزيد من الجهد من

أجل النهوض بعملية اختيار المنسق المقيم. وشدد على أن صندوق السكان يؤدي دورا ناشطا في تعميم المنظور الجنساني. وأكد أن صندوق السكان سوف يواصل بذل جهوده في مجال التبسيط والمواءمة. ونوه بمشاركة الصندوق منذ فترة طويلة والتزامه بالخدمات المشتركة ونموذج المكتب المشترك.

٦٠ - وأحاط المدير التنفيذي علما بالتقرير ووافق على إحالته إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مشفوعا بتعليقات المجلس.

حادي عشر - عملية البرمجة

٦١ - قام رئيس الفريق التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعني بالإطار التمويلي المتعدد السنوات بعرض ورقة اجتماع بشأن النهج الفعالة من حيث التكلفة لتوفير البيانات على مستوى البرنامج (DP/2006/CRP.2-DP/FPA/2006/CRP.1)، والذي قدم إحاطة إعلامية للأعضاء بشأن نظم إعداد التقارير في البرنامج الإنمائي وصندوق السكان، مسلطا الأضواء على المسائل والتحديات التي تواجه المنظمات في عرض البيانات على مستوى البرنامج. وقدم رئيس مكتب التخطيط الاستراتيجي التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان ملاحظات إضافية.

٦٢ - وحذر رئيس الفريق المعني بالإطار التمويلي المتعدد السنوات الأعضاء من حدوث تناقض محتمل بين طلب المجلس بأن تُتاح لأعضاء المجلس بيانات تخص كل منظمة على مستوى البرنامج وعملية الأمم المتحدة الأوسع نطاقا بخصوص المواءمة والتبسيط والمبادئ الدولية الجديدة بشأن مدى فعالية المعونات. وعرض رئيس الفريق المعني بالإطار التمويلي المتعدد السنوات سلسلة من النهج الفعالة من حيث التكلفة مع استعمال عملية إعداد التقارير الحالية المتعلقة بالإطار التمويلي المتعدد السنوات.

٦٣ - وأحاطت الوفود علما بمختلف هياكل الإطار التمويلي المتعدد السنوات ونظم إعداد التقارير في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وبعد أن شددت الوفود على المسألة وضرورة الإبلاغ عن استعمال الموارد والتائج المنجزة، ذكرت الوفود أن البيانات على مستوى البرنامج يمكن توفيرها عند انتهاء برنامج قطري قديم، وبرنامج قطري جديد على وشك الابتداء، وكذلك عند منتصف المدة أو نهاية دورة الإطار التمويلي المتعدد السنوات. وأعربت الوفود عن الأمل في الحصول على تعريف واضح للبيانات على مستوى البرنامج، وأضافت هذه الوفود أن القدرة الوطنية تعتبر في غاية الأهمية من أجل جمع البيانات والتحليل والتعميم والاستعمال. ولاحظ أحد الوفود أن ورقة غرفة الاجتماع كان

يمكن أن تتسم بالجرأة والناحية الفنية. ورحب الوفد بالاهتمام الذي أولي إلى مؤشرات النتائج في إعداد الإطار التمويلي الجديد المتعدد السنوات. وذكرت الوفود أنه ينبغي ملافاة الازدواجية وأنه لا ينبغي حدوث زيادة في عبء إعداد التقارير على البلدان أو على الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة.

٦٤ - وذكر رئيس مكتب التخطيط الاستراتيجي بصندوق الأمم المتحدة للسكان أنه جرى تقديم استعراض للنتائج في نهاية البرنامج القطري وأنه بالإمكان النظر في الكشف عن تلك البيانات. وشدد على أن دورة الإطار التمويلي المتعدد السنوات تختلف عن دورات البرامج القطرية؛ ولهذا فإن تبادل بيانات البرنامج القطري في منتصف المدة أو في نهاية دورة الإطار التمويلي المتعدد السنوات لن يكون طريق عملية لتوفير صورة دقيقة لأداء البرنامج القطري. وفي غضون الشهور القادمة، سوف يُعد صندوق الأمم المتحدة للسكان إطاره التمويلي الجديد المتعدد السنوات، ويجري حاليا إعادة النظر في تصميم الإطار المذكور. أما المسائل التي طرحتها الوفود، فسوف تؤخذ في الاعتبار عند وضع الإطار التمويلي الجديد المتعدد السنوات. وأضاف قائلاً إنه يتركز حاليا الاهتمام على مسائل الإسناد والمساءلة بما في ذلك مساءلة المكاتب القطرية.

٦٥ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٩/٢٠٠٦: النهج الفعالة من حيث التكلفة لتوفير بيانات على مستوى البرنامج.

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

بيان من المديرية التنفيذية

٦٦ - ركزت المديرية التنفيذية، في بيانها، على الأولويات الأربع لصندوق الأمم المتحدة للسكان لسنة ٢٠٠٦: متابعة مؤتمر القمة العالمي لسنة ٢٠٠٥؛ وإصلاح الأمم المتحدة؛ والمساءلة؛ والهيكلة الإقليمية. وأكدت على الحاجة إلى الحشد التام للجهود والمضي بأقصى سرعة إلى الأمام لإحراز النجاح في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وأكدت على أن قادة العالم قد التزموا في مؤتمر القمة العالمي بـ "تحقيق الحصول الشامل على الصحة الإنجابية بحلول ٢٠١٥ كما أعلن في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية". وذكرت أن ذلك هو أعلى مستوى من التأييد للدور الحاسم الذي تؤديه الصحة الإنجابية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ورحب صندوق الأمم المتحدة للسكان بتصميم قادة العالم على النهوض بالمساواة بين الجنسين وعلى إزالة التمييز والعنف المتفشين ضد النساء والفتيات.

وأكدت المديرية التنفيذية على أهمية أمن سلع الصحة الإنجابية ولاحظت أنه مجال يحظى بالأولوية في متابعة مؤتمر القمة العالمي.

٦٧ - واشتملت المسائل الرئيسية الأخرى التي سلطت عليها الضوء على ما يلي: النهج الحساسة ثقافياً حيال النهوض بحقوق الإنسان؛ والشراكة الجديدة لصحة الأم والوليد والطفل؛ ومتابعة توصيات فرقة العمل العالمية بتحسين التنسيق المتعلق بالإيدز؛ وإقامة نظام متماسك وشفاف من المساءلة لتحقيق النتائج، بما في ذلك تشكيل لجنة للرقابة تتكون من خمسة أعضاء مستقلين لديهم الخبرة في مراجعة الحسابات والتمويل. واسترعت الانتباه أيضاً إلى مسألة الهجرة ولاحظت أن تقرير حالة سكان العالم لسنة ٢٠٠٦ الذي يصدر عن صندوق الأمم المتحدة للسكان يركز على المرأة والهجرة. وأعلنت أن الأمين العام قد عينها رئيسة للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة. واختتمت بالتأكيد على الالتزام العميق من قبل موظفي صندوق الأمم المتحدة للسكان في العالم قاطبة ببذل قصارى الجهد للنهوض بحق كل امرأة ورجل وطفل في التمتع بحياة مفعمة بالصحة ويتوفر فيها تكافؤ الفرص ولضمان أن يكون كل حمل مرغوباً فيه، وأن تكون كل ولادة آمنة، وأن يكون كل شاب خالياً من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وأن تعالج كل فتاة وامرأة بكرامة واحترام.

٦٨ - وعلقت الوفود على البيان الممتاز الذي أدلت به المديرية التنفيذية وأعمال صندوق الأمم المتحدة للسكان. وأكدت الوفود على التزام القادة في مؤتمر القمة العالمي بتحقيق هدف الوصول الشامل إلى الصحة الإنجابية بحلول سنة ٢٠١٥؛ واتفق قادة العالم على ضرورة دمج هدف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية السالف الذكر في استراتيجيات ترمي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وشددت الوفود على مركزية الصحة الإنجابية لاستئصال شأفة الفقر ودعت الجهات المانحة إلى زيادة التمويل لتحقيق ذلك الهدف. وأكدت الوفود على أن المساواة بين الجنسين وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والصحة الإنجابية يجب أن تكون على قمة جدول الأعمال الدولي. وشجعت التزام صندوق الأمم المتحدة للسكان بالنهوض بأمن سلع الصحة الإنجابية وبقيادته العالمية لهذا النهوض، وأكدت على أهمية أمن سلع الصحة الإنجابية للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية. وذكرت الوفود أن تنفيذ توصيات فرقة العمل العالمية حاسم بالنسبة إلى تحسين نتائج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأعرب وفد باكستان عن تقديره للمساعدة التي قدمها صندوق الأمم المتحدة للسكان في أعقاب زلزال تشرين الأول/أكتوبر ولاحظ أن صندوق الأمم المتحدة للسكان كان بخدماته المتنقلة إحدى الوكالات الأولى التي وصلت إلى الناس في المناطق النائية المنكوبة بالكارثة في باكستان.

٦٩ - وأشادت الوفود، وهي تؤكد على الحاجة إلى الإصلاح الأعمق والأسرع لمنظومة الأمم المتحدة، بالمديرة التنفيذية لاعترافها بالحاجة إلى التغيير وعلى التزامها بإصلاح وتنشيط الأمم المتحدة. وحثت الوفود على وضع معايير واضحة لقياس التقدم، وأيضا على وضع أهداف لتحقيق المكاسب في مجال الفعالية ولعدد المنسقين المقيمين لصندوق الأمم المتحدة للسكان الذين سيعينون في السنوات القليلة القادمة. وأقرت الوفود بالحاجة إلى وضع إجراءات تهم الجهات المانحة تكون أكثر تناغما وتبسيطا وإلى التمويل في الأمد الأطول يكون أكثر ضمانا للوكالات التي تحرز التقدم الحقيقي بشأن الإصلاحات. وأكدت الوفود أهمية إنشاء تحالفات وشراكات أقوى لاستراتيجيات الحد من الفقر ونهج على نطاق القطاع وتأييد القطاع الصحي. وذكرت الوفود أنها تتطلع إلى العمل مع صندوق الأمم المتحدة للسكان فيما يتعلق بالحوار الرفيع المستوى القائم بشأن الهجرة الدولية. ولديها اهتمام بأن تعرف المزيد عن خطط صندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن الهيكل الإقليمية. وأشادت بالنهج الحساسة ثقافيا التي يتخذها صندوق الأمم المتحدة للسكان حيال البرمجة، في مجالات منها مجال العنف ذي الصلة بنوع الجنس.

٧٠ - وأعربت الوفود عن سرورها البالغ لملاحظة أنه في سنة ٢٠٠٥ كان هناك ١٧١ مساهما في صندوق الأمم المتحدة للسكان. وذكرت أن ذلك دلالة واضحة على الإقرار بالدور الحاسم الذي يؤديه صندوق الأمم المتحدة للسكان في هندسة التنمية وفي الرقي بالصحة الإنجابية والحقوق المتعلقة بالإنجاب. وأكدت أنه يجب ابتغاء تحقيق الاستدامة لأعمال الصندوق أن يودع برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في الخطط والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. وأعلنت السويد أنها ستساهم في سنة ٢٠٠٦ بمبلغ ٤٠٠ مليون كرونة (زهاء ٥٠ مليون دولار) في صندوق الأمم المتحدة للسكان. وأعلنت النرويج أنها ستعلن عن تبرع لعدة السنوات لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

٧١ - وأدلى وفد الولايات المتحدة ببيان يعارض توفير الصندوق للدعم في مجال الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة للصين. وقدم وفد الصين سردا يعترض فيه على بيان وفد الولايات المتحدة. وأدلى وفد جنوب أفريقيا، وهو يتحدث باسم أعضاء المجلس التنفيذي والمراقبين فيه الذين كانوا أيضا أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، ببيان تأييد قوي لأعمال صندوق الأمم المتحدة للسكان وأكد تأييد برنامج الصين. وأعرب وفد إندونيسيا، وهو يتحدث باسم الدول الآسيوية، عن التأييد التام لبرنامج الصين ولأعمال صندوق الأمم المتحدة للسكان، مضيفا أن البرنامج يعكس برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ويناسب الاحتياجات الوطنية. وتحدثت وفود أخرى كثيرة تأييدا لأعمال صندوق الأمم المتحدة للسكان، بما في

ذلك في الصين، والالتزام الصندوق بمجدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٧٢ - وشكرت المديرية التنفيذية الوفود على تأييدها وتوجيهاتها، بما في ذلك الوفود التي أعلنت عن مساهماتها في صندوق الأمم المتحدة للسكان. وأعربت عن تقديرها لتأكيد الوفود على مركزية الصحة الإنجابية بالنسبة إلى استئصال شأفة الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولاحظت أن ثمة تحدياً يتمثل في كيفية تنفيذ الالتزام الذي تم التعهد به في مؤتمر القمة العالمي بكفالة تحقيق الحصول الشامل على الصحة الإنجابية بحلول سنة ٢٠١٥. وأعدت التأكيد على التزامها بكفالة أمن سلع الصحة الإنجابية وذكرت أنه لن يوجد برنامج بدون السلع. وفيما يتعلق بالبرنامج العالمي لأمن سلع الصحة الإنجابية لاحظت أن ثمة حاجة إلى ١٥٠ مليون دولار للسنوات الأربع التالية. وأكدت أنه بالإضافة إلى توفير السلع فإنه من الضروري بناء القدرات في مجالات منها إدارة اللوجستيات والمشتريات ونظم البيانات. وأعربت عن سرورها لأن عدداً من البلدان تدرج أمن سلع الصحة الإنجابية في ميزانياتها الوطنية. وأكدت، وهي تشير إلى نداء ستوكهولم للعمل، على الدور البالغ الأهمية الذي تؤديه وزارات المالية في كفالة تمويل الصحة الإنجابية.

٧٣ - وأعدت المديرية التنفيذية التأكيد على التزام صندوق الأمم المتحدة للسكان بمتابعة توصيات فرقة العمل العالمية فيما يتعلق بأمور منها تقسيم العمل بين الوكالات. وذكرت أن صندوق الأمم المتحدة للسكان مشارك نشيط جداً في برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفيما يتعلق بالهجرة الدولية، أكدت تأييد الصندوق للشراكة وأشارت إلى العمل الفني الذي يقوم به صندوق الأمم المتحدة للسكان عن طريق شعبة الدعم التقني التابعة له. وأيضاً شعبه الجغرافية. وسلطت الضوء على التزام الصندوق بالإدارة القائمة على النتائج وأكدت أهمية تحقيق نتائج على المستوى القطري: من الأهمية بمكان أن تكون لدى البلدان القدرة على الحصول على نتائج واضحة كنتيجة لمساعدة صندوق الأمم المتحدة للسكان. وفيما يتعلق بالهيكلية الإقليمية، أشارت إلى أنها جارية وأن صندوق الأمم المتحدة للسكان سيجري حواراً مع أعضاء المجلس التنفيذي بشأن الموضوع. وحالياً، يجري تحليل وظيفي، وستساعد النتائج صندوق الأمم المتحدة للسكان على وضع نماذج وبدائل. وسيوفر مزيد من المعلومات عن الهيكلية الإقليمية في الدورة السنوية للمجلس.

٧٤ - وشكرت الوفود على تعليقاتها الإيجابية على التزام الصندوق بإصلاح الأمم المتحدة ومساهمته فيها. وأعلنت أنها ستعدل توصيف وظيفة نائب المدير التنفيذي (الإدارة) ليشمل المسؤوليات المتعلقة بإصلاح الأمم المتحدة. ولاحظت أن فرقة العمل التابعة للصندوق المعنية

بإصلاح الأمم المتحدة ستوفر، ضمن أمور أخرى، معايير لقياس التقدم. وأكدت الدور الحاسم الذي تؤديه البلدان في كفالة بقاء برنامج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. واحتتمت المديرية التنفيذية بالإعراب عن شكرها وتقديرها، على نحو خاص، للسيد فرانسوا روهنيير ممثل سويسرا الذي ستنتهي عضويته في المجلس. وشكرته، بوجه خاص، على حكمته، وعمق فهمه للأعمال الإنمائية والتزامه بها، وتأييده القوي للبرمجة الحساسة ثقافياً.

ثاني عشر - البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

٧٥ - أقر المجلس التنفيذي البرامج القطرية الـ ١٩ التالية على أساس عدم الاعتراض: أفغانستان، وألبانيا، وإندونيسيا، وأوغندا، وأوكرانيا، وبنغلاديش، وبوركينا فاسو، وبيرو، وتركيا، وتشاد، وجورجيا، والرأس الأخضر، وسوازيلند، والصين، وغانا، وفيت نام، وكمبوديا، وناميبيا، والأرض الفلسطينية المحتلة.

٧٦ - وفي أعقاب إقرار البرامج القطرية الـ ١٩، أدلت وفود كثيرة ببيانات قوية فيما يتعلق بأعمال صندوق الأمم المتحدة للسكان في الصين. وذكرت الوفود أن الصندوق "قوة للخير" بأدائه لدور حاسم وحافز عن طريق عمله في الصين، وبخاصة في مقاطعات مختارة. وأعربت وفود عن تأييدها لبيان سبق الإدلاء به باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وأكدت أن برنامج الصين نجح في إقامة الدليل على أن نهج نوعية الرعاية الموجهة نحو العملاء في مجال الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة بديل قادر على البقاء للنظام الإداري الذي يتوخى تحقيق الأهداف.

٧٧ - وفي بيان مشترك، ذكرت عدة وفود: "أننا نعتقد أن التقدم في الإصلاح يمكن أن يُعزز عن طريق المشاركة البناءة والتأييد - على وجه الدقة من النوع الذي يوفره صندوق الأمم المتحدة للسكان...". وواصلت الوفود بيانها بالتأكيد على نحو قاطع بأن "أنشطة صندوق الأمم المتحدة للسكان في الصين، كما في سائر أرجاء العالم، تتوافق توافقاً تاماً مع برنامج العمل الذي اعتمده بالإجماع المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية، وتؤدي دوراً رئيسياً في دعم مسعانا المشترك: النهوض بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها. وتعتقد وفودنا أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يستحق التأييد القوي للقيام بهذه الأنشطة - مما يساهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وخصوصاً تلك المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وصحة الأم ووفيات الأطفال. ولذلك نؤيد البرنامج القطري في الصين".

٧٨ - وحث وفد، وهو يشير إلى برنامج الرأس الأخضر القطري المشترك، صندوق الأمم المتحدة للسكان على المحافظة على المساءلة أمام المجلس التنفيذي، فيما يتعلق بأمور منها الميزنة، والإبلاغ المالي والبرنامجي والتقييم. وشكرت وفود بنغلاديش وبوركينا فاسو والرأس الأخضر والصين المجلس على إقراره ببرامجها القطرية.

ثالث عشر - مسائل أخرى

بناء السلام بعد انتهاء الصراع: دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية

٧٩ - عرض رئيس المجلس البند، مسلطا الضوء على نشوء الفهم للترابط بين السلام والتنمية كما تأكد مجددا في تقرير الأمين العام في جو من الحرية أفسح، وملاحظا دور وكالات التنمية في تعزيز القدرات الوطنية على إدارة وتسوية المنازعات. وأشار الرئيس، وهو يستشهد بمثال البلدان في أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى والمتضررة بحالات الطوارئ المعقدة وتفشي فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، إلى كيفية تقويض حالات الطوارئ هذه لإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية.

أنغولا

٨٠ - أحاطت وزيرة التخطيط في جمهورية أنغولا الأعضاء علما بالأثر الاقتصادي والمادي والاجتماعي المترتب على الصراع الذي أصاب البلد على مدى ٢٧ سنة حتى عام ٢٠٠٢؛ ووصفت التحديات والفرص القائمة في سنوات ما بعد انتهاء الصراع؛ وأجمت سياسات حكومتها الرامية إلى إعادة تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية والتأهيل.

٨١ - وعرض رئيس الشبكة الأنغولية لمنظمات الخدمات المتعلقة بالإيدز لحة ديمغرافية عن البلد واستعراضا لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز هناك، مفصّلا الدور الحالي والمرغوب فيه لمنظمات المجتمع المدني في مكافحة أصحاب المصلحة العديدين لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٨٢ - وخلال المناقشة، أعربت الوفود عن سرورها لملاحظة عددا من المنظمات غير الحكومية تعمل في أنغولا في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ودعت المجتمع الدولي إلى دعم الجهود الرامية إلى مكافحة الوباء في البلد بطريقة منسقة. وأكدت الوفود الحاجة إلى مراعاة البُعدين الإقليمي ودون الإقليمي لوباء الإيدز. وأعلن وفد السويد أنه يستعد لأن يدعم، بمبلغ مليوني دولار على مدى ثلاث سنوات، برنامجا لفيروس نقص المناعة

البشرية/الإيدز في أنغولا، موجهها إلى الشباب، وضعت حكومة المقاطعة في لواندا وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

٨٣ - قدمت وزيرة شؤون المرأة والأسرة بجمهورية الكونغو الديمقراطية عرضاً عن منع العنف الجنسي والقائم على نوع الجنس والاستجابة لتوطيد دعائم السلام. وقدم نائب الممثل الخاص للأمين العام عرضاً عن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

٨٤ - ولاحظت الوفود أن مناقشة بناء السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية كانت حسنة التوقيت، ورحبت بالخطوات المتخذة من قبل الحكومة للتصدي للتحديات التي تواجه البلد. وأكدت أن الدعم الدولي ضروري لإحراز التقدم على مسار السلام، وأنها تشعر بالسرور بملاحظة جهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان لدعم بناء السلام. وأكدت الحاجة إلى بناء مؤسسات يمكنها أن تقدم الخدمات إلى الشعب. وأعربت الوفود عن تقديرها لإخلاص وصراحة أعضاء الحلقة في تحديد المشاكل التي تواجه البلد، بما في ذلك مشكلة العنف الجنسي والقائم على نوع الجنس. وأكدت الوفود على قدرة النساء على التحمل واللواتي كن في الطليعة لبناء مستقبل أفضل في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٨٥ - وذكر وفد بلجيكا أنه يعتر بتأييد البرنامج المشترك لمكافحة العنف الجنسي والقائم على نوع الجنس وأشار إلى أنه ضروري لبناء السلام. وأعرب الوفد عن شكره لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على التزامها وقيادتها ومدح صندوق الأمم المتحدة للسكان على عمله في النهوض بالمسألة. وأثنى الوفد على الدور الرئيسي للصندوق في إدارة البرنامج المشترك، مشيراً إلى أن جمع أسرة الأمم المتحدة كلها في برنامج واحد إنجاز كبير. وأكد الوفد أن أحد العناصر الأساسية لإصلاح الأمم المتحدة هو تعزيز الفعالية في الميدان. وشجع الوفد الصندوق على تجميع الدروس المستخلصة من البرنامج المشترك وتبادلها.

أحداث إضافية

٨٦ - بموازة دورة المجلس التنفيذي، نظم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي معرضاً بشأن تعميم المنظور الجنساني في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعرض وجوه نجاح مكاتبها القطرية غير المعلن عنها في أحوال كثيرة في تعميم المنظور الجنساني، كما أقام مأدبة غداء للعمل بشأن عملية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في مدغشقر حضرها كبار المسؤولين الحكوميين والمنسق المقيم للأمم المتحدة والممثل المقيم لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي

(٢٠ و ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦)

بناء القدرات وتنميتها

٨٧ - قدمت المديرية التنفيذية لليونيسيف البند وورقة المعلومات الأساسية. وأكدت على ضرورة إدماج أهداف تعزيز القدرات في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. واستندت ورقة المعلومات الأساسية إلى الأعمال التي تضطلع بها اللجنة التنفيذية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والنواتج الأولية التي توصل إليها الفريق العامل التابع للمجموعة الإنمائية المعني بتنمية القدرات. وقدمت الورقة أمثلة على المبادرات المشتركة التي تنهض بها وكالات الأمم المتحدة وأفكارا بشأن سبل تحسين استجابتها للاحتياجات الوطنية.

٨٨ - وتحدث نائب الأمين العام لإدارة الخدمة العامة بمكتب رئيس جمهورية ترازيا المتحدة عن تجربة بلده وعن الدعم الكبير الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة. وثمة مجالات يمكن أن تستفيد من المزيد من الدعم، منها الاستراتيجية الإنمائية الوطنية والمشورة السياسية في المسائل الشاملة لعدة قطاعات. وتمثل التحديات التي تواجه الأمم المتحدة في إيجاد توازن بين البرامج التعاونية والمشاركة، وتعظيم آفاق مشاركة مختلف المكاتب، ومواجهة أساليب العمل البيروقراطية.

٨٩ - وتحدث ممثل اليونيسيف في جمهورية ترازيا المتحدة باسم فريق الأمم المتحدة القطري. وقال، في معرض مناقشته لدور الأمم المتحدة، إن إنشاء قاعدة البيانات الاجتماعية-الاقتصادية لترازيا استنادا إلى نظام المعلومات الإنمائية (DevInfo) وتحويلها إلى أداة لتعميم البيانات على الانترنت مثالان ملموسان على الدعم الذي يساعد على رصد الفقر، بل وفي وضع خطط للحد منه وتحتاج منظومة الأمم المتحدة إلى "تطوير مهارات موظفيها" حتى تتوفر لديها في مجال تنمية القدرات خبرة تقنية من الطراز العالمي، وتبسيط إجراءاتها، وتعزيز سياساتها وأدواتها وإجراءاتها للمشاركة في البرامج القطاعية، وتعظيم دورها في دعم الميزانية العامة.

٩٠ - وشددت الوفود على دور الأمم المتحدة الحاسم في مجال تنمية القدرات. إن اتخاذ أي نهج كلي لتنمية القدرات ينبغي أن يشمل الاهتمام بالتعليم العالي، وسياسة الأجور وغير ذلك من الحوافز، وأن يهدف إلى وقف نزوح الأدمغة، مع قيام الأمم المتحدة بدور استراتيجي. وينبغي تنقيح ورقة المعلومات الأساسية للدورة السنوية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لإبراز التقدم الذي أحرزته الأمم المتحدة، وتبيان الأدوات المشتركة وتبذ الوظائف اللازمة لدعم تنمية القدرات، وتوفير خطة عمل واضحة مشفوعة بمعايير قياسية.

٩١ - وتساءل المتحدثون عن الطريقة التي يمكن بها إدماج تنمية القدرات في البرمجة، ودعوا إلى توثيق التعاون مع لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي. وطلب تقديم معلومات في مجالات عدة هي: التحديات من قبيل التكيف مع تغير البيئة؛ والدروس المستخلصة؛ والدعم الموحد الذي تقدمه وكالات الأمم المتحدة في الميدان، منتقلة من النهج القائم على المشاريع إلى النهج القائم على القطاعات وإلى غير ذلك من النهج المتسمة بالاتساق؛ والطريقة التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تكون في صلب إصلاح تنمية القدرات؛ والطريقة التي يمكن بها للمنظمة أن تعزز التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٩٢ - وطلب عدد كبير من المندوبين تقديم تقرير يتسم بطابع استراتيجي أكبر يتناول الإنجازات والقيود، والمسائل الجنسانية، فضلا عن تحليل أعمق للتحديات الكامنة والتدابير العملية. وينبغي وضع تركيز أكبر على النتائج، خاصة فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية، وتنمية القدرات المؤسسية - وهو مجال الأمم المتحدة أفدر على النهوض به؛ والدروس المستخلصة؛ وتنمية القدرات في الدول الضعيفة؛ وتحسين الأداء والنتائج، خاصة فيما يتعلق بدعم إصلاح النظم المالية والمشتريات العامة.

الانتقال من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية لا سيما خلال الكوارث الطبيعية

٩٣ - رحب رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، وهو يشدد على أهمية القيادة الوطنية في برامج الانتقال، بمشاركة ممثل حكومة باكستان وممثل فريق الأمم المتحدة القطري في باكستان في الاجتماع المشترك.

٩٤ - وناقش ممثل حكومة باكستان ضرورة قيام الحكومات بدور متناغم في تنسيق الاستجابة أثناء مرحلتي الإغاثة والتعافي على السواء. وحثّ على إيلاء اهتمام خاص، لدى الاستجابة للكوارث الطبيعية، للضعفاء الذين هم أشد الناس تأثرا في غالب الأحيان. وأشار أيضا إلى أن عدم كفاية التأهب للكوارث الطبيعية حجرة عثرة كبيرة يعترض سبيل الانتقال السريع من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية.

٩٥ - وأشاد نائب المدير التنفيذي الأقدم لبرنامج الأغذية العالمي برسوخ الفكرة التي مؤداها أن "الانتقال" يعقب الصراعات والكوارث الطبيعية على السواء. وبناء عليه، دأبت وكالات المجموعة الإنمائية - من خلال الفريق العامل التابع للجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية التابعة للمجموعة الإنمائية ومجموعات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بوجه خاص - على وضع الأدوات وبناء القدرات لمساعدة أفرقة الأمم المتحدة القطرية.

٩٦ - ووصف ممثل فريق الأمم المتحدة القطري في باكستان نظام مجموعات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المنشأ حديثاً وتناول ما حققه هذا النظام من نجاحات في الاستجابة لزلزال باكستان. إذ اجتمعت مجموعة قطرية للتعافي المبكر في باكستان وأصدرت إطار عمل لجعل الانتقال جزءاً ملموساً من الاستجابة الطارئة للفريق القطري. ومن بين إسهامات المجموعة الهامة تأييد جهود التعافي العفوية منذ الأيام الأولى للاستجابة الطارئة. وشدد الممثل على أن مجموعات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات ينبغي أن تعمل من أجل اتخاذ قرارات جماعية وليس أن تجتمع من أجل الدفع بالمصالح الضيقة. ومن بين الدروس الهامة المستخلصة الحاجة إلى القيادة الحكومية والتنسيق، والنجاح في الربط بين الاستجابة الطارئة واستراتيجيات الانتقال والتنمية طويلة الأمد، والحاجة إلى كفاءة قدرة على التدخل تستمر حتى بعد مرحلة الإغاثة العاجلة بل وتمتد إلى مرحلة الإنعاش المبكر والمرحلة الانتقالية.

٩٧ - وتمحورت الاستفسارات والمناقشات مع الوفود حول المسائل الرئيسية العديدة التالية:

(أ) الحماية. رحبت الوفود بوصف أبعاد الحماية بعد الكوارث الطبيعية في ورقة المعلومات الأساسية، وشجعت على الاهتمام الأكثر صراحة بالفئات الضعيفة، وآثار الكوارث الطبيعية على المجتمع، وآثار الكوارث على المرأة، والصحة الإنجابية، والأطفال، والأيتام.

(ب) إطار تقييم الاحتياجات بعد الكوارث. شجعت الفريق العامل التابع للجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية التابعة للمجموعة الإنمائية على مواصلة العمل على إيجاد إطار شامل يكمل عمل مجموعات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات ويسد الثغرات القائمة في مجالات من قبيل الحق في الملكية والحق في الأرض، والحماية، ونوع الجنس.

(ج) الدروس المستخلصة. شجعت الوفود مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على استخلاص الدروس من أوجه الاستجابة في مرحلة الانتقال، وربما من خلال التقييم المقبل الذي سيجري في الزمن الحقيقي، وذلك بغية الاستئارة بها في المستقبل.

(د) إشراك الجميع. حثت الوفود مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على أن تواصل بذل الجهود من أجل كفاءة إشراك المنظمات غير الحكومية والبنك الدولي وباقي المؤسسات المالية الدولية بشكل كامل في أنشطة الاستجابة الانتقالية المشتركة التي تجري قيادتها على الصعيد الوطني.

- (هـ) القيادة الوطنية. شجعت الوفود القيادة الوطنية، معترفة بالآثار العميقة المترتبة عليها في مجال بناء القدرات في أفقر البلدان التي تواجه تحديات المرحلة الانتقالية.
- (و) فعالية التنسيق والتمويل. اعترفت الوفود بالحاجة إلى تقديم دعم منهجي في مجال التنسيق إلى المنسقين المقيمين منذ لحظة وقوع أي كارثة طبيعية، من أجل تمكينهم من تنسيق أنشطة الإنعاش المبكر وأنشطة منظومة الأمم المتحدة بصورة فعالة.

فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز: متابعة توصيات فرقة العمل العالمية

٩٨ - رأس الجلسة المتعلقة بالبند وعرضه رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان. وتكلم مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي باسم كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأغذية العالمي، مقدما آخر المعلومات المستجدة بشأن متابعة عملية فرقة العمل العالمية ومؤكدا على الصلات التي تربطها بجهود الإصلاح التي تبذلها الأمم المتحدة. وقدم كل من الأمين التنفيذي للمجلس الوطني المعني بمكافحة الإيدز في مالي، وممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان، ورئيس فريق الأمم المتحدة المواضيعي المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في جامايكا عروضاً عن التجارب المنجزة على المستوى القطري. وقدم مدير إدارة الدعم القطري والإقليمي التابعة لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، تقييماً للتقدم المحرز والتحديات القائمة في تنفيذ التوصيات.

٩٩ - وأبرز المشاركون في حلقة المناقشة التقدم المحرز في عدة مجالات، بما في ذلك تقسيم العمل فيما بين الجهات المشاركة في رعاية برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ وإنشاء أفرقة مشتركة تابعة للأمم المتحدة معنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على المستوى القطري؛ والفريق العالمي المشترك لحل المشاكل ودعم التنفيذ؛ وإدماج مسألة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في ورقات استراتيجية الحد من الفقر. كما قُدمت آخر المعلومات المستجدة بشأن الجهود الرامية إلى تكييف توصيات فرقة العمل العالمية على الصعيد المحلي في عدة بلدان. ولاحظ المشاركون في حلقة المناقشة أن التوصيات تساعد في تعزيز مبادئ "العناصر الثلاثة" من أجل تنسيق الاستجابات الوطنية والمساهمة في جهود الإصلاح التي تبذلها الأمم المتحدة. لكن كفاءة الدعم الفعال للاستجابات الوطنية تتطلب تبسيط الترتيبات الإدارية وعمليات التخطيط والإبلاغ والمساءلة على جميع المستويات، من أجل تفادي سوء التنسيق وهياكل الدعم المعقدة. وإلى جانب حسن الإدارة على المستوى القطري، يتطلب تحسين فعالية الاستجابة، من منظور البلدان المشمولة بالبرامج، تعزيز القدرات الوطنية والتدابير العملية والثقة بالشركاء.

١٠٠- ورحبت الوفود بالعروض المقدمة وروح التعاون والتآزر فيما بين الوكالات الأربع. وأعربت عن دعمها لعملية فرقة العمل العالمية وأشادت بالتقدم المحرز في تنفيذ التوصيات. ونوهت الوفود بإنشاء نظام تقسيم العمل في برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز واعترفت بأهمية الأدوار القيادية التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأغذية العالمي. ولوحظت الحاجة إلى إجراء مزيد من المناقشات على المستوى القطري كي تراعي الوكالة الرائدة في الدور الذي تضطلع به تجربة الجهات المشاركة في الرعاية وقدرتها على الإنجاز. وأهيب بالوكالات الأربع أن تواصل تعزيز إدماج مسألة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أعمال منظمتها.

١٠١- ورحبت الوفود بإنشاء أفرقة مشتركة تابعة للأمم المتحدة ومعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وقالت إن هذه الأفرقة ستساعد في تحسين اتساق وتنسيق الاستجابة على المستوى القطري وكذا مساءلة فرادى الوكالات. وتم تشجيع كل من أمانة برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على توجيه العملية على المستوى القطري. كما أكدت الوفود على أن تبسيط العمليات والإجراءات يجب أن يظل من الأولويات وحذرت من توسيع آليات التنسيق. وفي حين أكدت الوفود على أن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يظل من الطوارئ الخطيرة والتحديات التي تعوق التنمية، اعترفت بأن القيادة الوطنية والمساهمة الوطنية عاملان حيويان في تنفيذ أنشطة فعالة للتصدي للمرض. وألقي الضوء على الحاجة إلى كفاءة توافر الموارد اللازمة لدعم الجهود القطرية والإقليمية، فضلا عن التحديات القائمة في مجال قدرة الموارد البشرية ومسائل الضعف وحقوق الإنسان ونوع الجنس.

١٠٢- وأكدت الوفود على ضرورة مطالبة جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومات الوطنية والجهات المانحة ومنظومة الأمم المتحدة، بالالتزام بالمضي قدما بتنفيذ توصيات فرقة العمل العالمية، وضرورة خضوعها للمساءلة في هذا الشأن. وأكدت على أن نجاح التنفيذ رهن بتحقيق الشراكة الكاملة بين جميع الفاعلين الرئيسيين من أجل كفاءة التنسيق والتبسيط والمواءمة قصد التوصل إلى تدابير ونتائج فعالة على المستوى القطري.

التبسيط والمواءمة مع التركيز بصفة خاصة على عملية البرمجة

١٠٣- رأس الجلسة وعرض البند رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان. وقدمت المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان عرضا باسم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة

الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأغذية العالمي. كما قدم عرضا كل من سعادة السيدة ماريا دي فاتيما ليما دا فيغا، الممثلة الدائمة للرأس الأخضر، والمنسقة المقيمة للأمم المتحدة وممثلة صناديق وبرنامج الأمم المتحدة في الرأس الأخضر.

١٠٤- وأبرزت المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان الاقتراحات التي قدمتها اللجنة التنفيذية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن تحسين الاتساق بين الأعمال التحليلية لمنظومة الأمم المتحدة والعمليات الوطنية؛ وتخفيف عبء عملية إعداد البرامج؛ وزيادة الملكية الوطنية. وستُجرى مناقشات أخرى مع الدول الأعضاء والشركاء الوطنيين بشأن هذه الأفكار في معرض إعداد ورقة مشتركة تقدم إلى المجالس التنفيذية في حزيران/يونيه.

١٠٥- وفيما يتعلق بعملية البرنامج القطري الموحد في الرأس الأخضر، أشارت الممثلة الدائمة إلى أن تجربة الحكومة كانت جد إيجابية وأنها لبت احتياجاتها إلى حد كبير فيما يتعلق بكفالة استجابة برنامج الأمم المتحدة للأولويات الوطنية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وقد ساعد البرنامج في كفالة الاتساق مع الاستراتيجية الوطنية لتحقيق النمو والحد من الفقر، وساهم في تحسين تنسيق وإدارة عملية البرمجة.

١٠٦- وشددت ممثلة الأمم المتحدة في الرأس الأخضر على التجربة الناجحة لفريق الأمم المتحدة القطري، سواء من حيث التقيد بمبادئ التبسيط أو من حيث الاستجابة لاحتياجات الحكومة. وأشارت إلى أهمية تقديم الدعم والتوجيه على المستوى الإقليمي وعلى مستوى المقر فيما يتعلق بالنهج الجديدة، وحددت دروسا يمكن استخدامها في أماكن أخرى.

١٠٧- وأعربت الوفود عن تقديرها للعروض ورحبت ترحيبا واسعا بالأفكار الواردة في وثيقة المعلومات الأساسية فيما يتعلق بعملية إعداد البرامج والموافقة عليها. وأثنت على الصناديق والبرامج لمضيها قدما بخطة باريس لفعالية المعونة ولتنفيذها قرار الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات. كما أعربت عن ارتياحها لما علمته بشأن عملية البرنامج القطري الموحد ونموذج المكتب المشترك في الرأس الأخضر.

١٠٨- وشددت الوفود على الأهمية الحاسمة لتوافر روح القيادة والمساهمة والقدرات على الصعيد الوطني. وأكدت ضرورة كفالة المشاركة الفعالة للوكالات المتخصصة واستمرار الوكالات في إطار ولاياتها في تلبية الأولويات والاحتياجات الوطنية. وأشارت الوفود إلى أنه ينبغي كفالة الشفافية والمساءلة عن النتائج والموارد في أي عمليات جديدة؛ وخفض تكاليف المعاملات؛ وزيادة الكفاءة والفعالية. وارتأت الوفود ضرورة تحسين قدرات ودور المنسق المقيم وأفرقة الأمم المتحدة القطرية لأغراض منها تيسير فعالية التقييم.

١٠٩- وأشارت الوفود إلى أن اقتراحات عملية البرمجة تؤثر في آليات الإدارة وأساليب العمل في المجالس التنفيذية. وفي حين أعربت معظم الوفود عن تأييدها لتقليص الفترة الزمنية التي تستغرقها إجراءات الموافقة، ذكرت أنه يلزم إجراء مزيد من المناقشة بشأن تحديد طابع الإجراءات الجديدة للمجلس.

١١٠- وفيما يتعلق بتجربة الرأس الأخضر، تساءلت الوفود عن سبل إشراك الوكالات غير المقيمة والمتخصصة. وحثت في معرض الاستفسار عن الميزانية الموحدة على تعزيز مواءمة شؤون الميزانية، مع الحفاظ على وضوح عملية المساءلة. وتمت الإشارة إلى أن الإجراءات الحالية المتعلقة بمجموع صناديق البرامج تبقى قائمة وأن مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ستواصل رصد أثر البرنامج في الرأس الأخضر. كما تعكف المجموعة على استعراض سبل المضي قدما في باقي المكاتب المشتركة.

الجزء الثاني
الدورة السنوية

المعقودة في جنيف
في الفترة من ١٢ إلى ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٦

أولا - المسائل التنظيمية

١ - عُقدت الدورة السنوية لعام ٢٠٠٦ للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في الفترة من ١٢ إلى ٢٣ حزيران/يونيه بجنيف. وفي هذه الدورة، أقر المجلس التنفيذي جدول الأعمال وخطة العمل لدورته السنوية لعام ٢٠٠٦، بصيغتهما المعدلة شفويا، والتقرير المتعلق بالدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٦ (DP/2006/15).

٢ - واعتمد المجلس التنفيذي ١٧ مقرا، بما في ذلك المقرر ٢٥/٢٠٠٦ بشأن تحسين أساليب عمل المجلس التنفيذي والاستعراض العام للمقررات. ويمكن الاطلاع على تجميع للمقررات المعتمدة في موقع أمانة المجلس التنفيذي على شبكة الإنترنت: www.undp.org/execbrd.

٣ - ووافق المجلس على الجدول الزمني التالي للدورات المقبلة للمجلس التنفيذي في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧.

من ١١ إلى ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦	الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٦:
من ١٩ إلى ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧	الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٧:
من ١٢ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٧	الدورة السنوية لعام ٢٠٠٧:
من ١ إلى ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧	الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٧:

بيان مدير البرنامج

٤ - أشار مدير البرنامج، في بيانه إلى المجلس التنفيذي، إلى الأحداث الكبرى التي رسمت معالم بيئة المعونة الدولية منذ توليه منصبه. وأبرز المسائل الاستراتيجية الرئيسية التي يواجهها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وعمل الفريق رفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق المنظومة في مجالات التنمية والمساعدة الإنسانية والبيئية، ملاحظا أن:

(أ) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يسعى إلى الاضطلاع بدور بناء في الأحداث الرئيسية التي شكّلت البيئة الإنمائية الدولية منذ مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، وهي فترة شهدت إنشاء هيئتين جديدتين تابعتين للأمم المتحدة هما لجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان، واستجابات دولية متضافرة واسعة النطاق دعما لمناطق متضررة جراء كوارث طبيعية، فضلا عن زيادات هامة في المساعدة الإنمائية الرسمية ناجمة عن عمليات رئيسية لتخفيف أعباء الديون؛

(ب) وتوزيع فوائد النمو السريع للاقتصاد العالمي لم يكن متكافئاً، وعجز قادة العالم عن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن جولة موجهة للتنمية في المحادثات التجارية متعددة الأطراف؛

(ج) وثمة تغيير داخلي هام داخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يشمل، في جملة أمور، تعيين كبار موظفين جدد، وتعزيز نظم الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر لدعم زيادة الشفافية والمساءلة، واستعراض سياسة التقييم ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

(د) ومجموع إيرادات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصناديق المرتبطة به ارتفعت بنسبة ١٧ في المائة بالقيم الاسمية. وتجاوزت وتيرة نمو الموارد غير الأساسية للبرنامج وتيرة نمو موارده الأساسية، مما أدى إلى أن أصبحت نسبة التوافق دون الحل الأمثل بين الموارد التي تمكن البرنامج من الاضطلاع بولايته بصورة فعالة ومرنة والموارد المخصصة بدرجات مختلفة وهي بالتالي ذات طابع تكميلي؛

(هـ) والجوانب المختلفة لكن المتكاملة لمهمة البرنامج شهدت مصدرين ظاهرين للتوتر يتمثلان في: الحاجة إلى إرساء أنشطة تنفيذية تركز على النتائج في العمل التعقيدي لتحديد المعايير بحيث تساهم تلك الأنشطة بدورها في إرشاد هذا العمل، وضرورة توفير دعم موجه في الوقت المناسب في حالات ما بعد الأزمات دون إغفال الأهداف طويلة الأجل بشأن تطوير القدرات.

ويمكن الاطلاع على النص الكامل للبيان على الموقع: <http://content.undp.org/go/newsroom/june-2006/statement-dervis-exec-20060619.en?categoryID=593043%&lang=en>

٥ - وشكرت الوفود المدير على بيانه الزاخر بالمعلومات وعلى تقديمه رؤية متبصرة لدور البرنامج في السياق الأوسع لإصلاح الأمم المتحدة، مع الإشارة في هذا الصدد، إلى أن الدافع وراء برنامج الموازنة والتبسيط إنما هو في نهاية المطاف الرغبة في تحسين فعالية المعونة وتحقيق نتائج إنمائية. وشددت بعض الوفود على مطلب توثيق التعاون على المستوى القطري بين مختلف أعضاء أسرة الأمم المتحدة الحاضرين، بينما دعت وفود أخرى إلى مزيد من الملكية الوطنية والتحديد في تعريف النموذج المناسب للتعاون بين كيانات الأمم المتحدة على المستوى القطري.

٦ - ووصفت الوفود الاتجاه التصاعدي للموارد التي عُهد بها إلى البرنامج بأنها مشجعة، بينما أحاطت علماً على النحو الواجب بالاختلال المتنامي بين الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية.

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

ثانياً - التقرير السنوي للمديرة التنفيذية

وبيان المديرية التنفيذية

٧ - استهلّت المديرية التنفيذية بيانها بالإعراب عن تعازيها للوفاة المفاجئة للدكتور لي جونغ ووك، المدير العام لمنظمة الصحة العالمية. وتابعت كلمتها لتركز على المسائل الرئيسية التالية: متابعة مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ والاجتماع الاستعراضي الذي عُقد مؤخراً بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)؛ وتحقيق الهدف الإنمائي للألفية (الهدف ٥)؛ وأمن سلع الصحة الإنجابية؛ والسكان والتنمية؛ وإصلاح الأمم المتحدة؛ والموارد المالية لصندوق الأمم المتحدة للسكان؛ والهيكل الإقليمية؛ والمساءلة. ويمكن الاطلاع على النص الكامل للبيان في موقع صندوق الأمم المتحدة للسكان على شبكة الإنترنت عند: <http://www.unfpa.org/exbrd>.

٨ - وأثنت الوفود على المديرية التنفيذية لبيائها الممتاز والمُلهِم ولقيادتها المتبصرة. وأعربت عن دعمها القوي للصندوق وتقديرها للعمل الذي يضطلع به، وكان من دواعي سرورها أن تلاحظ المكتسبات الهامة التي حققها الصندوق في عام ٢٠٠٥، بما في ذلك توسيع قاعدة المانحين له لتشمل ١٧٢ مانحاً. وأثنت على جهود الصندوق الرامية إلى النهوض بجدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وشددت على الأهمية المحورية للصحة الإنجابية والحقوق المتصلة بالحد من الفقر. وأعربت الوفود عن تقديرها للجهود التي يبذلها الصندوق من أجل تنفيذ الالتزام المتعهد به في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ بتحقيق الحصول الشامل على الصحة الإنجابية بحلول عام ٢٠١٥. وأشادت بالصندوق على دوره الطليعي في كفالة إدراج الديناميات السكانية والصحة الإنجابية والمنظور الجنساني في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. وأثنت على الدور القيادي الذي يقوم به الصندوق في إنقاذ أرواح النساء وحماية حقوقهن الصحية. ودعت إلى تعزيز دور الصندوق في التعاون بين بلدان الجنوب وفي معالجة مسائل الهجرة الدولية، بما في ذلك تفشي ظاهرة الهجرة بين أوساط النساء.

٩ - وشددت الوفود على أهمية إبراز الصلات القائمة بين الصحة الإنجابية وفيروس نقص المناعة البشرية/(الإيدز). وأشادت بالدور الطليعي للصندوق في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/(الإيدز) وشجعت الصندوق على مواصلة العمل مع وكالات أخرى على المستويين العالمي والقطري من أجل كفالة تنفيذ توصيات فريق العمل العالمي، بما في ذلك إجراء تقسيم

مناسب للعمل فيما بين الوكالات. ورحبت الوفود بالبرنامج العالمي الذي وضعه الصندوق من أجل تعزيز أمن سلع الصحة الإنجابية، مع ملاحظة الفائدة التي يمكن تحقيقها بكفالة تمويل أطول أمدا وأكثر استقرارا للوزم الصحة الإنجابية. وكان من دواعي سرورها أن تلاحظ التزام الصندوق بخفض معدل وفيات الأمهات النوفس واعتلال صحتهن، والعنف الجنساني. وتساءلت عما يمكن القيام به من أجل تعزيز دور الصندوق في النهج المتبع على نطاق منظومة الأمم المتحدة إزاء صحة الأم. ولاحظ أحد الوفود ضرورة إجراء مزيد من البحوث بشأن الآثار الاجتماعية للوفيات النفاسية. وأنتت الوفود على الشراكة الجديدة المعنية بصحة النوفس والرضع والأطفال والحملة التي يقودها الصندوق من أجل القضاء على ناسور الولادة.

١٠ - وأنتت الوفود على عمل الصندوق في حالات الطوارئ والحالات الإنسانية، بما في ذلك في أعقاب أمواج تسونامي والزلازل الذي ضرب باكستان. ونوهت إلى الإسهام الكبير الذي يقدمه الصندوق في تعزيز الصحة الإنجابية ومعالجة المسائل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والعنف القائم على نوع الجنس في حالات الصراع وما بعد انتهاء الصراع. وتساءلت عن التدابير التي يتخذها الصندوق من أجل تعزيز الموارد البشرية والشراكات والتمويل من أجل الاستجابة الإنسانية.

١١ - وشددت الوفود على أهمية قيام الصندوق باستخدام ميزته النسبية في النهج القطاعية الشاملة، وورقات استراتيجية الحد من الفقر وإصلاح قطاع الصحة. وشجعت الصندوق على العمل الإعدادي وعلى تعزيز دوره القيادي والاستراتيجي في العمليات الوطنية والحوار المتعلق بالسياسات العامة المعنية بالصحة والحقوق الإنجابية. وأنتت على الصندوق لعمله في جمع البيانات والدعم الذي يقدمه لإجراء التعدادات.

١٢ - وأبدت الوفود اهتماما لدى علمها بأن الهيكلية الإقليمية كفيلة بجعل الصندوق منظمة أقوى وأكثر تركيزا على الميدان. وأعربت عن أملها أن تقدم الإحاطة غير الرسمية المقبلة معلومات بشأن خطط الهيكلية الإقليمية وخياراتها وتكاليفها وفوائدها. وفي حين أشار أحد الوفود إلى ضرورة تنسيق جهود الهيكلية الإقليمية مع وكالات أخرى، وجه دعوة إلى الصندوق لفتح مكتب إقليمي في بلده.

١٣ - وأنتت الوفود على الصندوق لدوره النشط والبناء في عملية إصلاح الأمم المتحدة ولتركيزه على تعزيز الملكية والقيادة على المستوى الوطني. وشجعت تعاون الصندوق مع الفريق رفيع المستوى المعني بالاتساق على مستوى المنظومة. وأشارت إلى أن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات للسياسات يشكل أساس عملية إصلاح الأمم

المتحدة. واستفسرت عن التجربة بشأن نموذج المكتب المشترك. ولاحظ أحد الوفود أن هناك تفاوتات في كفاءات ومهارات موظفي الأمم المتحدة.

١٤ - وأعربت الوفود عن سرورها لملاحظة أن الصندوق قد بلغ في عام ٢٠٠٥ أعلى مستوى من التبرعات على الإطلاق. وشددت على أن الموارد الأساسية هي اللبنة الأساسية للصندوق، وأكدت أنه لا ينبغي الاستعاضة عن الموارد الأساسية بالموارد غير الأساسية. ودعت الوفود المانحين إلى زيادة مساهماتهم في الموارد الأساسية للصندوق. وأعلنت النرويج أنها ستزيد مساهمتها في الموارد العادية للصندوق بمبلغ ١٢ مليون دولار، أي بنسبة ٢٥ في المائة في عام ٢٠٠٧. وأشارت السويد إلى أن مساهمتها في الموارد الأساسية للصندوق تزيد على ٥٠ مليون دولار. وذكرت سويسرا أنها تخطط لتقديم تعهد متعدد السنوات بتقديم تبرعات.

١٥ - وأعربت الوفود عن تأييدها القوي لالتزام الصندوق بالإدارة والبرمجة المستندين إلى النتائج، ودعت إلى تحسين البيانات الأساسية وقياس النتائج. ورحبت الوفود بتزايد اهتمام الصندوق بالمساءلة. وشجعت على وضع عملية شاملة وجامعة لتطوير الخطة الاستراتيجية الجديدة المتوسطة الأجل. كما حثته على الضغط من أجل تحقيق تغيير هام على المستوى القطري، وشددت على أهمية تحقيق نتائج ملموسة وتعزيز مكانته وتجنب ازدواجية الجهود وتشنتها. وأعربت عدة وفود عن تقديرها للدعم الذي يقدمه الصندوق إلى بلدانها.

١٦ - وشكرت المديرية التنفيذية أعضاء المجلس التنفيذي على مساندتهم القوية وتعليقاتهم المفيدة. ولاحظت أن صندوق الأمم المتحدة للسكان هو الوكالة الوحيدة التابعة للأمم المتحدة التي تدعم تطوير قواعد بيانات وطنية ديمغرافية واجتماعية لأغراض التنمية والتعداد والدراسات الاستقصائية، وخاصة التعدادات الوطنية للسكان. وأكدت على الأهمية الحاسمة للاستثمارات في مجال البيانات من أجل تحقيق التنمية، سواء فيما يتعلق بتعزيز الموارد البشرية أو زيادة جودة مصادر البيانات والتغطية التي تتيحها. كما يدعو الصندوق بقوة إلى مزيد من الاستثمارات في مجال بناء القدرات ويعطي الأولوية للمبادرات المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. ولاحظت أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يولي اهتماما متزايدا لمسألتي الهجرة والتنمية. وفي عام ٢٠٠٦، سيركز المنشور السنوي الرئيسي للصندوق، المعنون "حالة سكان العالم"، على الهجرة والمرأة.

١٧ - وفيما يتعلق بالصحة النفسية، أشارت إلى أن الصندوق يعتمد استراتيجية أكثر تركيزا بكثير من أجل تقديم الدعم إلى الحكومات لإحراز تقدم فيما يتعلق بمعدل وفيات النوافس واعتلال صحتهم، ويركز على التدخلات الثلاثة الأكثر فعالية، وهي: توفير قابلات

ماهرات عند الولادة، وتنظيم الأسرة، وتقديم الرعاية في حالات الولادة الطارئة. وإذا أعربت عن اتفاقها بشأن الحاجة إلى نهج أكثر اتساقاً للأمم المتحدة من أجل تحسين الصحة النفاسية، أشارت إلى أن الصندوق يركز على: (أ) العمل ضمن تحالفات تعزز الصحة النفاسية من قبيل الشراكة الجديدة بشأن صحة النواصير والرضع والأطفال؛ و (ب) العمل من خلال مناقشات واتفاقات ثنائية مع وكالات شقيقة، من قبيل الشراكات الاستراتيجية مثل منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والبنك الدولي؛ و (ج) العمل في إطار العمليات الوطنية من أجل تعزيز المشاركة في النهج القطاعية الشاملة وورقات استراتيجية الحد من الفقر بهدف تعزيز الصحة النفاسية، من قبيل ورقات استراتيجية الحد من الفقر في البلدان الأفريقية وخرائط الطريق الرامية إلى خفض معدل وفيات النواصير والمواليد؛ و (د) تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ و (هـ) تطوير قدرة الصندوق ذاته كمنظمة من خلال توفير التدريب وتطوير سياسات ومبادئ توجيهية وأصول معرفية لأغراض منها على سبيل المثال النهج القطاعية الشاملة.

١٨ - ولاحظت المديرية التنفيذية أن الاجتماع رفيع المستوى المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز قد أتاح منبرا سياسيا للربط بين الصحة الجنسية والإنجابية من جهة وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من جهة ثانية، وإجراء مزيد من الحوار مع الحكومات. وذكرت أن صندوق الأمم المتحدة للسكان سيقوم بمتابعة الأهداف الوطنية من أجل توفير الوقاية والعلاج والرعاية والدعم. ويعمل الصندوق بنشاط على الترويج لتنفيذ توصيات فريق العمل العالمي على المستوى القطري، وذلك بوصفه عضواً في المنظمات المشاركة في رعاية برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفي العديد من البلدان، يتولى ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان رئاسة فريق الأمم المتحدة المواضيعي المعني بفيروس نقص المناعة البشرية.

١٩ - وذكرت المديرية التنفيذية أن صندوق الأمم المتحدة للسكان سيعمل بصورة وثيقة مع تحالف لوازيم الصحة الإنجابية، لأغراض منها التخطيط لتمويل مبادرة أمن السلع الصحية الإنجابية. ويتعلق الأمر ببرنامج عالمي جديد لتعزيز أمن السلع الصحية الإنجابية هدفه تعزيز القدرات الوطنية في توقع الاحتياجات من سلع الصحة الإنجابية وغيرها من السلع المرتبطة بالصحة، والتخطيط لضمان تدفق مستدام من تلك السلع؛ وتعزيز و/أو إنشاء نظم وطنية لإدارة اللوجستيات؛ وإقناع الحكومات باستحداث بند في ميزانية وزارات الصحة لتخصيص موارد وطنية للسلع الأساسية. وفيما يتعلق بالمساعدة الإنسانية، لاحظت أن الصندوق قد استخلص دروساً كثيرة من تجاربه السابقة، وأنه بصدد بناء قاعدة معرفية والقدرات اللازمة للاستجابة السريعة عند الحاجة إليها. وقد تم الاعتراف بالاستجابة السريعة التي قدمها

الصندوق في البلدان التي تضررت من أمواج تسونامي وفي باكستان عقب الزلزال. ولاحظت أن الصندوق بحاجة إلى مواصلة بناء قدراته المتعلقة بالموارد البشرية، كما ونوعاً.

٢٠ - وذكرت أن الهيكلية الإقليمية كفيلة بالمساهمة في تحقيق مزيد من التكامل والكفاءة والفعالية بين إدارة البرامج والمساعدة التقنية، من خلال دمج المجالين معاً؛ وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى مزيد من التنسيق والاتساق في الدعم المقدم إلى المكاتب القطرية. وشددت على أن الصندوق يتبع نهجاً تشاركياً في استكشاف خيارات الهيكلية الإقليمية. وهو يتوقع عرض الآثار المالية للهيكلية الإقليمية على المجلس التنفيذي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.

٢١ - وشكرت الوفود على تقديرها للدور النشط الذي يضطلع به الصندوق في إصلاح الأمم المتحدة. وأكدت أن الصندوق يسترشد باستعراض السياسات الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات ويلتزم التزاماً راسخاً به وبتنفيذه. فالهدف الذي يركز عليه الإصلاح وصندوق الأمم المتحدة للسكان هو تحسين الأداء والنتائج على المستوى القطري. وشددت على أن الإصلاح في مجال التنمية إنما يتعلق بالقيادة والملكية وبناء القدرات على المستوى الوطني. وأكدت على الحاجة إلى توشيقيطة بشكل خاص حتى يكون برنامج الأمم المتحدة واحدةً جامعاً بحيث يدمج مختلف جداول الأعمال الإنمائية، بما في ذلك جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ضمن إطاره وأنشطته الاستراتيجية. وأضافت أن الصندوق سيحتاج إلى ما يكفي من الموارد البشرية لتقديم مشاركة موضوعية ومستدامة في عملية إصلاح الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بالفريق رفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق المنظومة، أفادت بأن الصندوق يدعم عمل الفريق، ولا سيما العمل المتعلق بنظام المنسق المقيم. كما يضطلع الصندوق بدور قيادي في مجال ممارسات الأعمال التجارية، من خلال الإفادة من دور المديرية التنفيذية بوصفها رئيسة اللجنة رفيعة المستوى المعنية بالإدارة.

٢٢ - وفيما يتعلق بنموذج المكتب المشترك، أشارت إلى إنشاء أول نموذج من ذلك القبيل في الرأس الأخضر وبدء أعماله في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. وبالتالي، فإنه من المبكر للغاية تقييم أثره. ومع ذلك، يمكن استخلاص بعض الدروس السريعة بشأن ما قد يحتاجه المكتب المشترك، ولا سيما: التزام قوي من جانب الحكومة الوطنية؛ والتزام قوي من جانب منظومة الأمم المتحدة؛ والإعداد المسبق للعديد من المسائل المفصلة المتعلقة بالإجراءات والخدمات المشتركة والنظم المشتركة والأماكن المشتركة والموظفين وغير ذلك؛ وضمان صياغة جميع الولايات في إطار برنامج وطني متنسق وكفالة معالجتها بصورة جيدة.

٢٣ - وفيما يتعلق بالخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل، ذكرت أن الصندوق يواجه تحديات فيما يتعلق بالبيانات الأساسية لقياس أثر البرامج والإبلاغ المستند إلى الأدلة وإسناد

النتائج. وتشكل هذه المسائل محور العمل الذي يضطلع به الصندوق حاليا في تطوير الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٨ - ٢٠١١. ويهدف الصندوق إلى كفالة جعل الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل أساسا لمساءلة الصندوق عن أدائه. وثمة حاجة إلى الوضوح فيما يتعلق بالدور المتوقع من الصندوق على كل مستوى من مستويات التنمية لدعم ولاية المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وشددت على أن التحدي يكمن في تحقيق التوازن بين دور الصندوق بوصفه الحارس العالمي القيم على المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والعمل الإعدادي في الحوارات المتعلقة بالسياسات العامة، مع الحاجة إلى إثبات قيمة مضافة حقيقية على الأرض حيثما نُفذت الإجراءات العملية وحيثما شوهد التغيير بوضوح. ورحبت بالتوجيه الذي يقدمه المجلس التنفيذي.

٢٤ - وفيما يتعلق بالموارد البشرية والمكانة على المستوى القطري، لاحظت أن الصندوق، على غرار المؤسسات كافة، يواجه حالة التفاوت في كفاءات الموظفين ومهاراتهم. وهو ما يفسر المكانة المتفاوتة للصندوق على المستوى القطري، فضلا عن الجودة المتفاوتة في تنفيذ البرامج. وطأنت المجلس التنفيذي على أن الصندوق عاكف على معالجة هذا التحدي. وأشارت إلى أن استراتيجية الصندوق في مجال الموارد البشرية تستند إلى الكفاءة وأن الصندوق يستثمر استثمارا كبيرا في تدريب الموظفين. وأضافت أن الحوار الإعدادي غير كاف بالنظر إلى المسائل بالغة الحساسية والشخصية التي يتعين على الصندوق معالجتها. وفي الواقع، لا بد من العمل على مستويين هما: مستوى الحوارات الوطنية الإعدادية من أجل وضع السياسات والقوانين وتخصيص الموارد؛ ومستوى المجتمعات المحلية، بواسطة شركاء محليين من أجل تعبئة المجتمع المحلي وتوعيته بشأن أهمية تنفيذ البرامج التي تدعمها الحكومة.

ثالثا - الالتزامات بتمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان

٢٥ - قدم رئيس فرع تعبئة الموارد التقرير المتعلق بالالتزامات بتمويل الصندوق (DP/FPA/2006/3)، كما قدم معلومات مستجدة بشأن توقعات إيرادات الصندوق حتى ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

٢٦ - وأعربت الوفود عن تقديرها للتقرير الواضح والزاهر بالمعلومات وعن سرورها لملاحظة الزيادة في الموارد العادية وغيرها من موارد الصندوق في عام ٢٠٠٥، وكذا ارتفاع عدد المانحين إلى ١٧٢ مانحا. كما أعربت عن سرورها لملاحظة الزيادة في التعهدات متعددة السنوات بتقديم تبرعات. وأشارت إلى أن هذه الزيادات تجسد العمل الجاد الذي يقوم به الصندوق والتزامه وثقة المجتمع الدولي فيه وإيمانه به. وشددت على الحاجة إلى توفير مزيد من الموارد الأساسية، بوصفها اللبنة الأساسية للصندوق. علاوة على ذلك، شددت على الحاجة

إلى زيادة إمكانية التنبؤ بالموارد، وأكدت أنه لا ينبغي الاستعاضة عن الموارد الأساسية بالموارد غير الأساسية.

٢٧ - وأبدت الوفود موافقتها بشأن النقطة التي أُثيرت في التقرير والتي تفيد بأن زيادة الموارد المتاحة للصندوق ستمكّنه من توسيع نطاق المساعدة التي يقدمها إلى البلدان من أجل بلوغ أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وإعلان الألفية؛ وخاصة فيما يتعلق بالصحة النفاسية وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وإذ أشارت الوفود إلى أن ٩٤ في المائة من الموارد العادية للصندوق مقدمة من ١٧ مانحاً رئيسياً، شجعت الصندوق على توسيع قاعدة المانحين وتعميقها. وأعربت بعض الوفود عن قلقها بشأن أثر تقلبات أسعار الصرف على التبرعات. وحثت الصندوق على معالجة مسألة تأثير الاتجاهات التصاعدية للتبرعات بتقلبات سعر الصرف، وتساءلت عن إمكانية وضع سياسة لتحقيق استقرار الحالة. وطلب أحد الوفود أن تتضمن التقارير المقبلة بيانات عن زيادات بالقيمة الحقيقية. وتساءل أحد الوفود عن الكيفية التي يخطط بها الصندوق لزيادة الأرصدة المواضيعية والحفاظ عليها في المستقبل.

٢٨ - وتوجه رئيس فرع تعبئة الموارد بالشكر إلى أعضاء المجلس التنفيذي لثقتهم في الصندوق وإيمانهم به. وفيما يتعلق بتحويل التبرعات إلى مبالغ بالدولار، أوضح أن سعر الصرف المعتمد لدى الأمم المتحدة هو سعر الصرف المعمول به وقت استلام التبرع. وبالنظر إلى تأثير تقلبات سعر الصرف في التبرعات، ذكر أنه سبب يدعو بالأحرى إلى تحديد التبرعات بالعملة الوطنية. وبالنسبة إلى الأرصدة المواضيعية، لاحظ أن للصندوق في الوقت الراهن رصدين مواضيعيين، وأهما يوفران موارد لمعالجة مسائل رئيسية لا يتوافر لها ما يكفي من الموارد الأساسية. وأضاف أن صندوق الأمم المتحدة للسكان سينظر في سبل معالجة مسألة أثر تقلب أسعار الصرف.

٢٩ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ١٢/٢٠٠٦: التقرير السنوي للمديرة التنفيذية عن عام ٢٠٠٥، والالتزامات بتمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان.

رابعاً - البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

٣٠ - كان معروضا على المجلس التنفيذي ١١ مشروعاً من مشاريع وثائق البرامج القطرية؛ و ١٣ تمديداً للبرامج؛ وتقرير عن البرنامج الخاص لتقديم المساعدة إلى ميانمار. وأدلى ببيانات استهلاكية كل من نائب المدير التنفيذي (البرنامج) ومديري شعبة أفريقيا، وشعبة آسيا والمحيط الهادئ، وشعبة الدول العربية وأوروبا وآسيا الوسطى، وشعبة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

أفريقيا

٣١ - أعربت الوفود عن تقديرها لاتساق البرامج القطرية التي يدعمها صندوق الأمم المتحدة للسكان مع الأطر الإنمائية الوطنية، ورحبت بالجهود التي يبذلها الصندوق للمشاركة في النهج القطاعية الشاملة والدعم المباشر للميزانية. ولاحظت الوفود التحديات التي تواجهها إثيوبيا، بما في ذلك ارتفاع معدل وفيات النوافس. واعترفت بالعمل الذي يضطلع به الصندوق لمعالجة مسألة زواج الأطفال. وشددت على الحاجة إلى معالجة مسائل من قبيل إشراك الرجل؛ ونقص سلع الصحة الإنجابية في المناطق الريفية. ولاحظت بعض الوفود ضرورة زيادة التركيز على العمل مع المنظمات غير الحكومية في كل من إثيوبيا وسان تومي وبرينسيبي. وتساءلت عن سبل كفالة الاتساق بين عمل الصندوق وعمل باقي المنظمات، وأفادت بأن البرنامج القطري لموزامبيق يشكل مثالا جيدا للاتساق. وأثنت على الصندوق لدعمه استراتيجيات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية من خلال التركيز على الشباب الذين لا يرتادون المدارس في موزامبيق، وشددت على الحاجة إلى تدخلات تستجيب للاحتياجات المحلية وتتماشى مع الأنماط الاجتماعية والثقافية. وإذ أعربت الوفود عن تقديرها لدور الصندوق في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية، أعربت أيضا عن قلقها إزاء تفشي وباء فيروس نقص المناعة البشرية في أوساط النساء في موزامبيق وغينيا. وإذ أشارت إلى عدم توافر وسائل منع الحمل في غينيا، أثنت على الجهود التي يبذلها الصندوق لتطوير خطة شراء وطنية.

٣٢ - وأعربت الوفود عن تقديرها لقيام الصندوق بتعزيز مشاركته في البرمجة المشتركة. وفيما يتعلق بتجميع التمويل في موزامبيق، تساءل أحد الوفود عن الإجراءات التي يمكن استخدامها لتعقب أموال كل وكالة ومعرفة الأنشطة التي تُستخدم فيها. وشدد أحد الوفود على أهمية اتباع نهج يستند إلى حقوق الإنسان في عملية تطوير البرامج القطرية. وذكر وفد آخر أنه ينبغي في حالات تمديد البرامج تحديد سبب التمديد. وأضاف الوفد نفسه أنه فوجئ بعدم حضور البلدان التي يجري النظر في برامجها، واقترح ضرورة كفالة حضورها في المستقبل.

٣٣ - وأشارت مديرة شعبة أفريقيا إلى أن الصندوق ما فتئ يضطلع بأنشطة الدعوة لدى الحكومات المعنية بشأن إشراك المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات الدينية. وأعربت عن موافقة الصندوق على الحاجة إلى التركيز على إشراك الرجل في برنامج إثيوبيا. وإذ لاحظت تعزيز برنامج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في موزامبيق من أجل الاستجابة لاحتياجات الشباب، أشارت إلى أن الجهود جارية لمكافحة تفشي الوباء

في أوساط النساء. وفيما يتعلق بتجميع التمويل، ذكرت أنه بفضل مصفوفة النتائج والموارد الخاصة بالصندوق، فإنه من السهل تعقب أنشطة وموارد كل وكالة. ولاحظت أن عملية التعقب المذكورة ستكون أكثر صعوبة في إطار دعم مباشر للميزانية. وأوضحت أنها مستعدة لمعالجة أي مسائل محددة على أساس ثنائي.

الدول العربية وأوروبا وآسيا الوسطى

٣٤ - أعربت الوفود عن قلقها لارتفاع معدلات الحمل بين المراهقات والإجهاض والأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي في مولدوفا، وعن الاتجار بالنساء والفتيات، ومسائل الهجرة. وبالنسبة للبرنامج الخاص بمصر، أعربت الوفود عن اغتباطها لما لاحظته من أن صندوق الأمم المتحدة للسكان خطط لتعزيز شراكاته مع الحكومة والمجتمع المدني لمكافحة العنف القائم على نوع الجنس. ووافقت هذه الوفود على أنه من المهم إشراك الزعماء الدينيين المصريين في المسائل المتعلقة بالرعاية الصحية الإنجابية بين المراهقين والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية. وأعربت الوفود عن اغتباطها لأن صندوق الأمم المتحدة للسكان سوف يتعاون مع المنظمات الدينية في الجمهورية العربية السورية من أجل تعزيز الصحة الإنجابية. وأبرزت الوفود أهمية تعزيز حقوق النساء والفتيات والقضاء على العنف القائم على نوع الجنس. وأعربت عن قلقها لانتشار مرض الإيدز بين النساء في المغرب. وعندما لاحظت الوفود عدم ذكر العمل الذي تقوم به الجهات المانحة الثنائية ومتعددة الأطراف الأخرى، حث صندوق الأمم المتحدة للسكان على تلافي الازدواجية في الجهود البرنامجية. وأعرب وفد المغرب عن تقديره للدعم الذي يتلقاه بلده من الصندوق، معلنا أن البرنامج القطري قد تم وضعه بالتشاور الوثيق مع الحكومة وغيرها من شركاء التنمية.

٣٥ - ولاحظت الوفود أن البرنامج القطري التونسي قد صمم تصميمًا جيدًا. وأضافت أنه من المفيد أن يكون هناك المزيد من المعلومات الديمغرافية الحديثه بالإضافة إلى معلومات تتعلق بالصحة. ولاحظت الوفود أن مجالات التركيز في البرنامج القطري لليمن هي مجالات مناسبة. وأعربت الوفود عن قلقها بشأن المعدلات المرتفعة لحالات وفيات الأمهات أثناء النفاس، وأوصت بإضافة رعاية المواليد إلى رعاية حالات الولادة الطارئة. وتساءل أحد الوفود عن المدى الذي وصل إليه استخدام استراتيجية حقوق الإنسان في وضع البرامج القطرية.

٣٦ - أخذ مدير شعبة الدول العربية وأوروبا وآسيا الوسطى علماً بالتعليقات المفيدة، وأكد للمجلس التنفيذي أن هذه التعليقات سوف تنقل إلى الدول المعنية. وتوجه بالشكر إلى أعضاء المجلس على دعمهم. وقال إنه في كل برنامج يدعمه الصندوق كان يتبع نهج حقوق

الإنسان. ووافق على أن المعدلات المرتفعة لانتشار مرض الإيدز والأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي، والإجهاض في ملدوفا هي مسائل تثير قلق الصندوق وأنه يعمل على علاجها. وأضاف أن الصندوق يعالج أيضا المسائل المتعلقة بالهجرة. وأعلن أن الصندوق يتعاون بالفعل في مصر والمغرب وغيرهما من البلدان مع المنظمات الدينية وغيرها من شركاء التنمية.

آسيا ومنطقة المحيط الهادئ

٣٧ - أثنت الوفود على التقدم الذي حدث في تايلند باتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ونجاحها في وقف انتشار مرض الإيدز ومعالجتها لمسائل الشيخوخة. وأعلن أحد الوفود أنه يود أن يتعاون تعاوننا وثيقا مع الصندوق في تايلند. وأعرب وفد تايلند عن تقديره للدعم الذي يقدمه الصندوق، بما في ذلك ما حدث في أعقاب الموجات التسونامية، وأضاف أن التعاون بين تايلند والصندوق تطور لمواجهة الاحتياجات المتغيرة في مجالات السكان والتنمية، بما في ذلك صحة الأطفال والأمهات، وتنظيم الأسرة، والمساواة بين الجنسين، والهجرة والشيخوخة. وأعربت الوفود عن اغتباطها لأن برنامج الصندوق في ميانمار قد صمم من أجل تلبية احتياجات أشد فئات السكان فقرا وضعفا. وأحاطت هذه الوفود أيضا بجهود الصندوق لإيجاد مجموعات لدعم المجتمعات المحلية، وبالتالي تدريب العناصر الفاعلة في المجتمع المدني لكي تخدم مجتمعاتها المحلية. وتساءل أحد الوفود عن المناخ الذي يزداد تشددا في البلد وتأثيره على أنشطة الصندوق.

٣٨ - ووجه مدير شعبة آسيا والمحيط الهادئ شكره إلى الوفود على دعمها، معربا عن تقديره للكلمة الرقيقة التي ألقاها وفد تايلند فيما يتعلق بعمل الصندوق. ورحب بالعرض الذي قدمه وفد آخر للتعاون بصورة وثيقة مع الصندوق. وتوجه ممثل الصندوق في ميانمار بالشكر لأعضاء المجلس التنفيذي على دعمهم. وقال إنه لم يرى أي محاولة من جانب الحكومة لتعطيل أنشطة الصندوق. ولاحظ أنه عند معالجة مسألة عدم كفاية الموارد البشرية فيما يتعلق بالقبالات، وهن المستفيد الرئيسي من التدريب الذي يدعمه الصندوق، تبذل الآن جهود لتنسيق برامج التدريب بصورة أكثر كفاءة. وأضاف أن الصندوق سوف يطرح اقتراحا للبرنامج القادم على المجلس في دورته العادية الثانية.

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٣٩ - تساءل أحد الوفود، وهو يعلن أنه كبلد متوسط الدخل يعاني من تراجع مستويات المساعدات، كيف يمكنه أن يصبح مؤهلا لزيادة هذه المساعدات. وأضاف الوفد أن المعلومات الإضافية في هذا الشأن ينبغي أن ترد في الوثائق الخاصة بتمديد البرامج.

٤٠ - وشرحت مديرة شعبة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي نظام تخصيص الموارد في الصندوق، وتصنيفه للبلدان إلى الفئات ألف وباء وجيم وسين على أساس مؤشرات/معايير محددة تقيس مدى اقتراب أو ابتعاد البلد عن تحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وقالت إن بلدان الفئة ألف تعتبر لها أولوية قصوى، حيث أنها الأبعد عن تحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وبناء على ذلك، فإن المجموعة ألف تحصل على أكبر نسبة من الموارد البرنامجية للصندوق. ولاحظت أيضا أن الأرجنتين ليس لديها برنامج قطري، ومع ذلك، فنظرا للأزمة الاقتصادية هناك، فقد افتتح الصندوق مكتبا صغيرا للأرجنتين به موظف اتصال ليووجه الأموال إلى الأرجنتين.

٤١ - أخذ المجلس التنفيذي علما بمشاريع البرامج القطرية التالية، وعلق عليها: إثيوبيا وغينيا وموزامبيق وسان تومي وبرينسيبي، وتونس والجمهورية العربية السورية ومصر والمغرب ومولدوفا واليمن، وتايلند. كما أخذ المجلس علما بتمديد البرامج لكل من توغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وليسوتو وملاوي، والسودان ولبنان، وبوهو بوتان وسري لانكا ونيبال، والتقارير عن البرنامج الخاص للمساعدات إلى ميانمار وهاييتي، والمكسيك ونيكاراغوا.

خامسا - التقييم

٤٢ - قدم مدير شعبة خدمات الرقابة التقرير الدوري عن التقييم (DP/FPA/2006/5).

٤٣ - أثنى العديد من الوفود على الاتجاهات الإيجابية لتقييمات الصندوق بما في ذلك المشاركة المتنامية للنظراء القطريين في أنشطة التخطيط والرصد والتقييم، وزيادة عدد المكاتب القطرية التي تضم موظفين للتقييم، وكذلك نُظِم الرصد والتقييم. وأكدت هذه الوفود على أن التعاون الوثيق مع النظراء القطريين كان مهما وأنه شجع الصندوق على أن يواصل أعمال التقييم المشترك مع السلطات القطرية وغيرها من شركاء التنمية، بما في ذلك ما يتعلق بإطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية. وحثت الوفود - وهي تُبرز أهمية المشاورات الوثيقة مع الحكومات الوطنية - على تقديم المساعدات من أجل تنمية القدرات الوطنية على التقييم. وفي هذا الصدد، لاحظت الوفود ضرورة توفير موارد إضافية لنشر معلومات التقييم، بما في ذلك أدوات ومعدات التقييم ونتائجه والدروس المستفادة منه. وأعربت الوفود عن أملها - وهي تلاحظ إمكانية إحداث تحسينات في هذا الشأن - في أن يزيد الامتثال بالمبادئ التوجيهية للتقييم التي وضعها الصندوق بالنسبة للبلدان التي تنتهي برامجها القطرية. كما شجعت الوفود الصندوق على أن يواصل تنمية القدرة على التخطيط والإدارة على أساس النتائج، سواء على مستوى المقر أو على المستوى القطري.

٤٤ - ولاحظت الوفود ضرورة تعزيز العلاقات بين أنشطة البرامج والتقييم ونماذج تحليل المخاطر، وكذلك الإبقاء على أدوار الإدارة في التنظيم والإشراف والتوجيه. وشجعت الصندوق على بذل المزيد من الجهود لقياس تأثير المخاطر وإدارتها، وأعربت عن أملها في أن تظهر هاتان الوظيفتان الرئيسيتان في الخطة الاستراتيجية المتوسطة المدى القادمة. وأشارت هذه الوفود إلى أن صياغة مؤشرات بالتعاون مع النظراء القطريين من شأنها أن تجعل هذه المؤشرات أكثر قبولا. وأعلنت الوفود أنه من المهم إعطاء مبادئ توجيهية حول كيفية ضمان الصندوق لإدراج المؤشرات الجنسية وتلك المتعلقة بالصحة الإنجابية في النهج القطاعية الشاملة والخطط الأخرى الممولة تمويلًا مشتركًا. وأثنت الوفود على الصندوق لقيامه بتقدير وصفي لنشاطه في مجال التقييم. واقترحت هذه الوفود أنه ربما كان من المفيد أن يكون هناك تقييم للمسؤولين عن التقييم أنفسهم. وتساءلت الوفود عن الإجراءات المحددة التي اتخذت لمتابعة التوصيات الخاصة بالتقييم ومتابعة التقدم المحرز. ولاحظت الوفود أنه ربما كان من المفيد أن تكون هناك قائمة كاملة بأعمال التقييم التي تمت خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وطلبت بعض الوفود إيضاحات بشأن الاقتراح الخاص بدمج تقارير التقييم والمراجعة. وتساءلت بعض الوفود عما إذا كان الصندوق سيعرض على المجلس التنفيذي سياسة للتقييم لكي يستعرضها المجلس. كما أعربت هذه الوفود عن اهتمامها بمعرفة ما إذا كان هناك أي تخطيط أو أي عمليات تقييم مشتركة جارية على المستوى القطري مع الشركاء من المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة.

٤٥ - وجهت المديرية التنفيذية ونائبتها للعلاقات الخارجية وشؤون الأمم المتحدة والإدارة ومدير شعبة خدمات الرقابة شكرهما إلى المجلس التنفيذي على التغذية المرتدة والتوجيه الإيجابي. وأكدت المديرية التنفيذية أن صندوق الأمم المتحدة للسكان ملتزم بالمساءلة أمام المجلس التنفيذي وشركائه في التنمية، كما أنه ينتظر بدوره توجيهات المجلس. وقالت إن الصندوق جعل مهمة الإشراف مستقلة بقدر الإمكان. ولاحظت أن بعض المكاتب القطرية قررت أن يكون لديها موظفون للتقييم، وأن الصندوق ينتظر تعيين خبراء استشاريين للتقييم في المكاتب الإقليمية للتعاون مع الشركاء القطريين في بناء القدرات وضمان إدماج نتائج التقييم في البرامج القطرية. وبينما أعلنت موافقتها على أن الشراكات ضرورية لعمل الصندوق، فإنها أشارت إلى أن نتائج المراجعة والتقييم لم تعكس عمل الصندوق فقط، بل وعمل شركائه أيضا. ولذا فإنه من المهم بالقدر نفسه بالنسبة للشركاء أن يبذلوا جهودا منسقة للاستفادة من نتائج المراجعة والتقييم. وأضافت أن الصندوق يعمل الآن بنشاط في إطار شبكات التقييم في منظومة الأمم المتحدة، جنبا إلى جنب مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من الشركاء.

٤٦ - وأكدت نائبة المديرية التنفيذية للعلاقات الخارجية وشؤون الأمم المتحدة والإدارة على الطبيعة التشاركية لعمليات التقييم، ملاحظة أن صندوق الأمم المتحدة للسكان ملتزم ببناء القدرات القطرية لهذه العمليات. وأضافت أن الصندوق لديه نُظم مطبقة، بما فيها لجان للإدارة والبرامج لكي تستعرض نتائج التقييم وتدرج نتائجها في برامج وسياساته. وأكدت أن الصندوق ملتزم بالتقييم من قمته إلى قاعدته. وأضافت أنه يعمل الآن على تحسين الشبكة الإلكترونية لمتابعة التقييم. ووافقت على أهمية الاستفادة من النهج التشاركي في انتقاء المؤشرات. ومع ملاحظتها للتحدي الكامن في تحديد المؤشرات للنهج القطاعية، أكدت الحاجة إلى أن يعمل جميع شركات التنمية معا لمواجهة هذا التحدي. وأكد مدير شعبة خدمات الرقابة أن عمليات التقييم لا يمكن أن تتم دون مشاركة شركاء الصندوق، وأن الصندوق يولي اهتماما بالغا لبناء القدرات القطرية. ووافق على ضرورة زيادة اقتسام أدوات التقييم ونتائجه والدروس المستفادة منه مع شركاء التنمية. وفيما يتعلق باقتراحه بأن تدمج تقارير التقييم وتقارير المراجعة معا، أوضح أنه يقترح إدماجها في إطار الإشراف وإدارة المخاطر. ولاحظ أن إدارة المخاطر في صندوق الأمم المتحدة للسكان لا يمكن أن تقتصر على إدارة المخاطر المالية. وأضاف أن استقلالية عملية المراجعة ستكون مكفولة من خلال لجنة الإشراف ومجلس مراجعي الأمم المتحدة.

٤٧ - اعتمد المجلس التنفيذي القرار ٢٠٠٦/١١: التقييم (صندوق الأمم المتحدة للسكان).

الجزء الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

سادسا - التقرير السنوي لمدير البرنامج

٤٨ - قام مدير البرنامج المعاون بتقديم تقرير عن الإطار التمويلي متعدد السنوات عن أداء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ونتائجه لعام ٢٠٠٥ (DP/2006/17)، متضمنا المرفقات التي تحتوي على بيانات إضافية عن أداء البرنامج ونتائجه، ونفقات البرنامج بحسب النشاط والخدمة لعام ٢٠٠٥، والتقرير المشترك لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن توصيات وحدة التفتيش المشتركة (DP/2006/17/Add.1) والمرفق الإحصائي (DP/2006/17/Add.1) وهو التقرير الذي يمثل التقدم المحرز في عام ٢٠٠٥ مقابل الأهداف والأغراض المحددة في الإطار التمويلي متعدد السنوات للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧.

٤٩ - وأبرز مدير البرنامج المعاون الدور القيادي الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إصلاح التنمية في الأمم المتحدة، مشيرا إلى إنشاء أول مكتب مشترك للأمم

المتحدة في عام ٢٠٠٥، بالإضافة إلى الخطط الموضوعية لإنشاء ٢٠ مكتباً مماثلاً على الأقل بنهاية عام ٢٠٠٧ كمثال على هذا الإصلاح.

٥٠ - ولخص مدير البرنامج المعاون التقرير بضرب أمثلة توضيحية للعمل الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجالات الممارسة، ملاحظاً أن ٩٧ في المائة من أنشطته البرنامجية تقع ضمن مجالات الممارسة الخمسة، وفئات الخدمات الثلاثين المنصوص عليها في الإطار التمويلي متعدد السنوات الحالي.

٥١ - وأقر المدير المعاون بمحورية الشراكات مع أصحاب المصلحة العالميين والمحليين في دعم النتائج التي تحققت عام ٢٠٠٥، ملاحظاً أنه في الوقت الذي توجد فيه نسبة مئوية كبيرة من أصحاب المصلحة تقول بثقتها في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كشريك إنمائي، فإن البرنامج ما زال يسعى إلى إدخال تحسينات في كفاءته العملية وفعالته، وكذلك في نُظمه للمساءلة وإدارة المخاطر.

٥٢ - وجهت الوفود شكرها إلى المدير المعاون، ملاحظة بارتياح الصراحة التي اتسم بها التقرير ومعربة عن تأييدها الشامل لدور البرنامج في دعم الأهداف الإنمائية للألفية. وقدمت الوفود مقترحات بشأن تدابير لإدخال المزيد من التحسينات على وضوح التقرير السنوي، بما في ذلك مطالبته بمزيد من التركيز على مؤشرات الأداء لقياس نتائج وآثار ومخرجات التنمية، سواء على المستوى القطري أو المستوى العالمي. وفيما يتعلق بتقنين الأداء، فقد كان من رأي الوفود أن فئة "المتحقق جزئياً" ليست مقياساً لائقاً للأداء.

٥٣ - ولاحظت بعض الوفود أن فكرة العامل المحفز للتنمية ليست مفهومة بصورة جيدة، وحثت البرنامج على تصميم فئات للخدمات والأهداف أكثر تبسيطاً في المستقبل. وفي الوقت الذي أثنى فيه أعضاء على اقتراب البرنامج بصورة أكبر من مجالات الممارسة الخمسة، فإنهم شجعوا البرنامج على إيلاء مزيد من الاهتمام بالقضايا الجنسانية، وبالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وبناء القدرات من أجل إيجاد حوافز وطنية للملكية فعالية التنمية، وتقاسم وجهات النظر بشأن الإطار التمويلي متعدد السنوات في المستقبل. وحث أحد الوفود البرنامج على البحث عن طرق للتوفير في نفقات السفر.

٥٤ - ووجه المدير المعاون شكره إلى الوفود على تعليقاتها. واعترف بأن اختيار مؤشرات الأداء المناسبة في عملية الإدارة القائمة على النتائج تظل تحدياً أمام العناصر الفعالة في التنمية، مؤكداً أن البرنامج ملتزم بأن يتصدر عملية التعلم هذه. وأكد للأعضاء أن الاهتمام سيكرس لتعزيز قضايا الجنسين، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب وبناء القدرات الوطنية المحفزة للملكية.

٥٥ - اعتمد المجلس التنفيذي القرار ٢٢/٢٠٠٦ بشأن الإطار التمويلي متعدد السنوات: تقرير بشأن أداء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والنتائج التي حققها لعام ٢٠٠٤، وتقارير وحدة التفتيش المشتركة.

سابعاً - الالتزامات بتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٥٦ - قدم المدير المساعد ومدير مكتب الموارد والشراكات الاستراتيجية وثيقة بشأن الالتزامات بتمويل البرنامج، وعرض الحالة العامة للموارد، وأبلغ الأعضاء بأن المساهمات التي سترد إلى الموارد الأساسية للبرنامج تبلغ في مجموعها ٩٢٣ مليون دولار في عام ٢٠٠٥ (وهو ما يمثل ١٠ في المائة زيادة اسمية عن السنة السابقة) يُعزى رُبُعها إلى التغير في أسعار تحويل العملات. وأقر المدير المساعد بأن عدداً متزايداً من الجهات المانحة طبق الالتزامات بالتمويل متعدد السنوات، ملاحظاً أن عدم المساواة في تحمل الأعباء وإمكانية التنبؤ بما ما زالاً مجالين يثيران القلق، مُقراً بإمكانية زيادة المساهمات في الموارد الأساسية من البلدان ذات الدخل المتوسط التي يعمل فيها البرنامج ومسترعياً الانتباه إلى أهمية التسديد في المواعيد المقررة. ومع افتراض بقاء أسعار العملات كما هي، ينتظر أن تصل المساهمات في الموارد الأساسية للبرنامج إلى ٩٨٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٦.

٥٧ - وفيما يتعلق بالموارد غير الأساسية، فإن المساهمات زادت من ٣,٣ بليون دولار إلى ٤,١ بليون دولار. وإذ لاحظ المدير المساعد أن ضخامة هذه المساهمات تتطلب قدراً أكبر من الوضوح، أعلن الأخذ بمعايير جديدة لتصنيف الموارد غير الأساسية في وثيقة الاستعراض السنوية التي ستعرض على المجلس التنفيذي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. وبناء على طبيعة الأموال المقدمة، سوف تقسم الموارد غير الأساسية إلى مساهمات غير أساسية من جهات مانحة ثنائية (١,٢ بليون دولار في عام ٢٠٠٥)؛ وتمويل من جهات مانحة متعددة الأطراف (١,٣ بليون دولار من جهات مثل المفوضية الأوروبية، والصندوق العالمي لمحاربة الإيدز والسل والملاريا، والبنك الدولي، ومرفق البيئة العالمي) وموارد البرامج القطرية التي تودع لدى البرنامج (١,٣ بليون دولار). وهناك فئة رابعة سُجلت في بيانات الموازنة ولكنها لم تظهر كإيرادات، وتتكون من الموارد التي يديرها البرنامج نيابة عن منظومة الأمم المتحدة، والتي بلغت في مجموعها ما يقرب من بليون دولار في عام ٢٠٠٥.

٥٨ - وأعرب المدير المساعد عن قلق الإدارة من الانخفاض الملحوظ في المساهمات في الموارد الأساسية إلى الصناديق والبرامج المرتبطة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وعلى الأخص صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، وانخفاض الموارد الإجمالية إلى صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة.

٥٩ - وأنتت الوفود على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتحقيقه الأهداف المؤقتة للإطار التمويلي متعدد السنوات ووصفت حالة الموارد العامة وكذلك اتجاهات الإيرادات الأخيرة بأنها رائعة. وذكر بعض الوفود بمحورية تمويل الموارد الأساسية باعتبارها حجر الأساس لموارد البرنامج، ودعت الجهات المانحة إلى مواصلة تقديم الدعم المالي إلى البرنامج أملاً في تحقيق هدف الإطار التمويلي متعدد السنوات في عام ٢٠٠٦، كما شجعت الدول الأعضاء، التي في وسعها ذلك، على أن تُعلن تعهداتها بتقديم مساهمات مالية على امتداد سنوات متعددة.

٦٠ - اعتمد المجلس التنفيذي القرار ٢٤/٢٠٠٦، بشأن الالتزامات بتمويل الموارد العادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصناديق والبرامج المرتبطة به لعام ٢٠٠٦ وما بعده (DP/2006/18).

ثامنا - تقرير التنمية البشرية

٦١ - قدم مدير مكتب تقرير التنمية البشرية معلومات إلى المجلس التنفيذي بشأن العملية التشاورية التي تدور استعداداً لإصدار طبعة عام ٢٠٠٦ من تقرير التنمية البشرية سواء بين الدول الأعضاء أو بين العاملين في مجال التنمية البشرية. وقد حظيت هذه المشاورات بحضور جيد، ووصفت بأنها كانت "مفيدة للغاية"، في الوقت الذي أعرب فيه كثير من المشاركين عن مساندتهم القوية لاستقلالية تحرير التقرير.

٦٢ - وأنتت الوفود على مكتب تقرير التنمية البشرية لقيامه بالعملية التشاورية الشاملة، مؤكدة من جديد أهمية التقرير في تشجيع التنمية البشرية، وداعية الدول الأعضاء إلى مشاركتها بقدر أكبر في اختيار الموضوعات السنوية.

٦٣ - أحاط المجلس التنفيذي باستكمال المشاورات التي دارت حول تقرير التنمية البشرية (DP/2006/19).

تاسعا - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

٦٤ - دعا المدير المعاون للبرنامج الوفود إلى استعراض مشروعات البرامج القطرية المقدمة للنظر فيها وإلى التعليق عليها، مع ملاحظة أنه استجابة للتحديات التي جاءت في إعلان باريس ونتائج مؤتمر القمة العالمي، تسعى البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي باطراد لأن تعكس استجابة متزايدة للأولويات الإنمائية القطرية، وإلى تطبيق عناصر إصلاح الأمم المتحدة، وتنسيق المعونة. وأبلغ المدير المعاون الأعضاء بأن مدير البرنامج قد وافق على

تمديد البرامج القطرية لمدة سنة لكل من بوتان وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وسري لانكا وليبيريا وملاوي ونيبال، والكويت ولبنان، وترينيداد وتوباغو وكوستاريكا ونيكاراغوا وهايتي.

٦٥ - قدم نائب مدير المكتب الإقليمي لأفريقيا وثائق مشاريع البرامج القطرية لإثيوبيا وسان تومي وبرينسيبي وغابون وغينيا وموزامبيق. وقدم المدير المساعد ومدير المكتب الإقليمي لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ مشروع البرنامج القطري لتايلند. وقدم نائب مدير المكتب الإقليمي للدول العربية وثائق مشروعات البرامج القطرية لتونس والجمهورية العربية السورية ومصر والمغرب واليمن. وقدم المدير المساعد ومدير المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة وثيقة مشروع البرنامج القطري لجمهورية مولدوفا.

٦٦ - وأثنى المجلس على مشاريع البرامج القطرية، ملاحظا مع الارتياح أنها تتفق بدرجة كافية مع أولويات كل بلد. وتعهد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإبلاغ التعليقات إلى المكاتب القطرية المعنية للنظر فيها قبل وضع كل وثيقة من وثائق مشاريع البرامج القطرية في صيغتها النهائية في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٧.

٦٧ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بوثائق مشاريع البرامج القطرية والتعليقات عليها. كما أحاط بالمثل بتمديد البرامج القطرية لمدة سنة في كل من بوتان، وترينيداد وتوباغو، وتوغو، ورواندا، وسري لانكا، وكوستاريكا، والكويت، ولبنان، وملاوي، ونيبال، ونيكاراغوا، وهايتي. كما وافق على تمديد البرنامج القطري لمدة سنتين في كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية وليبيريا.

عاشرا - التعاون فيما بين بلدان الجنوب

٦٨ - قدم مدير الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب التقرير عن تنفيذ إطار التعاون الثالث للتعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي يغطي الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧، وهو التقرير الذي أبرز الإنجازات التي تحققت منتصفها في ثلاثة من مجالات العمل هي: (أ) سبل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ (ب) هئية بيئة مواتية للتوسع في التعاون فيما بين بلدان الجنوب في الأعمال التجارية وتبادل التكنولوجيا من أجل الحد من الفقر؛ (ج) الأخذ بتقاسم الحلول من أجل تنمية الجنوب.

٦٩ - كررت الوفود أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب باتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ووجهت شكرها إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على التقرير، وأعربت، بغض النظر عن تقديرها للإنجازات المشار إليها في التقرير التي تحققت منتصفها من إطار

التعاون الثالث عن الرأي القائل بأن الإمكانيات الكاملة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب لم تستغل بصورة كاملة كوسيلة من وسائل تحقيق الاستقلال لبلدان الجنوب واعتمادها على نفسها. وطلبت هذه الوفود من البرنامج إيلاء الاهتمام الواجب لدوافع تنمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتعميم هذه الدوافع في الإطار التمويلي التالي متعدد السنوات. وأعربت بعض الوفود عن قلقها لإدراج تحويلات العمال المهاجرين في التقرير كمورد لتمويل التنمية.

٧٠ - اعتمد المجلس التنفيذي القرار ٢٦/٢٠٠٦ بشأن التقرير عن تنفيذ إطار التعاون الثالث للتعاون فيما بين بلدان الجنوب (DP/2006/21).

حادي عشر - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

٧١ - عرض المدير التنفيذي الجديد لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع التقرير السنوي لعام ٢٠٠٥ مؤكدا التزامه الكامل نحو المكتب بوصفه مقدما للخدمات الأساسية على الصعيد العالمي. ولاحظ المدير التنفيذي النمو في الطلب على خدمات المكتب ما يشهد عليه الرقم القياسي الذي بلغته عمليات المقتنيات الجديدة في حوافز المشاريع حيث تجاوزت بليون دولار؛ وذكر بالعناصر المحورية لخطة العمل الرامية إلى استعادة المكتب سلامته المالية؛ وأبلغ الأعضاء بأن مرافق المكتب الجديدة في كوبنهاغن ستستهل عملها في ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٦، وأن النقل التدريجي للمهام والموظفين من نيويورك وجنيف سيتم في الأشهر التسعة التالية. وفيما يتعلق بخطة العمل المتصلة بالبيانات المالية للمكتب عن فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، أحاط المدير التنفيذي الأعضاء علما بأن إجراء اقتراح لضمان إعادة تقديم البيانات المالية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في موعد أقصاه ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، وأنه قد جرى التعاقد مع شركة للمحاسبة للإشراف على عملية الإقفال المالي.

٧٢ - ورحبت الوفود بتعيين المدير التنفيذي الجديد لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، واعترفت بالخطوات الهامة التي اتخذت كي يصبح المكتب أكثر فعالية وخضوعا للمساءلة، كما أعربت عن أملها في أن يكون المكتب على الطريق الصحيح نحو استرداد سلامته المالية بعد فترة طويلة شابتها المصاعب بحق. وشجعت الوفود المكتب على مواصلة تعزيز مهام المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة وإدارة المخاطر؛ وأقرت بالدور الهام الذي يمكن للمنظمة الاضطلاع به كمقدم للخدمات إلى منظومة الأمم المتحدة.

٧٣ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ١٧/٢٠٠٦ بشأن التقرير السنوي للمدير التنفيذي (DP/2006/22) وأحاط علما بما طرأ من مستجدات على حالة تنفيذ التدابير الانتقالية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/2006/CRP.3).

ثاني عشر - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

٧٤ - قام الأمين التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية بعرض النتائج البرنامجية والإدارية للصندوق لعام ٢٠٠٥ علاوة على الاستنتاجات التي جرى التوصل إليها في إطار التقييم المستقل لبرامجه. ووجه الأمين التنفيذي أيضا انتباه الأعضاء إلى محور تركيز الصندوق المتمثل في المبادرات الملموسة للحد من الفقر التي نفذت في أقل البلدان نموا دون غيرها، بما في ذلك البلدان الخارجة من صراعات؛ وأشار إلى ارتفاع عدد النساء المستفيدات من برامج الصندوق؛ وشدد على أهمية السيطرة/التملك الوطني لبناء القدرات بالنسبة لأعمال الصندوق؛ ودعا الأعضاء إلى توفير الدعم المالي المستدام بالنظر إلى القصور الحالي في الموارد الأساسية وغير الأساسية على حد سواء.

٧٥ - وأعربت الوفود عن ارتياحها للتقدم المحرز في مجال تنفيذ خطة أعمال الصندوق، وأثنت على الإدارة لجهودها المتواصلة لحشد الموارد الإضافية، وأعربت عن قلقها من أن هذه الجهود لم تمكن الصندوق حتى الآن من بلوغ الحجم المستهدف لقاعدة الموارد ولا التنوع المنشود فيها. وأشارت الوفود إلى أن اعتماد الصندوق على مانح واحد يوفر له ما تصل نسبته إلى ٥٠ في المائة من تمويله الأساسي من شأنه الانتقاص من الطابع المتعدد الأطراف الذي تتسم به المنظمة. ودعت الوفود الأعضاء القادرين على توفير الموارد للصندوق إلى أن يفعلوا ذلك، وحثت إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أن تتيح للصندوق خبراتها في مجال حشد الموارد.

٧٦ - وأشار أعضاء المجلس بارتياح إلى الشراكة المعززة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، وإلى العناية التي يوليها الصندوق في برامجه للبعد الجنساني.

٧٧ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ١٥/٢٠٠٦ بشأن التقرير السنوي الذي يركز على النتائج لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية (DP/2006/23).

ثالث عشر - برنامج متطوعي الأمم المتحدة

٧٨ - أشار مدير البرنامج في ملاحظاته الاستهلالية إلى الدور الفريد والهام الذي يضطلع به برنامج متطوعي الأمم المتحدة في إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومع منظومة الأمم

المتحدة عن طريق البرنامج ذات، وذلك للترويج لمفهوم التطوع من أجل التنمية وحشد المتطوعين.

٧٩ - وعرض المنسق التنفيذي لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة التقرير المقدم كل سنتين عن أداء البرنامج مع الاستجابة إلى مقرر المجلس التنفيذي لعام ٢٠٠٤ الذي يشجع تعزيز الجانب التحليلي بغية تيسير الفهم الجيد لأنشطة متطوعي الأمم المتحدة وأثرها. وعرض المنسق إطار النتائج الخاص ببرنامج متطوعي الأمم المتحدة لمجالاته الثلاثة للإسهام المتميز الذي يدعم الإطار التمويلي متعدد السنوات لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجهود منظومة الأمم المتحدة الرامية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتتمثل هذه المجالات الثلاثة فيما يلي: (أ) تمكين الفئات والمجتمعات المحلية المحرومة من الحصول على قسط أكبر من الفرص والخدمات وتعزيز تقديم هذه الخدمات؛ و (ب) إدماج جميع أصحاب المصلحة ولا سيما المحرومين وإشراكهم في العمليات التي تؤثر على رفاههم وتعزيز انخراطهم فيها؛ و (ج) حشد طاقات المجتمعات المحلية عن طريق العمل التطوعي.

٨٠ - وقام المنسق التنفيذي للبرنامج بتسليط الضوء على النمو المتواصل للبرنامج حتى بلغ إجمالي عدد المهام المتدب إليها متطوعون ما يقرب من ٨ ٥٠٠ مهمة في عام ٢٠٠٥، وهو ما يشكل زيادة نسبتها ٤٥ في المائة بالمقارنة بعام ٢٠٠٣ (العام الأخير في فترة السنتين السابقة)، وإجمالي القيمة المالية للأنشطة ما يعادل ١٧٠ مليون دولار تقريبا في عام ٢٠٠٥. وخدم متطوعو البرنامج المنتمون إلى ١٦٥ بلدا في ١٤٤ بلدا في عام ٢٠٠٥ وعملوا مع أكثر من ٢٥ من إدارات الأمم المتحدة المختلفة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها، بما في ذلك ١٣ بعثة من بعثات حفظ السلام. ويتجاوز نطاق عمل البرنامج حشد المتطوعين حيث يشمل كذلك الدعوة للتطوع على الصعيد العالمي والسعي إلى إدماجه في البرمجة من أجل التنمية. وقد ترسخ الآن الدعم الذي يقدمه برنامج متطوعي الأمم المتحدة إلى البلدان المستفيدة من البرامج لإيجاد بيئة مواتية للتطوع، بما في ذلك إرساء البنية الأساسية للتطوع.

٨١ - وأشاد ممثلو ١٨ بلدا، بالنيابة عن ٢٤ بلدا، بالجهود التي يبذلها البرنامج من أجل الترويج لمفهوم التطوع من أجل التنمية، وتبادلوا ما خيروه من تجارب يبرز فيها دور البرنامج. وأحاطوا علما بالجهود الرامية إلى وضع نموذج أعمال وإطار للنتائج يبرزان الإسهام المتميز الذي يقدمه برنامج متطوعي الأمم المتحدة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية مع كفاءة تماشيها مع الإطار التمويلي متعدد السنوات لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. واهتمت الوفود بالوقوف على كيفية حفاظ البرنامج على اتصالاته مع متطوعيه بعد انتهاء مهامهم. وشجعت البرنامج على تكثيف التركيز على مشاركة الجنسين، واستفسرت عن الكيفية التي

يكفل بها البرنامج نوعية المهام ويضمن عملية رصد وتقديم للخدمات موثوقا بما أثناء تأدية المهام، وذكرت أن البرنامج يمكن أن يكون آلية هامة لدعم بناء القدرات الوطنية عن طريق التطوع وبنيته الأساسية.

٨٢ - وقامت ٤ كيانات تابعة للأمم المتحدة وشريكة لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة بالإدلاء ببيانات بصفتها تشغل مقعد مراقب في المجلس التنفيذي، وهذه الكيانات هي: إدارة عمليات حفظ السلام، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي، إضافة إلى الاتحاد البرلماني الدولي. وأبرزت هذه الكيانات الشراكة المتميزة التي تربطها بالبرنامج وإسهاماته القيمة.

رابع عشر - صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

٨٣ - قامت نائبة المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بعرض التقرير المتعلق بتنفيذ الإطار التمويلي المتعدد السنوات للصندوق ٢٠٠٤-٢٠٠٧، وأبرزت جملة أمور هي: (أ) التقدم المحرز صوب تحقيق النتائج الأربع التي تمخض عنها إطار النتائج الاستراتيجية، بما في ذلك دراسات فردية ذات صلة توضح كل نتيجة من النتائج؛ و (ب) الإجراءات المتخذة دعماً لزيادة الفعالية التنظيمية؛ و (ج) وإطار الموارد المتكامل. واختتمت المديرية التنفيذية العرض باستعراض عام للأولويات في فترة السنتين ٢٠٠٧-٢٠١١.

٨٤ - وأثنت الوفود على الصندوق لتركيزه على ٤ أهداف رئيسية هي: (أ) الحد من الفقر بين النساء؛ و (ب) إنهاء العنف ضد المرأة؛ و (ج) السعي إلى تراجع انتشار الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بين النساء والفتيات؛ و (د) تحقيق المساواة بين الجنسين في الحكم الديمقراطي. وقدمت بعض الوفود أمثلة توضيحية عن الآثار المترتبة في بلدانها على أنشطة الصندوق.

٨٥ - واعترفت الوفود مع التقدير بالتنسيق المعزز بين الصندوق ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني؛ وسلّمت بدور الصندوق في إدماج المنظور الجنساني في عمليات المؤاممة والتنسيق؛ وشددت على أهمية التمويل الأساسي بصرف النظر عن الرقم القياسي الذي سجلته الإيرادات الإجمالية في عام ٢٠٠٥.

٨٦ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٢٠٠٦/٢١ بشأن تنفيذ الإطار التمويلي متعدد السنوات لعام ٢٠٠٥ (DP/2006/25) والتقييم التنظيمي: صندوق الأمم المتحدة الإنمائي

للمرأة، في الماضي والحاضر والمستقبل (تقرير الفريق الاستشاري إلى اللجنة الاستشارية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة) (DP/2006/26).

خامس عشر - التقييم

٨٧ - قامت مديرة مكتب التقييم بعرض التقرير السنوي لمدير البرنامج عن التقييم، وركزت في عرضها على نطاق التقييم ونوعيته واستخدامه ونتائجه الرئيسية والشراكات في التقييم، وعلى برنامج العمل المقترح للعام المقبل. وتابعت المديرية عرض مشروع سياسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتقييم، فوصفت كيفية صياغة هذه السياسة والغرض منها وملاحظها الجديدة والتغيرات المتوقعة حدوثها عند العمل بها؛ وعرضت كذلك تقييما لدور البرنامج ومساهماته في التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الجنوب الأفريقي وإثيوبيا.

٨٨ - وقام كل من مساعد مدير البرنامج ومدير المجموعة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على التوالي بعرض رد الإدارة على تقرير مدير البرنامج بشأن التقييم، والتقييم المتعلق بدور البرنامج ومساهماته في التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الجنوب الأفريقي وإثيوبيا.

٨٩ - ولاحظت الوفود التحسن في نوعية مهام التقييم في إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واستخدامه كأداة من أدوات الإدارة القائمة على تحقيق النتائج. ورحب الأعضاء بإدخال سياسة التقييم التي اعتبروها شاملة ودقيقة من حيث نطاقها، وواضحة في تحديد أدوار الأطراف الفاعلة ومسؤولياتها، فضلا عن كونها أتت في حينها.

٩٠ - وحثت الوفود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على إجراء عمليات على الصعيد القطري بالتشاور مع الحكومات المضيفة، والقيام عند الاقتضاء بتوفير الدعم للقدرات الوطنية على التقييم. وحث الأعضاء البرنامج على متابعة التوصيات التي تمخض عنها التقييم المتعلق بدور البرنامج ومساهماته في التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الجنوب الأفريقي وإثيوبيا.

٩١ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ١٩/٢٠٠٦ بشأن التقرير السنوي لمدير البرنامج عن التقييم (DP/2006/27)؛ والمقرر ٢٠/٢٠٠٦ بشأن سياسة التقييم في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/2006/28)؛ والمقرر ١٦/٢٠٠٦ بشأن دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومساهماته في التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الجنوب الأفريقي وإثيوبيا (DP/2006/29)؛ وأحاط علما برد الإدارة عليها (DP/2006/30).

الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

سادس عشر - المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية

٩٢ - قام كل من مدير مكتب استعراض الأداء ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومدير البرنامج المعاون على التوالي بعرض تقرير البرنامج عن المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية (DP/2006/31) ورد إدارة البرنامج. وقام كل من مدير شعبة خدمات الرقابة بصندوق الأمم المتحدة للسكان ونائبة المدير التنفيذية للصندوق للعلاقات الخارجية وشؤون الأمم المتحدة والإدارة على التوالي، بعرض تقرير الصندوق عن المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية (DP/FPA/2006/4) ورد إدارة الصندوق. وأدلت المديرية التنفيذية للصندوق ببيان أبلغت فيه المجلس التنفيذي بإنشاء لجنة مستقلة للرقابة تتألف من خمسة خبراء من ذوي الخبرة الطويلة لا ينتسبون إلى الأمم المتحدة. وقام كل من مدير مكتب استعراض الأداء ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمدير الإقليمي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لوسط آسيا وشمال أفريقيا والشرق الأدنى وأوروبا، على التوالي، بعرض تقرير المكتب عن المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية (DP/2006/32) ورد إدارة المكتب.

٩٣ - ورحبت الوفود بالجهود المبذولة من جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع من أجل تعزيز مهام المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية، فضلا عن إدخال استراتيجيات إدارة المخاطر؛ وأعربت عن ارتياحها لاتخاذ إجراءات جادة استجابة لتوصيات المجلس التنفيذي السابقة في هذا الصدد. وأشادت الوفود بتشكيل هيئات مستقلة للرقابة، وبينما لاحظت حدوث تحسن في نوعية تقارير مراجعة الحسابات والرقابة، فقد أوصت بإدماج المزيد من التحليلات في التقارير المقبلة.

٩٤ - وبالنسبة لمسألة التنفيذ الوطني، أعربت الوفود عن قلقها من عدد المكاتب القطرية التي حصلت على تقدير "ناقص" فيما يتعلق بمراجعة حساباتها، وأشارت إلى أهمية تطوير القدرة على التنفيذ الوطني للبرامج. وشددت على ضرورة بناء القدرات الوطنية لتعزيز التنفيذ الوطني، وكفالة تنمية الوعي فيما يتعلق بتجنب المخاطر. وأشارت الوفود إلى أنه لا ينبغي اللجوء إلى التنفيذ المباشر إلا في حالات استثنائية. وأعربت الوفود عن انزعاجها من عدد ما تلقاه مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء من ادعاءات بحدوث حالات غش وذلك في أعقاب فتحه خطأ هاتفيا ساخنا لتلقي البلاغات عن حالات الغش.

٩٥ - وطلبت بعض الوفود إيضاحاً بشأن الفرق بين حالات عدم الامتثال للقواعد والأنظمة الأكثر حدوثاً والانتهاكات التي يجري الإبلاغ عنها وهي الأقل حدوثاً. واستفسر الأعضاء أيضاً عن خطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمراقبة ورصد الامتثال للتوصيات المرحلة التي تمخضت عنها المراجعات الداخلية للحسابات.

٩٦ - وأشار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن إدخال نموذج رسمي لإدارة المخاطر على النحو المزمع لا ينبغي أن يدعو إلى الظن بأن المنظمة لم تكن تقوم بإدارة المخاطر في السابق. وأبلغ مدير مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء الأعضاء بأن النتائج الأولية الحالية من شأنها أن تسمح بتحليل أكثر دقة للاتجاهات في التقارير المقبلة لمراجعة الحسابات؛ وأكد للأعضاء أن رصد التوصيات المرحلة يجري تنفيذه؛ وأوضح أن حالات "عدم الامتثال" تعزى جزئياً إلى عملية التعلم التي تلت إدخال نظام أطلس كأداة لتخطيط موارد المؤسسة؛ وذلك أن هناك أدلة موثقة في الكتابات تشير إلى أن ارتفاع عدد الادعاءات بحدوث حالات غش بعد إدخال الخط الهاتفي الساخن لتلقي البلاغات هو ظاهرة قصيرة الأجل غالباً ما تحدث فور إدخال مثل هذه الأدوات.

صندوق الأمم المتحدة للسكان

٩٧ - رحبت الوفود بالجهود التي يبذلها صندوق الأمم المتحدة للسكان لتعزيز مهام المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية وإدخال استراتيجيات إدارة المخاطر. وأحاطت علماً مع الارتياح بالإجراءات التي ورد ذكرها في رد إدارة الصندوق، بما في ذلك إنشاء خط ساخن لتلقي البلاغات بحدوث حالات غش وتشكيل اللجنة المعنية بالرقابة. كذلك أعربت الوفود عن ارتياحها لاعتماد الصندوق نموذجاً للمخاطر. وسلط الضوء على أهمية قياس الأثر وإدارة المخاطر، وأعربت الوفود عن أملها في أن يؤخذ ذلك في الحسبان عند إعداد خطة الصندوق الاستراتيجية المتوسطة الأجل المقبلة.

٩٨ - وفيما يتعلق بمسألة التنفيذ الوطني، أكدت الوفود على أن بناء القدرات الوطنية هو أحد المبادئ الرئيسية للمساعدة الإنمائية التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة. وأبرزت الحاجة إلى بناء القدرات الوطنية لتعزيز وتشجيع التنفيذ بأيدي العناصر الوطنية وإلى كفالة تنمية الوعي فيما يتعلق بتجنب المخاطر، بما في ذلك عن طريق التدريب. وأشارت الوفود إلى أنه ينبغي عدم اللجوء إلى التنفيذ المباشر إلا في حالات استثنائية. واقترح توسيع نطاق مشاركة المؤسسات الوطنية العليا القائمة بمراجعة الحسابات في اختيار مراجعي الحسابات الخارجيين، مع زيادة المدخلات الوطنية المتعلقة بتقييم المنظمات غير الحكومية.

٩٩ - وبينما لاحظت الوفود تحسن نوعية التقارير، فقد شجعت برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على إضفاء طابع تحليلي أكثر على التقارير المقبلة لمراجعة الحسابات وإدراج معلومات بشأن المسائل المرحلة المتعلقة بمراجعة الحسابات والتي لم يجز التوصل لحل لها. وأشارت الوفود على المنظمات الثلاث بأن تدرج تحليلاً للاتجاهات وأن تستخدم هيكلًا موحدًا ومصطلحات متسقة وفتات للمخاطر قابلة للمقارنة. وطلب أحد الوفود تقديم تقرير مؤقت في عام ٢٠٠٧ بشأن الجهود التي تبذلها الوكالات الثلاث للمواءمة.

١٠٠ - وقامت نائبة المديرية التنفيذية المعنية بالعلاقات الخارجية وشؤون الأمم المتحدة والإدارة بإبراز التزام الصندوق بالتنفيذ الوطني، وشددت على أن عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان أساسه التنفيذ عن طريق شركاء، بل أن هذه هي الدعامة التي تركز عليها عمليات الصندوق. وأكدت أهمية بناء القدرات الوطنية وذكرت أنه ينبغي زيادة التركيز على الأدوات والتدريب من أجل تعزيز بناء القدرات. وذكر مدير شعبة خدمات الرقابة أن صندوق الأمم المتحدة للسكان بدأ بالفعل مناقشات مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمواءمة نموذج المخاطر. وتجري أيضا مناقشات مع مجموعة كبيرة من المراجعين الداخليين للحسابات في منظومة الأمم المتحدة. وقال إن إدارة مخاطر المؤسسة مفهوم جديد نسبيا لجميع الأطراف المعنية، وأنه يضع نفسه رهن إشارة أعضاء المجلس التنفيذي لتقديم أي إيضاحات أو تفسيرات يطلبونها. وفيما يتعلق بالتنفيذ الوطني، شدد مدير الشعبة على أن صندوق الأمم المتحدة للسكان ملتزم ببناء القدرات الوطنية. وأضاف أن التحذير من المخاطر يشكل في الوقت نفسه جزءا من مسؤوليات الصندوق.

١٠١ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ١٣/٢٠٠٦: المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

سابع عشر - عملية البرمجة

١٠٢ - قام مساعد مدير البرنامج ومدير مكتب السياسات الإنمائية بعرض التقرير المتعلق بتنفيذ البرمجة المشتركة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وصندوق الأمم المتحدة للطفولة. وعرض مساعد مدير البرنامج في بيانه نتائج واستنتاجات عامة ذات صلة بالتجارب المشتركة للمنظمات الثلاث إضافة إلى نتائج واستنتاجات تنبثق عن خبرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فقط. وقام نائب المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (البرامج) بعرض الملامح البارزة لتجارب

الصندوق. وفيما أشار نائب المديرة التنفيذية إلى أن البرامج المشتركة تساهم في تحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف الإنمائية للألفية، ذكر أن مجالات تركيز البرامج المشتركة للصندوق ذات صلة وثيقة بولايتيه، ومنها على سبيل المثال الصحة الإنجابية، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية، والشباب، وجمع البيانات. وأكد أن الصندوق سيواصل العمل عن كثب مع شركاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية للاستفادة من النجاح المحرز والتصدي للتحديات القائمة.

١٠٣ - ورحبت الوفود بالجهود المشتركة التي تبذلها المنظمات الثلاث ولاحظت بارتياح أن الجهود الراهنة تتماشى مع التوصيات المنبثقة عن كل من الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات وإعلان باريس بشأن فعالية المعونة. وشددت بعض الوفود على أنه ينبغي عدم الخلط بين التحول إلى البرمجة المشتركة وعملية إصلاح الأمم المتحدة الأعم. ورغم محدودية المعلومات المتعلقة بالمخصصات المالية للبرامج المشتركة وعدم وجود تقييم للأثر الإنمائي، فقد أعربت الوفود عن ارتياحها لتزايد البرامج المشتركة.

١٠٤ - وبينما أقرت بعض الوفود أن الجهود المبذولة في البرامج المشتركة لم تبلغ بعد حد الكمال، فقد لاحظت أن هذه البرامج ليست غاية في حد ذاتها بل هي وسيلة لإحداث أثر أعمق في نواتج التنمية عن طريق تخفيض تكاليف العمليات وزيادة الفعالية. وأعربت وفود أخرى عن قلقها من جراء التوسع في البرامج المشتركة باتباع نماذج موحدة وهو أمر ترى هذه الوفود أنه قد ينتقص من التملك الوطني لها ويوهن خصائص كل منظمة ومزاياها النسبية.

١٠٥ - وأحاط المجلس التنفيذي علماً بالتقرير المتعلق بتجارب تنفيذ البرمجة المشتركة والبرامج المشتركة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة منذ عام ٢٠٠٤ (DP/2006/33-DP/FPA/2006/11)؛ وأرجأ النظر في التقرير المتعلق بخيارات تحسين عملية الموافقة المنسقة على البرامج القطرية (DP/2006/34-DP/FPA/2006/12).

ثامن عشر - الزيارات الميدانية

الزيارة الميدانية المشتركة إلى إندونيسيا

١٠٦ - قرر المجلس التنفيذي إرجاء النظر في تقرير الزيارة الميدانية المشتركة إلى إندونيسيا حتى انعقاد الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٦.

الزيارة الميدانية إلى جمهورية ترازيا المتحدة

١٠٧ - عند عرض المقررة المشاركة لتقرير الزيارة الميدانية إلى جمهورية ترازيا المتحدة (DP/2006/CRP.5-DP/FPA/2006/CRP.3)، أعربت عن شكرها لحكومة ترازيا وشعبها لكرم ضيافتهم وللمناقشات المثمرة التي جرت خلال الزيارة. وشكرت أيضا منسق الأمم المتحدة المقيم/الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان، علاوة على أمانة المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان للترتيبات الممتازة التي قاموا بها. وأشارت إلى أن الأمم المتحدة، رغم أنها ليست مانحا رئيسيا في ترازيا، تحظى بتقدير كبير، وإلى أنها اضطلعت بدور أساسي في تنمية البلد. وأبرزت المقررة المشاركة النجاحات التي تحققت والتحديات التي تواجهها ترازيا. وأشارت إلى أن وفد المجلس التنفيذي أعرب عن ارتياحه للنتائج الملموسة التي تمخض عنها عمل فريق الأمم المتحدة القطري. وتحدث العديد من أعضاء المجلس التنفيذي الذين شاركوا في الزيارة الميدانية معربين عن تقديرهم واتفقوا على أن الزيارة كانت مثمرة ومفيدة للغاية. ولاحظوا أن استراتيجية ترازيا الوطنية للقضاء على الفقر وغيرها من الأطر، بما في ذلك الاستراتيجية المشتركة لتقديم المساعدة توجه بفعالية الجهود الإنمائية التي تبذلها جمهورية ترازيا المتحدة. وأضافوا أن الاستراتيجية المشتركة لتقديم المساعدة أدخلت إعلان باريس بشأن فعالية المعونة حيز النفاذ وأنها إطار فعال لإدارة التعاون من أجل التنمية بين الحكومة وشركائها. وشددت الوفود على أهمية مواصلة المجلس التنفيذي القيام بزيارات ميدانية.

١٠٨ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير المتعلق بالزيارة الميدانية التي قام بها المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى جمهورية ترازيا المتحدة (DP/2006/CRP.5-DP/FPA/2006/CRP.3)؛ وأرجأ النظر في الزيارة الميدانية المشتركة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى إندونيسيا (DP/2006/CRP.4-DP/FPA/2006/CRP.2).

تاسع عشر - الإطار التمويلي المتعدد السنوات، ٢٠٠٨-٢٠١١

١٠٩ - عرض مدير البرنامج المعاون تقرير الحالة المتعلق بإعداد الإطار التمويلي المتعدد السنوات، ٢٠٠٨-٢٠١١، مشيرا إلى العمليات الجارية لإصلاح الأمم المتحدة التي يُرجح أن تؤثر على مستقبل الإطار التمويلي المتعدد السنوات. وطمأن مدير البرنامج المعاون الأعضاء إلى أن العملية ستشمل استعراضا لخطوط الخدمات وإعادة تنظيم للعمل المتعلق

بالأهداف الإنمائية للألفية، مع تناول مسألة التملك الوطني لها والتسليم بأهمية الشراكات الجديدة؛ وأنه سيتم إجراء مشاورات وحوار واسع النطاق مع الأعضاء.

١١٠ - ووافقت الوفود على أن توصيات الفريق الرفيع المستوى أضفت عنصر الشك على المناخ الذي سيجري في ظلّه وضع الإطار التمويلي المتعدد السنوات، وأشارت إلى أن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات لابد أن يُستفاد به بالمثل في عملية إعداد الإطار التمويلي متعدد السنوات. بيد أن الوفود كررت الإعراب عن الشواغل التي سبق أن أثارها أثناء مناقشة الإطار التمويلي متعدد السنوات، ٢٠٠٤-٢٠٠٧، وهي تحديدا الحاجة إلى تعزيز ملامح الشؤون الجنسانية، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وبناء القدرات من أجل دوافع التملك الوطني لفعالية التنمية.

١١١ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٢٣/٢٠٠٦ بشأن الإطار التمويلي المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١.

عشرون - مسائل أخرى

إحاطة بشأن برنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠

١١٢ - قام كل من نائب المدير التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (البرامج) ومدير مجموعة تنمية القدرات بمكتب السياسات الإنمائية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتقديم الإحاطات الشفوية التي أعدها صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن الدعم الذي تقدمه كل من المنظمين من أجل تنفيذ برنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نموا.

١١٣ - وشكرت الوفود المتحدثين على العروض التي قدموها؛ وطلبت من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مواصلة تقديم الدعم لجهات التنسيق الوطنية من أجل تنفيذ برنامج عمل بروكسل في المكاتب القطرية بأقل البلدان نموا، والسعي إلى تعزيز هذا البرنامج على نحو أكثر فعالية وذلك عن طريق المنسق المقيم.

١١٤ - وأعربت الوفود عن ارتياحها للإسهامات التي يقدمها صندوق الأمم المتحدة للسكان، وسألت عما إذا كانت للصندوق استراتيجية محددة لمساعدة أقل البلدان نموا من أجل تنفيذ برنامج عمل بروكسل. وفي إشارة لمسألة التعاون فيما بين بلدان الجنوب التي جاء ذكرها في التقرير الشفوي، سأل أحد الوفود عما إذا كان صندوق الأمم المتحدة للسكان يعترم اعتماد مبادرات أخرى من هذا النوع في المستقبل.

مناسبات أخرى

١١٥ - أجرى المجلس التنفيذي إضافة إلى ذلك المشاورات غير الرسمية التالية:

(أ) صندوق الأمم المتحدة للسكان

مناسبة خاصة لصندوق الأمم المتحدة للسكان: حلقة نقاش عن السكان والقضاء على الفقر؛

مشاورات غير رسمية عن الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل؛

إحاطة غير رسمية عن الهيكل الإقليمية؛

إحاطة غير رسمية عن الاستراتيجية الكلية لصندوق الأمم المتحدة للسكان فيما يتعلق بالاستجابة الإنسانية

(ب) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

إحاطة غير رسمية عن استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لوسط آسيا، بما في ذلك تقرير التنمية البشرية لوسط آسيا.

(ج) الأنشطة المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

إحاطة غير رسمية مشتركة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن الاستجابة الإنسانية؛

إحاطة غير رسمية مشتركة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن الهجرة الدولية.

الجزء الثالث
الدورة العادية الثانية

المعقودة بمقر الأمم المتحدة في نيويورك
في الفترة من ١١ إلى ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦

أولاً - المسائل التنظيمية

١ - عُقدت الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٦ للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في الفترة من ١١ إلى ١٣ أيلول/سبتمبر في نيويورك. وأقر المجلس التنفيذي في هذه الدورة جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الثانية لعام ٢٠٠٦ (DP/2006/L.3)، بصيغتهما المعدلة شفويًا، وتقرير دورته السنوية لعام ٢٠٠٦ (DP/2006/35).

٢ - ووافق المجلس التنفيذي، في مقره ٣٧/٢٠٠٦ على الجدول الزمني التالي لدورات المجلس التنفيذي في عام ٢٠٠٧:

الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٧:	١٩ إلى ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧
الدورة السنوية لعام ٢٠٠٧:	١١ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ (نيويورك)
الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٧:	١٠ إلى ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧

٣ - واعتمد المجلس التنفيذي ١٠ مقررات، بما في ذلك الاستعراض العام للمقررات. ويمكن الاطلاع على جميع المقررات المعتمدة في موقع أمانة المجلس التنفيذي على شبكة الإنترنت: www.undp.org/execbrd.

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ثانياً - بيان مدير البرنامج والشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

٤ - تذكّر مدير البرنامج، في بيانه إلى المجلس التنفيذي ضحايا الهجمات الإرهابية التي شنت على الولايات المتحدة قبل خمس سنوات، وأشار، وهو يكرر موقف الأمين العام، إلى أن مثل هذه الأعمال تشكل هجمات مباشرة على القيم الأساسية للأمم المتحدة.

٥ - واستعرض مدير البرنامج أبرز الأحداث التي رسمت معالم البرنامج الدولي للتنمية منذ خطابه الأخير إلى المجلس التنفيذي وحدد عدداً من القضايا الرئيسية التي يواجهها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

(أ) في أعقاب الأحداث التي جرت في الشرق الأوسط، دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حكومتَي لبنان والسويد في عقدهما بنجاح لمؤتمر للمناخين بعد أسبوعين تقريباً من وقف إطلاق النار.

(ب) بينما كان تجديد موارد مرفق البيئة العالمية وتقديم الإصلاحات التي ستعزز مشاركة البلدان النامية في عمليات صنع القرار في صندوق النقد الدولي أمور مشجعين، فقد شكل تعليق المفاوضات التجارية في الدوحة نكسة للذين يسعون إلى إجراء إصلاحات تجارية أوسع نطاقاً تكون مواتية للتنمية.

(ج) سعى البرنامج الإنمائي إلى معالجة التوتر المتأصل بين التأثيرات الطويلة الأجل للتنمية والحاجة لإظهار نتائج ملموسة عن طريق التركيز على تنمية القدرات.

(د) ركزت جهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمكاتب القطرية للأمم المتحدة، منذ اعتماد برنامج دولي للتنمية متجذر في الأهداف الإنمائية للألفية، على وضع منهجيات وإجراءات اعتيادية لرصد الأهداف الإنمائية للألفية وتقديم تقارير عنها. ويدعو بلوغ منتصف الطريق في الفترة الزمنية ٢٠٠٠ - ٢٠١٥ إلى إحساس أكبر بالاستعجال ويؤذن بأعمال أكثر كثافة تتعلق بالسياسات في ثلاثة مجالات: '١' عمليات التشخيص والاستثمار والتخطيط المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية؛ '٢' توسيع نطاق خيارات السياسات؛ '٣' القدرة الوطنية على الإنجاز.

(هـ) اختتم الفريق الرفيع المستوى مناقشاته، وتوصل إلى توافق للآراء حول الحاجة لمزيد من التماسك بين مختلف أجزاء جهاز الأمم المتحدة الإنمائي والاعتراف بأن من الممكن لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يكون أنسب هيئة لإدارة نظام المنسقين المقيمين. غير أنه سيتعين على البرنامج الإنمائي أن يتغير بقصر عمله التشغيلي على زيادة اتساق الفريق القطري التابع للأمم المتحدة وتعزيز وضعه. وسيتعين عليه الانسحاب من الأنشطة البرنامجية التي تتوفر لجهات فاعلة أخرى تابعة للأمم المتحدة كفاءات القيام بها.

٦ - وقدم مدير البرنامج المدير الجديد لمكتب شؤون الإدارة وأعلن عن تعيين مدير جديد للفريق الجنساني كجزء من الجهود المستمرة لتقوية فريق الإدارة. وأضاف أن عملية استعراض الإدارة وسير العمل قد دخلت مرحلة ثانية تركز على تعزيز قدرات المكاتب القطرية، بينما اتخذت تدابير لتقوية آليات مراجعة الحسابات والرقابة والدعم من أجل تحسين المساءلة.

٧ - وكما سبق الإبلاغ في الاستعراض السنوي للحالة المالية لعام ٢٠٠٥ (DP/2006/37) والإضافة، ارتفع مجموع إيرادات البرنامج الإنمائي بنسبة ٢٠ في المائة من حيث القيمة الاسمية خلال تلك الفترة. وتجاوزت سرعة نمو الموارد غير الأساسية للبرنامج سرعة نمو

موارده الأساسية، مما أدى إلى نسبة توافق دون المستوى الأمثل بين الموارد التي تمكّن البرنامج من الاضطلاع بولايته بصورة فعالة ومرنة والموارد المخصصة بدرجات مختلفة.

٨ - وقدم مدير البرنامج التقرير عن نفقات التعاون التقني لعام ٢٠٠٥ (DP/2006/38) والإضافة؛ وتقرير مكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات عن فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، بما في ذلك إحصاءات تفصيلية عن المشتريات وتحليل لمنظومة الأمم المتحدة (DP/2006/39 و DP/2006/40 والتصويب)؛ والتقرير عن الممارسة الحالية المتعلقة بتحديد معدلات معينة لاسترداد التكاليف ومعايير واضحة لاسترداد التكاليف (DP/2006/41).

٩ - وشكرت الوفود مدير البرنامج على عرضه ورحبت بأعضاء فريق الإدارة الذين عينوا مؤخرًا. وأيد أعضاء المجلس جزءا كبيرا من التحليل الذي قدمه مدير البرنامج، وشددوا على الحاجة العاجلة لتعزيز برنامج عمل الأهداف الإنمائية للألفية ورحبوا بالتركيز الكبير للبرنامج الإنمائي في دعم الأهداف الإنمائية للألفية. واعترفت الوفود بصعوبة قياس نتائج التنمية، إلا أنها دعت مع ذلك البرنامج الإنمائي إلى الاستمرار في إقامة إطار ملائم لقياس تلك النتائج. ورحبت الوفود بالاتجاه العام بتمويل البرنامج الإنمائي، لكنها رددت ما أعرب عنه مدير البرنامج من قلق إزاء التفاوت المتزايد بين الموارد الأساسية وغير الأساسية.

١٠ - ورحب الأعضاء بالمستجدات في عمل الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة في مجالات التنمية، والمساعدة الإنسانية، والبيئة، وأعرابوا، مع تطلعهم إلى تقريره الختامي، عن دعمهم العام لتواجد الأمم المتحدة على مستوى المكاتب القطرية.

١١ - واعتمد المجلس التنفيذي القرارات ٢٨/٢٠٠٦ و ٢٩/٢٠٠٦ و ٣٠/٢٠٠٦ المتعلقة على التوالي بالاستعراض السنوي للحالة المالية، ٢٠٠٥ (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، وبتقرير مكتب خدمات المشتريات المشتركة بين الوكالات عن فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، وبتقرير الممارسة الحالية المتعلقة بتحديد معدلات معينة لاسترداد التكاليف ومعايير واضحة لاسترداد التكاليف.

ثالثاً - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)

البرامج القطرية

١٢ - ودعا مدير البرنامج المعاون الوفود إلى استعراض مشاريع البرامج القطرية، المقدمة للنظر فيها، وإلى التعليق عليها. وقدمت مجموعة من الوفود بيانا مشتركا دعت فيه البرنامج الإنمائي إلى تعزيز عمليات التشاور التي يقوم بها لدى صياغة وثائق البرامج القطرية في جميع

المناطق. ولاحظ البيان أن بعض عمليات التشاور على المستوى القطري لم تشمل جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك المجتمع المدني، أو شملتهم في وقت متأخر جدا ألا يتيح لهم مهلة كافية للرد والتعليق. وأبرز البيان في هذا الصدد أهمية المنسق المقيم، بوصفه رئيس فريق الأمم المتحدة القطري، في إبقاء قنوات التواصل مفتوحة بين أصحاب المصلحة الرئيسيين (حتى في الظروف الصعبة) وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية متى وجدت، في توجيه فريق الأمم المتحدة القطري في إعداد وثائق البرامج القطرية من أجل إنجاز نواتج أساسية.

١٣ - وأعلم مدير البرنامج المعاون الوفود بأن مدير البرنامج أقر تمديد البرامج القطرية لكل من سورينام، وغينيا الاستوائية، وكولومبيا، بالإضافة إلى البرامج الإقليمية لأفريقيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ لمدة عام (DP/2006/42/Rev.1). ودعا مدير البرنامج المعاون الأعضاء إلى التعليق على طلب التمديد الأول للبرنامج القطري الثاني للسودان لمدة عامين وإلى التعليق عليه.

١٤ - وقدم مدير المكتب الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ تقرير بعثة التقييم المفودة إلى ميانمار (المرحلة الرابعة من مبادرة التنمية البشرية)، ومذكرة مدير البرنامج ومشاريع البرامج القطرية لكل من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ولاو، ومنغوليا.

١٥ - وقدم مدير المكتب الإقليمي لأفريقيا مشاريع البرامج القطرية لإريتريا، وتزانيا، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجنوب أفريقيا، وزامبيا، وزمبابوي، والسنغال، وسيشيل، وغامبيا.

١٦ - وقدم نائب مدير المكتب الإقليمي للدول العربية تمديد البرنامج القطري للسودان لمدة عامين ومشاريع وثائق البرامج القطرية للجزائر، والصومال، والمملكة العربية السعودية.

١٧ - وقدم نائب مدير المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة مشاريع البرامج القطرية لكرواتيا وجمهورية الجبل الأسود.

١٨ - وقدم مدير المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تمديدي البرنامجين القطريين لسورينام وكولومبيا، ومشاريع وثائق البرامج القطرية لأوروغواي، وباراغواي، والبرازيل، وبليز، وبنما، وجامايكا، والجمهورية الدومينيكية، والسلفادور، وشيلي، وهندوراس.

١٩ - وأحيط علماً بالتعليقات على مشاريع البرامج القطرية لتقديمها إلى البلدان المعنية حتى تضعها في اعتبارها عند وضع اللمسات الأخيرة على البرامج القطرية.

٢٠ - وأحاط المجلس التنفيذي علماً بتمديدات البرامج القطرية لمدة عام التي سبق أن وافق عليها مدير البرنامج وأقر أول تمديد لبرنامج السودان لمدة عامين. ودعت مجموعة من الوفود البرنامج الإنمائي إلى تعزيز عمليات التشاور في صياغة البرامج القطرية وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

٢١ - واعتمد المجلس التنفيذي القرار ٣٢/٢٠٠٦ الذي يرحب بجمهورية الجبل الأسود.

تقرير بعثة التقييم الموفدة من البرنامج الإنمائي إلى ميانمار

٢٢ - قدم مدير المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ مذكرة من مدير البرنامج حول تقديم المساعدة إلى ميانمار أوجزت فيها أهم نتائج وتوصيات المرحلة الرابعة من التقييم السنوي المستقل لمبادرة التنمية البشرية للبرنامج الإنمائي في ميانمار والذي أجري في أيار/مايو - حزيران/يونيه ٢٠٠٦ وفقاً للمبادئ التوجيهية التي وردت في مقرر مجلس الإدارة ومقررات المجلس التنفيذي ١/٩٦ و ١٤/٩٨ و ١٥/٢٠٠١ و ٢/٢٠٠٣ و ٢/٢٠٠٤ و ٣/٢٠٠٥ و ٤٢/٢٠٠٥ و ٢/٢٠٠٦.

٢٣ - وخلصت بعثة عام ٢٠٠٦ إلى أنه قد جرى تنفيذ المرحلة الرابعة من المبادرة بما يتفق مع الولاية التي وضعها مجلس الإدارة والمجلس التنفيذي للبرنامج الإنمائي من حيث إيصال المساعدة الإنسانية إلى الفقراء والمستضعفين في المناطق الريفية من ميانمار. ولاحظت البعثة أن المبادرة تقدم نموذجاً هاماً لأفضل الممارسات الدولية في مجال التنمية القائمة على المشاركة في ميانمار.

٢٤ - ونظراً لاستمرار الاحتياجات الإنسانية والحصيلة إنجازات المبادرة، فإن البعثة ارتأت أسباباً كثيرة لمواصلة المبادرة بدون انقطاع، وأوصت بأن يعجل البرنامج الإنمائي تحضيراته لتمديد برنامج المرحلة الرابعة من المبادرة إلى الفترة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٠. ومطلوب من البرنامج الإنمائي، وهو يقوم بذلك، تكييف استراتيجيته البرنامجية لكي تعكس نهجاً يكون أكثر مواتة للفقراء وأكثر تركيزاً على سبل الرزق.

٢٥ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٣١/٢٠٠٦ المتعلق بتقديم المساعدة إلى ميانمار، وأقر بذلك تمديد المرحلة الحالية من المبادرة إلى الفترة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٠.

رابعاً - صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

٢٦ - أرجئت مناقشة التقرير المقدم عملاً بمقرر المجلس التنفيذي ٥/٢٠٠٦ بشأن الاستجابة للنتائج والتوصيات الواردة في "التقييم التنظيمي لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي

للمرأة، ماض وحاضر ومستقبل“ (تقرير الفريق الاستشاري للجنة الاستشارية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة) (A/60/62-E/2005/10) إلى الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٧.

خامساً - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

٢٧ - قدم المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، عملاً بالمقرر ١٧/٢٠٠٦، التقرير المرحلي عن التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل المكتب (DP/2006/45)، التي أُلقت الضوء على أهم الإنجازات المسجلة منذ (أ) إنشاء المقر الرئيسي الجديد في كوبنهاغن في ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٦؛ (ب) تعيين موظفين جدد؛ (ج) إقامة هيكل داخلي محسّن للإدارة. وأبلغ المدير التنفيذي المجلس بأن القيام بما يلزم للتخلص من البيانات المالية غير السليمة وتصحيح ما يلزم تصحيحه يتيح فرصة لدراسة إجراءات الإبلاغ المالي المتبعة وإدخال تحسينات هيكلية، مشيراً إلى التمديد الذي منحه المجلس لتقديم البيانات المالية المصدقة. وأفاد المدير التنفيذي بأن مكتب خدمات المشاريع يسير على درب الوفاء بالأهداف المالية المحددة لعام ٢٠٠٦.

٢٨ - وهنأت الوفود مكتب خدمات المشاريع على ما حققه من تقدم في تنفيذ خطة عمله. ومع أن الوفود ما زالت تشعر بالقلق من الجدارة المالية للمكتب، فقد أعربت عن ثقتها في فريق الإدارة وطلبت أن يستمر في تقديم تقاريره إلى المجلس عن الوضع المالي للمنظمة، وأكدت من جديد على الموقع المركزي الذي يحتله مبدأ التمويل الذاتي في المكتب.

٢٩ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٣٣/٢٠٠٦ الذي أعرب فيه عن التقدير للجهود الجارية لإعادة تقديم البيانات المالية للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، وطلب فيه من المكتب تقديم تقرير عن وضعه المالي والإداري والتشغيلي في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٧.

الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

سادساً - متابعة اجتماع مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٣٠ - وقدم رئيس فرع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومدير الفريق المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عرضاً مشتركاً للتقرير عن تنفيذ مقررات وتوصيات مجلس تنسيق البرنامج التابع لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف وبرنامج الإنمائي وصندوق (DP-FPA/2006/1-E/ICEF/2006/20) الذي اشترك في إعداده البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي.

٣١ - وقدرت الوفود العرض المشترك لصندوق الأمم المتحدة للسكان والبرنامج الإنمائي وكذلك التقرير المشترك، كما رحبت بالتقارير المنتظمة التي ترفع للمجلس التنفيذي. وأحاطت الوفود علماً بالتقدم المحرز على صعيد مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وشددت على الحاجة إلى استمرار التركيز على وقف انتشار هذا الوباء ثم عكس اتجاهه وزيادة إمكانية الحصول على وسائل الوقاية والعلاج والرعاية والدعم. وأكدت الوفود على ضرورة اتساق أعمال جميع الشركاء على اختلاف أدوارهم كمشاركين في الرعاية أو كدول أعضاء أو كمانحين. وقد سرّرت الوفود بالجهود القوية والمتناسقة التي تبذلها مؤسسات الأمم المتحدة في معالجة المسائل التنفيذية والإدارية لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وذكرت أن التنسيق فيما يتعلق بتوصيات فريق العمل العالمي المعني بزيادة التنسيق بشأن الإيدز فيما بين المؤسسات المتعددة الأطراف والمانحين الدوليين مثال جيد للتنسيق في الأمم المتحدة. وشجعت الوفود على المضي في زيادة التنسيق فيما يخص تقسيم العمل وكذلك في البلدان التي تتسم فيها استجابة المانحين بالتشتت.

٣٢ - ورحبت الوفود بزيادة التركيز على إشراك المجتمع المدني وأكدت على أن ذلك عنصر حاسم في التصدي بفعالية لفيروس نقص المناعة البشرية. وأبرز أحد الوفود، وهو يلاحظ أن الفقرة ١٣ من التقرير المشترك أشارت إلى أن البرمجة المشتركة من أجل الوقاية من الفيروس تصبح بصورة متزايدة الاستراتيجية الرئيسية لتوفير الدعم على المستوى القطري، وأن للعلاج نفس الأهمية التي للوقاية. وطلب وفد آخر معلومات إضافية عن أداء أفرقة الأمم المتحدة المشتركة المعنية بالإيدز وعن العلاقة بين هذه الأفرقة وأفرقة الأمم المتحدة المواضيعية. وشجع الوفد الجهات المشاركة في رعاية برنامج الإيدز على وضع أدوات لقياس أداء مؤسسات الأمم المتحدة على المستوى القطري. وسألت بعض الوفود عما إذا كان هناك تقدم بشأن فكرة قائمة الإنجازات. وأكدت وفود أخرى على الدور الحاسم الذي تضطلع به أمانة برنامج الإيدز والجهات المشاركة في رعايته في دعم الجهود الوطنية لتحديد الأهداف والحفاظ على أطر رصد وتقييم فعالة. وأعربت عن الأمل في أن تجرى في المستقبل عمليات تحليل أمتن فيما يتعلق بالإنجازات والنتائج والقيمة المضافة. وأشارت الوفود إلى أن الفريق العالمي المشترك لحل المشاكل ودعم التنفيذ يعمل بصورة جيدة كآلية مبسطة لحل المشاكل. وعبرت عن ارتياحها لتوسيع عضوية هذا الفريق العالمي لتشمل المانحين والمجتمع المدني.

٣٣ - وشجعت الوفود جميع المنظمات على معالجة المسائل الجنسانية المرتبطة بوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ولاحظت أن هذه المسائل مرتبطة أيضاً بعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان وغيره مع الشباب وأن ذلك سيوفر قاعدة أمتن لتلبية حاجات الفئات الضعيفة المصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأنتت الوفود على تشديد صندوق السكان على إدراج مؤشرات مصنفة حسب الجنسين في إعداد ورقات استراتيجية الحد من الفقر كطريقة لمعالجة تآنيث الوباء. وشجعت الوفود مؤسسات الأمم المتحدة على معالجة تآنيث الوباء بطرق شتى منها توسيع نطاق الاستراتيجيات لتلبية حاجات النساء والفتيات. وذكرت الوفود وهي تشدد على أهمية التقييمات الجنسانية في الخطط الوطنية لمكافحة الإيدز، أنه ينبغي إدراج دور الرجال والأولاد في التقييمات.

٣٤ - وأعربت الوفود عن تقديرها للأمثلة المقدمة عن عمل البرنامج الإنمائي وصندوق السكان واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي التي وردت في المرفق ٢ من التقرير. وأشارت إلى أن الشفافية والمساءلة ستعززان التعاون بين المنظمات وتشجعانه كما ستكفلان تحقيق الاستخدام الأكثر فعالية وكفاءة للموارد في برجة مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية. وشددت الوفود على ضرورة ضمان الحكومات لاستمرار هذه البرامج بتخصيص أموال لمكافحة الوباء حتى إذا توقف التمويل من الجهات المانحة. وأكدت على الحاجة لتدعيم المساعدات المقدمة إلى هيئات التنسيق الوطنية العاملة في مجال الإيدز، كما شددت على أهمية دعم مبادئ ”الآحاد الثلاثة“. وأقرت الوفود بأهمية تنفيذ أنشطة متناسقة ومتكاملة في مجال الصحة الإنجابية ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، كإدراج خدمات المشورة والفحص الطوعية في مجال فيروس نقص المناعة البشرية ضمن الرعاية الصحية الإنجابية ورعاية صحة الأم والطفل. وذكر أحد الوفود أنه يمكن لمراكز تنظيم الأسرة الطوعي وعيادات الرعاية الصحية الإنجابية وعيادات الرعاية السابقة للولادة خصوصاً في الأماكن التي ينتشر فيها فيروس نقص المناعة البشرية على نطاق واسع أن تمثل أماكن هامة لتقديم خدمات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وطرق العلاج والمشورة والفحص وأي خدمات أخرى للنساء وأسرهن.

٣٥ - وأعرب رئيس فرع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز التابع لصندوق السكان عن تقديره لتعليقات الوفود ومقترحاتها، وأيد فكرة تلازم العلاج والوقاية، وشدد في نفس الوقت على أن الأمر يجب ألا يتعلق بالاختيار بين العلاج والوقاية وإنما بالاستثمار في نهج شامل يتضمن العلاج والوقاية والرعاية والدعم في مجموعة أساسية واحدة. وأشار إلى أن المؤتمر الدولي الأخير المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، المنعقد في تورنتو، كندا، شدد على أهمية هذا النهج. وأعرب عن تأييده لكون الفريق العالمي المشترك لحل المشاكل

ودعم التنفيذ يعمل بشكل جيد كآلية مبسطة لحل المشاكل. وأضاف أن من المهم وضع آلية شاملة تضم الدول الأعضاء والجهات المانحة والمجتمع المدني مع ضمان عدم تحولها إلى آلية ذات هيكل تنظيمي بالغ التعقيد أو تتسم ببيروقراطية مفرطة. ووافق على ضرورة الربط بين الصحة الجنسية والصحة الإنجابية والإيدز، وأكد أن التغلب على الوباء يستلزم الامتداد إلى النساء والبنات في الأماكن التي يذهبن إليها للحصول على خدمات الرعاية الصحية بما في ذلك خدمات تنظيم الأسرة ورعاية صحة الأم والطفل. وأشار إلى التقرير الأخير المقدم من السويد والذي سلط الضوء على الروابط بين الصحة الجنسية والصحة الإنجابية والإيدز. ولاحظ أن الجهات المشاركة في رعاية برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز تركز بشكل متزايد على الرصد والتقييم بما في ذلك استخدام قوائم الإنجازات.

سابعاً - عملية البرمجة

٣٦ - قدم الرئيس هذا البند مشيراً إلى أنه أرجى اتخاذ مقرر بشأن هذه المسألة في الدورة السنوية وأنه عقدت منذ ذلك الحين عدة مشاورات غير رسمية حول مشروع المقرر.

٣٧ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٣٦/٢٠٠٦ بشأن استعراض عملية الموافقة على البرامج القطرية.

٣٨ - وحدّر أحد الوفود، وهو يثني على الجهود المبذولة لتبسيط عملية الموافقة على البرامج القطرية، من أن المقرر ٣٦/٢٠٠٦ قد يكون له أثر جعل العملية تلقائية للغاية. وأشار الوفد إلى أن الموافقة على البرامج القطرية أهم مسؤولية على عاتق المجلس التنفيذي، وأعرب عن الأمل في أن تتاح لأعضاء المجلس فرصة الدخول في مناقشات وافية للبرامج القطرية قبل الموافقة عليها.

ثامناً - الزيارات الميدانية

الزيارة الميدانية المشتركة إلى إندونيسيا

٣٩ - قدم المقرر (ممثل وفد أوكرانيا) تقرير عن الزيارة الميدانية المشتركة التي قامت بها المجالس التنفيذية لكل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي إلى إندونيسيا في الفترة من ٨ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٦ (E/ICEF/2006/CRP.16, DP-FPA/2006/CRP.2).

٤٠ - وسرّ الفريق أن يلاحظ قوة الملكية القطرية لإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في إندونيسيا منذ إنشائه، وأن هذا الإطار أصبح راسخاً تماماً في التقييم القطري المشترك وفي

ورقة استراتيجية الحد من الفقر. ومع ذلك، رأى الفريق أنه بالرغم من وجود تنسيق بين الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج فإن الجهود المبذولة لتحقيق التنسيق بدت أحيانا أضخم من نتائجها. وأشار الفريق إلى أن البرمجة المشتركة أداة هامة جدا لا سيما في فترة التنفيذ.

٤١ - ورأى الفريق أن مكتب منسق الأمم المتحدة المقيم يعمل بطريقة فريدة وفعّالة. ولهذا، أشار الفريق إلى أن الطريقة المستخدمة في إدارة الموارد وتفويض السلطة في مكتب إندونيسيا تستحق الدراسة.

٤٢ - وعلّق المشاركون على عدم كفاية مستوى التنسيق والتعاون بين مؤسسات الأمم المتحدة والسلطات المحلية. وفي هذا السياق، أعار المشاركون في الزيارة الميدانية اهتماما خاصا للمسائل المتعلقة بإصلاح الأمم المتحدة (كالتبسيط والتوحيد ونظام المنسقين المقيمين)، وبالجوانب المتعلقة بالتنسيق مع الجهات المانحة والمواءمة بينها. وأشار الفريق إلى ضرورة وضع مؤسسات الأمم المتحدة لمعايير شاملة تطبق على جميع المشاريع التي تبدوها.

٤٣ - وأوصى المشاركون بأن توفر وكالات الإغاثة والتأهيل التدريب في مجال تنظيم المشاريع للمجتمعات المحلية وخصوصاً للمرأة، ومنح قروض صغيرة للأفراد من السكان المحليين الذين يقدمون خطة مشروع ممكنة لتطبيق. ويمكن بذل هذا الجهد الرامي إلى توفير سبل كسب الرزق في سياق التأهيل والإنعاش المستدامين.

٤٤ - وأوصى الفريق بأن تكمل الزيارات الميدانية المشتركة القادمة اختصاصاتها بمصفوفة من القضايا والمسائل التفصيلية المطلوب معالجتها خلال الزيارة.

٤٥ - وأعرب الأعضاء والمشاركون عن بالغ تقديرهم وامتنانهم للسلطات الإندونيسية والشعب الإندونيسي وجميع أعضاء الفريق القطري التابع للأمم المتحدة.

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

تاسعا - بيان المدير التنفيذي والمسائل المالية والإدارية ومسائل الميزانية

٤٦ - جاء تأكيد المدير التنفيذي على أن المجتمع الدولي يمر بفترة تغير وهو يبحث باستعجال عن وسائل جديدة لتنفيذ جدول أعمال التنمية. وشددت على أهمية وضع الإنسان في قمة الأولويات والتركيز على أعمال كامل مجموعة حقوق الإنسان الخاصة بهم. بما في ذلك حق الحصول على الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية. وأشارت إلى أن الجميع يتطلع بلهفة إلى تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

وأكدت على الحاجة إلى تطوير القدرات الوطنية والمحلية، وإطلاق العنان للمواهب البشرية، والحد من انتشار الأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي. بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية، وتحسين الصحة الإنجابية. بما في ذلك صحة الأم، وخفض احتمالات نشوب الصراعات الاجتماعية. وأشارت إلى أن القضاء على الفقر يتطلب إحراز المزيد من التقدم في مجالي المساواة وحقوق الإنسان. وشددت على الحاجة لتعزيز الجهود العالمية للحد من العنف الجنساني، كما لفتت الأنظار إلى نداء بروكسل من أجل العمل، الصادر في الندوة الدولية المتعلقة بالعنف الجنسي في حالات الصراع وما بعده التي نظمها صندوق السكان والحكومة البلجيكية والمفوضية الأوروبية في حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

٤٧ - وأطلع المدير التنفيذي المجلس التنفيذي على المستجدات بشأن التقدم في تنفيذ حملة القضاء على ناسور الولادة، وأشارت إلى أن صندوق السكان يتطلع إلى المؤتمر الدولي الثالث للبرلمانيين المعني بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، المزمع عقده في بانكوك، تايلند في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. وواصلت كلامها بإبراز المسائل الرئيسية التالية: عقد الشراكات لتحقيق أقصى ما يمكن من النتائج، بما في ذلك الشراكات مع اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي؛ وتأمين سلع الصحة الإنجابية؛ والهجرة الدولية والتنمية؛ والملكية الوطنية والقيادة، بما في ذلك دعم تنمية القدرات والتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ والأقلية؛ والتأهب لحالات الطوارئ، والاستجابة الإنسانية، والفترات الانتقالية والإنعاش؛ والمسائل المالية، بما في ذلك الزيادة القياسية في موارد صندوق السكان في عام ٢٠٠٥. وقدمت أيضا الاستعراض المالي السنوي لعام ٢٠٠٥ (ويمكن الاطلاع على البيان الكامل للمدير التنفيذي على موقع صندوق السكان على الإنترنت: <http://www.un.unfpa.org/exbrd>).

٤٨ - وأعربت الوفود عن تقديرها لبيان المدير التنفيذي "الملمم والممتاز". وأكد الوفود على الترابط الوثيق بين أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف الإنمائية للألفية، وشددت على الدور الرئيسي الذي يضطلع به صندوق السكان في مساعدة البلدان على تنفيذ جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وهنأت الوفود صندوق السكان على المستوى القياسي من التبرعات التي تلقاها عام ٢٠٠٥ وذكرت بأن هذا يدل على صلابة الوضع المالي للصندوق. وشددت الوفود على الحاجة لتمويل ثابت يمكن التنبؤ به، كما شددت على أن الموارد الأساسية تمثل ركيزة عمليات صندوق السكان وهي أساسية في الحفاظ على الطابع المتعدد الأطراف لأعمال الصندوق والمخايد العالمي. وأعرب بعض الوفود عن القلق إزاء ترحيل الموارد من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠٠٦ وحث الصندوق على زيادة معدل تنفيذ البرامج واستخدام كامل الموارد المخصصة للبرامج القطرية.

واستفسرت الوفود عن الزيادة في ميزانية الدعم لفترة الستين. واستفسر أحد الوفود عن سياسة الصندوق في مجال مكافحة الاحتيايل.

٤٩ - وأبدت الوفود اهتماما بمعرفة خطط الصندوق في مجال الهيكلية الإقليمية، وأشارت عدة وفود بأن الهيكلية الإقليمية ستوفر قاعدة تقنية وقاعدة دعم أشد متانة بكثير لمكاتب الصندوق القطرية. وطلبت الاطلاع على كامل المقترح بما في ذلك المعلومات عن العلاقة بين تكاليف الهيكلية الإقليمية والفوائد التي ستعود على البرامج القطرية. وأشارت إلى ضرورة مراعاة مصالح جميع الأقاليم. وشددت، وهي تشير إلى أنها في انتظار تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، على أن الهدف النهائي للاتساق ينبغي أن يكون تحسين المنظمة بحيث يمكنها تقديم فوائد حقيقية على مستوى المجتمعات المحلية. وحثت الوفود صندوق السكان على مواصلة التركيز على المجالات ذات المزايا النسبية ولا سيما المرأة والشباب، وعلى الربط بين فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية. وأعربت الوفود عن ارتياحها لما لاحظته من تعاون فيما بين المنظمات في مجال الأمراض المنتقلة بالاتصال الجنسي بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية وروابط ذلك بصحة الأم.

٥٠ - ذكر أحد الوفود وهو يؤكد على أهمية الأمن البشري أنه ينظر إلى صندوق السكان باعتباره واحدا من أهم شركائه في تعزيز الأمن البشري. وأثنت الوفود على الصندوق للجهود التي يبذلها لتحسين الصحة الإنجابية وتحقيق سلامة الأمومة وتعزيز المساواة بين الجنسين. وأعربت الوفود عن تقديرها لما يقيمه الصندوق من حوار وشراكات مع المنظمات الأخرى مثل اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي بما في ذلك في مجالات خفض معدل وفيات الأمهات والأطفال والرضع. وأثنت الوفود على التزام الصندوق بعملية إصلاح الأمم المتحدة ومشاركته فيها. وشجعت الصندوق على زيادة الاستثمار في عملية التعاون بين بلدان الجنوب. ورحبت الوفود بإصدار "تقرير حالة السكان في العالم ٢٠٠٦" الذي ركز على المرأة والهجرة. ودعمت الوفود الدور الذي يؤديه الصندوق في التأهب لحالات الطوارئ والاستجابة الإنسانية، وأثنت على دوره في مؤتمر استكهولم للمانحين الذي عقد مؤخرا من أجل الإنعاش المبكر للبنان. وأكدت الوفود على الدور الرئيسي الذي يؤديه الصندوق في التصدي للعنف الجنساني وتشجيع تأمين سلع الصحة الإنجابية.

٥١ - وشكر المدير التنفيذي أعضاء المجلس التنفيذي على دعمهم وإرشادهم في ما يتعلق بعملية إصلاح الأمم المتحدة وغيرها من المسائل، بما في ذلك الهيكلية الإقليمية. وأكدت أن صندوق السكان ملتزم بتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب، بما في ذلك دعم منظمة الشركاء

في مجال السكان والتنمية. ولاحظت أن الصندوق يعمل مع البلدان في ما يتعلق بمخططاتها الوطنية الرامية إلى التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأضافت أن في ٢٠ في المائة من البلدان التي يعمل فيها الصندوق فإنه يترأس فريق الأمم المتحدة المواضيعي المعني بالإيدز. وأكدت على عمل الصندوق في البرمجة الشاملة للرفالات ورحبت بالتأييد الذي أعربت عنه الوفود في ما يتعلق بربط الصحة الإنجابية ببرامج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأعربت عن تقديرها لإثارة أحد الوفود لمسألة الأمن البشري. ورداً على استفسار وفد آخر، أكدت أنه يجري تنفيذ نظام لكشف/منع الاحتيايل. وشددت على أن الصندوق منخرط، بشكل متواصل، في عملية مراجعة ذاتية للحسابات وأنه ملتزم بالمساءلة.

٥٢ - أما بالنسبة إلى عملية إصلاح الأمم المتحدة، فقد لاحظت أن الصندوق يعمل بنشاط مع المنظمات الشريكة على جملة من الأمور منها الخدمات المشتركة، والميزنة القائمة على النتائج، وتطبيق معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالخدمة العامة. وجرى أيضاً وضع آلية لزيادة التنسيق بين اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى وفريق إدارة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وشكرت المجلس التنفيذي على دعمه وإرشاده في ما يتعلق بالهيكلية الإقليمية. وأشارت إلى أن الصندوق سيواصل العمل عن كثب مع أعضاء المجلس كما سيقدمهم على علم بالمستجدات، في اجتماعات غير رسمية، مع تطور خطط الهيكلية الإقليمية. وأعلنت أنه سيجري إطلاع المجلس التنفيذي على التفاصيل قبل تسليم الوثيقة للدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٧. وشكرت الوفود على تعليقاتهم التي تنطوي على التقدير لتقرير حالة السكان في العالم لعام ٢٠٠٦ والطبعة الخاصة بالشباب. وأعلمت المجلس بأن التقرير وكذلك طبعة الشباب سيركزان، في عام ٢٠٠٧، على مسائل التحضّر.

٥٣ - وأعرب نائب المدير التنفيذي للعلاقات الخارجية وشؤون الأمم المتحدة والإدارة، عن التقدير لتعليقات الوفود. وأكدت رداً على أحد الاستفسارات، أن الزيادة الطفيفة التي تشهدها النسبة المئوية للنفقات في ميزانية الدعم لفترة السنتين تتماشى مع الزيادة في إيرادات الصندوق. وشكر الوفود على إبراز أهمية زيادة تعبئة الموارد. وأكدت للمجلس التنفيذي أن الصندوق يلتزم التزاماً راسخاً باستخدام الموارد بحكمة.

٥٤ - ولاحظ مدير شعبة الخدمات الإدارية أن قيمة الدولار ارتفعت خلال عام ٢٠٠٥، مما أثر على نفقات الصندوق الميدانية بالعملة المحلية. إلا أن الصندوق تمكن من الحفاظ على نسبة ميزانية الدعم لفترة السنتين إلى الإيرادات بمستواها السابق. أما بالنسبة إلى الموارد المرحلة من عام ٢٠٠٥، فلاحظ أن هناك أسباباً عديدة خارجة عن إرادة الصندوق، كما جاء ذلك في بيان المدير التنفيذي. ولكن ومع أعمال أدوات مراقبة إضافية ضمن نظام أطلس، ولا سيما

بالنسبة إلى المكاتب القطرية، فإن الصندوق يأمل في تحسين معدّل إنفاقه. وشدد على أهمية تلقي الصندوق لل تبرعات في وقت مبكر، لأن ذلك يساعد على تجنب حصول تأخيرات في التنفيذ. وأضاف أن الصندوق سيبدل جهوداً دؤوبة لزيادة معدّل تنفيذ البرامج.

٥٥ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٣٤/٢٠٦: الاستعراض المالي السنوي، ٢٠٠٥ (صندوق الأمم المتحدة للسكان).

عاشرا - دور صندوق الأمم المتحدة للسكان في مجالات التأهب لحالات الطوارئ، والاستجابة الإنسانية، ومراحل الانتقال والانتعاش

٥٦ - قدّم كل من نائب المدير التنفيذي (لشؤون البرامج) ورئيس وحدة الاستجابة الإنسانية في الصندوق التقرير عن إدماج برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في برامج التأهب لحالات الطوارئ، والاستجابة الإنسانية، ومراحل الانتقال والانتعاش: استراتيجية لبناء الالتزامات والقدرات (DP/FPA/2006/14). وتكلّم مدير مكتب نيويورك التابع لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومستشار السياسات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، في إدارة عمليات حفظ السلام، باسم وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، فأدليا ببيانين أيدا فيهما الاستراتيجية العامة للصندوق في ما يتعلق بالتأهب لحالات الطوارئ والاستجابة الإنسانية ومراحل الانتقال والانتعاش. وأشادا بجهود الصندوق ولا سيما في ما يتعلق بتعميم مراعاة المنظور الجنساني، والصحة الإنجابية، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والحركات السكانية، وجمع البيانات. وشددا على شراكتهم المثمرة مع الصندوق، بما في ذلك تعاونهما مع إدارة عمليات حفظ السلام في إطار العمل الجديد في مجالات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

٥٧ - وعبرت الوفود عن بالغ تقديرها للجهود التي يبذلها المدير التنفيذي ولعمل الصندوق في حالات الطوارئ والأزمات وحالات ما بعد الأزمات، من قيرغيزستان إلى السودان. وأشارت إلى أن للصندوق دورا أساسيا في تعزيز الصحة الإنجابية وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في مجالات التأهب لحالات الطوارئ، والاستجابة الإنسانية ومراحل الانتقال والانتعاش. وأشاد أحد الوفود بالصندوق معتبرا أنه، وبفضل مساهماته، بات "البطل غير الشهير" في دارفور في السودان. وأنتت الوفود على خطة الصندوق الرامية إلى بناء القدرات الوطنية في مجالي الاستجابة والانتعاش، بما في ذلك بناء قدرات المنظمات النسائية. وأعربت عن تقديرها لكون بناء القدرات أحد الأسس التي تقوم عليها الاستراتيجية العامة للمؤسسة. وأعربت عن موافقتها على أن البيانات الديمغرافية الموثوقة، بما في ذلك البيانات الموزعة حسب الجنسين، أساسية. وجرى التأكيد على أن مسائل العنف الجنساني وحقوق الإنسان

يجب أن تنعكس على نحو جيد في ورقات استراتيجية الحدّ من الفقر. والتمست الوفود تأكيداً بأن دور الصندوق لن يؤدي إلى ازدواجية في الأنشطة. وشددت الوفود على ضرورة أن يكفل الصندوق التنسيق مع الوكالات الأخرى، بما في ذلك ضمن آليات التنسيق القائمة مثل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات للشؤون الإنسانية.

٥٨ - وأعربت الوفود عن ارتياحها لسماع أن استراتيجية التأهب لحالات الطوارئ والاستجابة الإنسانية ستُدرج في الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل القادمة ٢٠٠٨-٢٠١١. وشجعت الصندوق على استكمال العمل على مؤشرات النواتج وعلى آلية للرصد والتقييم، وعلى ضمان رفع التقارير بشكل منتظم إلى المجلس التنفيذي. وطلبت الوفود معلومات عن دور الصندوق في نهج المجموعات، ملاحظة أن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع المجموعات يبقى مسألة قائمة. وطلبت توضيحات بخصوص ملاك الموظفين والوظائف المتوخاة في الاستراتيجية الجديدة. وصرّح بعض الوفود أنه يرى أن دور الصندوق الأساسي يكمن أساساً في مجال الدعوة. وصرّح بعض الوفود أنه لا يملك رؤية واضحة للعلاقة بين الصناديق الاستثمارية المذكورة في الوثيقة وعملية النداءات الموحدة التي تصدرها الأمم المتحدة والصندوق المركزي للاستجابة لحالات الكوارث.

٥٩ - وشدد المدير التنفيذي على أن الاستراتيجية العامة للصندوق في ما يتعلق بالتأهب لحالات الطوارئ والاستجابة الإنسانية ومراحل الانتقال والانتعاش مثال آخر على تشديد الصندوق على التركيز على البلدان، وعلى التزامه ببناء القدرات الوطنية. وأعلنت أن الصندوق كان يقف على مفترق طرق وأنه مطالب بالكثير. وشددت على أن دعم المجلس التنفيذي ضروري لاضطلاع الصندوق بولايته وتلبية للحاجات الإنمائية للبشر في مختلف أنحاء العالم.

٦٠ - وشكر رئيس وحدة الاستجابة الإنسانية الوفود على دعمها. أما بالنسبة إلى عملية النداءات الموحدة التي تصدرها الأمم المتحدة والصندوق المتجدد المركزي للطوارئ، فأوضحت أنهما آليتا التمويل الأساسيتان في منظومة الأمم المتحدة في ما يتعلق بالتعامل مع حالات الطوارئ القصوى. وقد شارك الصندوق في عمليات النداءات الموحدة التي تصدرها الأمم المتحدة لسنوات عدة، مركزاً بشكل أساسي على الصحة الإنجابية، ومنع/إدارة العنف الجنساني، وجمع البيانات. وأضافت أن الصندوق يستخدم موارد من الصندوق الخاص به لـ "حالات الطوارئ المنسية". وأشارت إلى أن الصندوق المتجدد المركزي للطوارئ يشكل آلية جديدة، يديرها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وتسعى إلى تقديم تمويل أكثر مساواة وعدالة لمنظمات الأمم المتحدة، بما في ذلك لـ "حالات الطوارئ المنسية". إلا أن تمويل الصندوق المتجدد المركزي للطوارئ موجه للاستخدام الفوري (خلال فترة تتراوح بين ثلاثة وستة أشهر).

وأكدت أنه لا يمكن لا لعمليات النداءات الموحدة التي تصدرها الأمم المتحدة ولا للصندوق المتجدد المركزي للطوارئ توفير التمويل لعمليات التخطيط، وتنمية القدرات، والتدريب، ووضع المعايير، والتنمية، ونشر أدوات بناء القدرات المتوخاة في استراتيجية الصندوق العامة.

٦١ - وبالنسبة إلى ملاك الموظفين والوظائف، لاحظت أنهما يتعلقان بالمستوى المحلي والوطني والإقليمي وبمستوى المقر، بما في ذلك إعاره بعض الوظائف إلى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وإدارة عمليات حفظ السلام، والهيئات الحكومية والمنظمات غير الحكومية. وأكدت للمجلس التنفيذي أنه سيجري بسلاسة إدماج الاستراتيجية العامة ضمن الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل. وبالنسبة إلى تعاون الصندوق مع شركاء التنمية ودوره في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المعنية بالشؤون الإنسانية وفي المجموعات، فأعربت عن أملها في أن يكون البيانان اللذين أدلى بهما ممثلاً مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وإدارة عمليات حفظ السلام قد أوضحا الصورة الإيجابية للصندوق لدى شركائه. وشددت على التعاون الوثيق مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وإدارة عمليات حفظ السلام ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، ومختلف المنظمات غير الحكومية، بما فيها الصليب الأحمر. أما في ما يتعلق بنهج المجموعات، فلاحظت أن الصندوق في مجموعة الصحة ومطلوب منه أن يقود عملية تعميم مراعاة المنظور الجنساني، بما في ذلك تدريب المدربين ومنع/إدارة العنف الجنساني. ولفتت الانتباه إلى دعم الصندوق لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥، بما في ذلك دعم بناء قدرات المنظمات النسائية في حالات النزاع وما بعد النزاع؛ ونداء بروكسل من أجل العمل، الذي صدر في الندوة التي عُقدت مؤخراً في بلجيكا حول منع العنف الجنسي في حالات النزاع.

٦٢ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٣٥/٢٠٠٦: دور صندوق الأمم المتحدة للسكان في مجالات التأهب لحالات الطوارئ، والاستجابة الإنسانية، ومراحل الانتقال والانتعاش.

حادي عشر - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها (صندوق الأمم المتحدة للسكان)

٦٣ - قدّم نائب المدير التنفيذي (لشؤون البرامج) مشاريع وثائق البرامج القطرية التي جرى تسليمها إلى المجلس التنفيذي للمناقشة، ل: إريتريا، والجزائر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجنوب أفريقيا، وزامبيا، وزمبابوي، والسنغال، وغابون، وغامبيا، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ومنغوليا، وميانمار، وأوروغواي، وباراغواي، والبرازيل، وبنما، وبلدان البحر الكاريبي الناطقة بالانكليزية والهولندية، والجمهورية الدومينيكية، والسلفادور، وهندوراس.

٦٤ - وشددت الوفود، في معرض إشارتها بمشاريع وثائق البرامج القطرية وتقديمها لاقتراحات ببناء، على أهمية الملكية القطرية وأكدت أنها يجب أن تشمل وجهات نظر شريحة واسعة من أصحاب المصلحة. وأبرزت أهمية أن يبقى منسق الأمم المتحدة المقيم والفريق القطري قنوات التواصل مفتوحة بين جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، وإعطائهم الوقت الكافي لتقديم إسهامات معمّقة ومدروسة. ولاحظت الوفود، وهي تشدد على أهمية المواءمة والتنسيق، أن أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، تتشكل حيث وُجدت، ووثائق مهمة لتوجيه صياغة وثائق البرامج القطرية. وأعلنت الوفود أن تجربتها مع العملية الدائمة التطور إيجابية على العموم، وأن نوعية وثائق البرامج القطرية تتحسن مع مرور الوقت. وأخذت الكلمة عدة وفود كانت مشاريع وثائق البرامج القطرية الخاصة ببلداتها تُناقش، لتوجيه الشكر للصندوق على دعمه القيم لبلداتها. وأثنت على جهود الصندوق الرامية إلى معالجة مسائل السكان والتنمية، بما في ذلك الصحة الإنجابية، والوفيات النفاسية، ورعاية التوليد في الحالات الطارئة، وتوفير الأخصائين المهرة عند الولادة، والصحة الجنسية والإنجابية للمراهقين، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والجنسانية وعلق بعض الوفود على مشاريع وثائق برامج قطرية محددة. وأعلن أحد الوفود، وهو يلاحظ أن بلده شكّل حقل تجارب جيد للممارسات السليمة في مجال التعاون بين بلدان الجنوب، عن استعدادة لمشاركة بلدان أخرى خبرته.

٦٥ - وأعاد وفد اليابان تأكيد موقفه الذي سجله في وقت سابق من الجلسة، والمتعلق بمشاريع وثائق البرامج القطرية لجمهورية كوريا الديمقراطية، وذلك ليجري تسجيله في المحضر. ورد وفد جمهورية كوريا الديمقراطية بالإشارة إلى بيانه الأخير الذي يوضح موقفه بالنسبة إلى البيان الذي أدلى به وفد اليابان.

٦٦ - وأعرب مديرو شعبة أفريقيا، وشعبة آسيا والمحيط الهادئ، وشعبة الدول العربية، وشعبة آسيا الوسطى وأوروبا، وشعبة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، عن تقديرهم للتعليقات والاقتراحات الإيجابية وردوا على تعليقات أعضاء المجلس التنفيذي واستفساراتهم المحددة. وأكدوا أن الملكية القطرية والشراكات مع المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين جوانب أساسية للبرامج القطرية التي يدعمها الصندوق. وأكدوا للمجلس التنفيذي أن ملاحظات أعضاء المجلس ستُبلّغ إلى البلدان المعنية.

٦٧ - وأحاط المجلس التنفيذي علماً بمشاريع وثائق البرامج القطرية الاثنى والعشرين، وبالتعليقات عليها.

المرفق الأول

القرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في عام ٢٠٠٦

المحتويات

الصفحة

الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٦
(٢٠-٢٧ كانون الثاني/يناير، نيويورك)

العدد

٨٨	الإطار التمويلي المتعدد السنوات لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	١/٢٠٠٦
٨٨	تقرير عن بعثة التقييم الموفدة من البرنامج الإنمائي إلى ميانمار	٢/٢٠٠٦
٨٩	تقييم تعميم مراعاة المنظور الجنساني وخطة العمل المتعلقة بالشؤون الجنسانية (البرنامج الإنمائي)	٣/٢٠٠٦
٩١	عمليات اتخاذ القرار في صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية بشأن الميزنة والبرمجة	٤/٢٠٠٦
٩٢	التقييم التنظيمي لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة	٥/٢٠٠٦
٩٤	أنشطة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	٦/٢٠٠٦
٩٤	طرائق عمل المجلس التنفيذي	٧/٢٠٠٦
٩٥	تقارير المتابعة المتعلقة بتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع)	٨/٢٠٠٦
٩٦	النُهُج الفعالة من حيث التكلفة لتوفير البيانات على مستوى البرامج	٩/٢٠٠٦
٩٧	استعراض القرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى ٢٠٠٦	١٠/٢٠٠٦

الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٦
(١٢-٢٣ حزيران/يونيه، جنيف)

العدد

١٠١	التقييم (صندوق الأمم المتحدة للسكان)	١١/٢٠٠٦
-----	--------------------------------------	---------

١٠١	التقرير السنوي للمديرة التنفيذية عن عام ٢٠٠٥، والالتزامات بتمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان	١٢/٢٠٠٦
١٠٣	المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	١٣/٢٠٠٦
١٠٥	انتخاب أعضاء مكتب المجلس التنفيذي	١٤/٢٠٠٦
١٠٥	صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية	١٥/٢٠٠٦
١٠٦	تقييم دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومساهماته في التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز في الجنوب الأفريقي وإثيوبيا	١٦/٢٠٠٦
١٠٧	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	١٧/٢٠٠٦
١٠٧	متطوعو الأمم المتحدة	١٨/٢٠٠٦
١٠٩	التقرير السنوي لمدير البرنامج عن التقييم	١٩/٢٠٠٦
١٠٩	سياسة التقييم	٢٠/٢٠٠٦
١١٠	صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة	٢١/٢٠٠٦
١١١	أداء الإطار التمويلي المتعدد السنوات والنتائج لعام ٢٠٠٥	٢٢/٢٠٠٦
١١٢	الإطار التمويلي المتعدد السنوات لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي: التقرير المتعلق بالرؤية الاستراتيجية الجديدة	٢٣/٢٠٠٦
١١٣	الالتزامات بتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٢٤/٢٠٠٦
١١٤	تحسين طرائق عمل المجلس التنفيذي	٢٥/٢٠٠٦
١١٦	التعاون فيما بين بلدان الجنوب	٢٦/٢٠٠٦
١١٨	عرض عام للقرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠٠٦	٢٧/٢٠٠٦
	الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٦ (١١-١٥ أيلول/سبتمبر، نيويورك)	
	العدد	
١٢٤	الاستعراض السنوي للحالة المالية لسنة ٢٠٠٥ (البرنامج الإنمائي)	٢٨/٢٠٠٦

١٢٥	...	٢٠٠٥-٢٠٠٤	تقرير مكتب خدمات المشتريات المشتركة بين الوكالات عن فترة السنتين	٢٩/٢٠٠٦
١٢٥		تحديد معدلات استرداد التكاليف	٣٠/٢٠٠٦
١٢٧		تقديم المساعدة إلى ميانمار	٣١/٢٠٠٦
١٢٧		الترحيب بجمهورية الجبل الأسود	٣٢/٢٠٠٦
١٢٨		مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	٣٣/٢٠٠٦
١٢٨	٢٠٠٥	الاستعراض المالي السنوي، (صندوق الأمم المتحدة للسكان)	٣٤/٢٠٠٦
			دور صندوق الأمم المتحدة للسكان في مجالات التأهب لحالات الطوارئ والاستجابة الإنسانية	٣٥/٢٠٠٦
١٢٩		والانتقال والإنعاش	
١٣٠		استعراض عملية الموافقة على البرامج القطرية	٣٦/٢٠٠٦
١٣١	٢٠٠٦	عرض عام للقرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام	٣٧/٢٠٠٦

١/٢٠٠٦

الإطار التمويلي المتعدد السنوات لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

إن المجلس التنفيذي،

- ١ - يحيط علماً بالتقرير المتعلق بالجدول الزمني لإعداد تقييم الأداء في نهاية الدورة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧، (DP/2006/3)؛
 - ٢ - يدعو مدير البرنامج إلى تقديم الورقة المتوخاة المتعلقة بالرؤية الاستراتيجية الناشئة والتوجهات البرنامجية والاستراتيجية التنظيمية، من أجل مناقشتها خلال دورة المجلس السنوية، في حزيران/يونيه ٢٠٠٦؛
 - ٣ - يطلب إلى مدير البرنامج تقديم مخطط مشروع للإطار التمويلي المتعدد السنوات الجديد، للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، وصيغة أولية للإطار التمويلي المتعدد السنوات، للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، إلى المجلس في دورته السنوية، في حزيران/يونيه ٢٠٠٧.
- ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦

٢/٢٠٠٦

تقرير عن بعثة التقييم الموفدة من البرنامج الإنمائي إلى ميانمار

إن المجلس التنفيذي،

- ١ - يحيط علماً بمذكرة مدير البرنامج عن المساعدة المقدمة إلى ميانمار (DP/2006/4) وبالتقرير المقدم من بعثة التقييم المستقلة الموفدة إلى ميانمار، وبخاصة التحديات الرئيسية والتوصيات الواردة في التقرير؛
- ٢ - يلاحظ أن مبادرة التنمية البشرية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتحسين حالة الفقراء الريفيين في ميانمار، ويطلب إلى مدير البرنامج مراعاة وتنفيذ النتائج التي توصلت إليها بعثة التقييم المستقلة، حسب الاقتضاء؛
- ٣ - يوصي بأن يواصل البرنامج الإنمائي إدارة صندوق الأمم المتحدة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وإلى إشراك المجتمع الدولي في دعم مكافحة الإيدز في ميانمار.

٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦

٣/٢٠٠٦

تقييم تعميم مراعاة المنظور الجنساني وخطة العمل المتعلقة بالشؤون الجنسانية (البرنامج الإنمائي)

إن المجلس التنفيذي،

وقد نظر في تقييم تعميم مراعاة المنظور الجنساني في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/2006/5) وفي رد الإدارة على تقييم تعميم مراعاة المنظور الجنساني في البرنامج الإنمائي (DP/2006/7)،

وقد استعرض التقرير المرحلي عن تنفيذ خطة العمل المتعلقة بالشؤون الجنسانية لعام ٢٠٠٥ (DP/2006/8)، وخطة العمل المتعلقة بالشؤون الجنسانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (DP/2006/9)،

وإذ يشير إلى تعريف تعميم مراعاة المنظور الجنساني (ECOSOC/1997/2)، باعتباره "استراتيجية لجعل اهتمامات وتجارب الرجال والنساء على حد سواء بُعداً أساسياً في تصميم السياسات والبرامج وتنفيذها ورصدها وتقييمها في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بحيث يستفيد منها الرجال والنساء على نحو متساوٍ فلا يكرس انعدام المساواة"، وإذ يلاحظ أن "الهدف النهائي (للاستراتيجية) هو تحقيق المساواة بين الجنسين"،

وإذ يحيط علماً مع التقدير بالخطوات المتخذة في عام ٢٠٠٥ من أجل العمل بشكل استباقي على تعزيز استراتيجية واضحة المعالم وذات توجهات تستهدف النتائج لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على جميع المستويات،

١ - يرحب بمساهمة جميع المقررات والإجراءات المذكورة أعلاه المتعلقة بتهيئة البرنامج الإنمائي للنجاح في تحقيق نتائج المساواة بين الجنسين في برامجه واستراتيجياته وإعداد التقارير عنها؛

٢ - يؤكد أهمية تمكين المرأة من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين ويطلب إلى البرنامج الإنمائي أن يضع هذه المسألة في اعتباره عند وضع وتنفيذ الاستراتيجيات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين؛

٣ - يطلب أن يتضمن التقرير السنوي لمدير البرنامج والتقرير السنوي عن الإطار التمويلي المتعدد السنوات، التبليغ عن التقدم المحرز تجاه تحقيق نتائج المساواة بين الجنسين، وبخاصة على مستوى النواتج والتأثير، باعتباره أحد العناصر الأصلية؛

- ٤ - **يؤيد** خطة العمل المتعلقة بالشؤون الجنسانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، **ويطلب** إلى مدير البرنامج كفالة أن تترجم المكاتب المواضيعية الإقليمية خطة العمل للشؤون الجنسانية إلى خطط عمل متعددة السنوات للشؤون الجنسانية في كل منطقة من مناطق هذه المكاتب أو كل مجال من المجالات المواضيعية؛
- ٥ - **يشيد** بسياسة البرنامج الإنمائي المتعلقة بتحقيق التوازن بين الجنسين والتنوع **ويطلب** إلى مدير البرنامج تحديد نقاط مرجعية تجاه تحقيق التوازن بين الجنسين بنسبة ٥٠ في المائة لكل جنس، في صفوف الإدارة العليا، بحلول عام ٢٠١٠؛
- ٦ - **يشيد أيضا** بالبرنامج الإنمائي على تخصيص مبلغ ١٠ ملايين دولار، بما في ذلك وظيفتين أساسيتين إضافيتين، بغية دعم تنفيذ خطة العمل المتعلقة بالشؤون الجنسانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧؛
- ٧ - **يطلب** إلى البرنامج الإنمائي أن يعالج بصورة عاجلة مسألة نقص الكفاءات من خلال زيادة عدد الخبراء المتمرسين المعيّنين بالمساواة بين الجنسين في كل من المقر والمكاتب الإقليمية والقطرية الرئيسية، ومن خلال إعداد نبذات وصفية للكفاءات المناسبة فيما يتعلق بجميع الموظفين، في حدود الميزانية المعلنة؛
- ٨ - **يطلب** إلى البرنامج الإنمائي تصميم برنامج بنظام أطلس من أجل رصد كل من الاعتمادات والنفقات المتعلقة بنتائج المساواة بين الجنسين، ووضع مبادئ توجيهية واضحة لإعداد التقارير عن 'الدافع الجنساني' في الإطار التمويلي المتعدد السنوات، بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦؛
- ٩ - **يؤكد** أن تخصيص البرنامج الإنمائي للموارد المتعلقة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني، باعتباره دافعا لفعالية التنمية، يعتبر جزءا من عمل البرنامج الإنمائي الأساسي، مثل غيره من الدوافع الأخرى؛ **ويطلب**، في هذا الصدد، إلى مدير البرنامج تقديم تقرير عن الوضع العام للموارد الأساسية، في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٦؛
- ١٠ - **يرحب** بقرار مدير البرنامج القاضي بتأسيس وتولي رئاسة لجنة معينة بالتوجيه والتنفيذ في الشؤون الجنسانية، بغية استعراض النتائج في مجالي تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتحقيق المساواة بين الجنسين، **ويطلب** إلى مدير البرنامج اتخاذ خطوات إضافية لإقامة نظامين لتحفيز ومساءلة الموظفين على جميع مستويات التشغيل، فضلا عن كفالة التزام الإدارة العليا بضمان أن يبذل البرنامج الإنمائي كل جهد ممكن من أجل الوصول بتحقيق المساواة بين الجنسين فيه إلى الحد الأقصى؛

١١ - **يحث** مدير البرنامج على تحديد المزيد من التدابير، بما في ذلك تقييم موقف وولاية الوحدة المعنية بالشؤون الجنسانية التابعة لمكتب السياسات الإنمائية، من أجل تعزيز مكانة سياسة البرنامج الإنمائي في مجال الشؤون الجنسانية وزيادة الاهتمام بتنفيذها؛

١٢ - **يطلب** إلى مدير البرنامج، بوصفه رئيساً لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، أن يتولى الدعوة لفريق الأمم المتحدة القطري ودعم تعزيز قدراته من أجل تحقيق نتائج المساواة بين الجنسين، في سياق أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛

١٣ - **يطلب** إلى البرنامج الإنمائي الإسراع بتنفيذ الفقرات ذات الصلة في قرار الجمعية العامة ٥٩/٢٥٠، بشأن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات، وبخاصة السياسات التي ينصب تركيزها على المساواة بين الجنسين وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، والاستفادة، حيثما أمكن ذلك، من البيانات المصنفة حسب نوع الجنس والمعلومات الكمية والنوعية؛

١٤ - **يطلب** إلى مدير البرنامج، باعتباره مديراً للبرنامج الإنمائي ورئيساً لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في نفس الوقت، أن يكفل منح أكبر قدر ممكن من الاهتمام لتحقيق نتائج المساواة بين الجنسين في عملية إصلاح الأمم المتحدة وتعزيز قدراتها؛

١٥ - **يطلب** إلى مدير البرنامج تقديم تقرير، في الدورة العادية الأولى، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار، وفي تنفيذ استجابة الإدارة وخطة العمل المتعلقة بالشؤون الجنسانية، وبخاصة التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات الواردة في استجابة الإدارة (الفقرات ٤٨ إلى ٥١)، في ما يتعلق بتوضيح الأدوار والمسؤوليات المنوطة بكل من البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمرأة.

٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦

٤/٢٠٠٦

عمليات اتخاذ القرار في صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية بشأن الميزنة والبرمجة

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يحيط علماً** بتقرير عمليات اتخاذ القرار في صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية بشأن الميزنة والبرمجة (DP/2006/10)؛

٢ - **يرحب** بتعيين الأمين التنفيذي الجديد؛

- ٣ - يلاحظ التقدم الذي أحرزه الصندوق حتى الآن في تنفيذ خطة الأعمال؛
- ٤ - يشجع الصندوق على مواصلة استعراضه الاستراتيجي لخطة الأعمال وعلى إكمال خطة استثماراته التفصيلية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧؛
- ٥ - يطلب إلى الأمين التنفيذي تقديم تقرير عن مركز الاستعراض الاستراتيجي وتنفيذ خطة الأعمال، بما في ذلك وعلى وجه الخصوص، استراتيجية تنمية الأعمال؛ واستراتيجية الإدارة مقابل النتائج؛ والهيكلة التنظيمي؛ والتدابير المتعلقة بملاك الموظفين؛ وتدابير الميزنة التي وضعت في ذلك السياق؛ إلى المجلس التنفيذي، في دورته السنوية، في حزيران/يونيه ٢٠٠٦؛
- ٦ - يطلب إلى مدير البرنامج والأمين التنفيذي للصندوق العمل بشكل دقيق على إعداد الصيغة النهائية لمذكرة التفاهم بين المنظمتين، التي تحدد العناصر الرئيسية لشراكتيهما الاستراتيجية والتشغيلية والمالية، وتقديم تقرير عن تدابيرهما المتخذة إلى المجلس، في دورته السنوية، في حزيران/يونيه ٢٠٠٦؛
- ٧ - يكرر دعوته للبرنامج الإنمائي كي يساعد الصندوق على حشد الموارد الضرورية لمواصلة أنشطته الجارية على الصعيد المحلي في مجالي التنمية والتمويل المتناهي الصغر؛
- ٨ - يكرر أيضا دعوته للبلدان المانحة وللبلدان الأخرى، التي يمكنها وضعها من ذلك، تقديم تمويل إضافي لدعم برامج وأنشطة الصندوق في أقل البلدان نموا، والمحافظة على استمرار ذلك التمويه.

٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦

٥/٢٠٠٦

التقييم التنظيمي لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

إن المجلس التنفيذي،

- ١ - يشير إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٤/٢٠٠٥ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٥، وقراري الجمعية العامة ٢٥٠/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ١٣٧/٦٠ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥؛
- ٢ - يحيط علما بالتقرير الذي كلفت به اللجنة الاستشارية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (A/60/62-E/2005/10)، 'التقييم التنظيمي لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ماضٍ وحاضر ومستقبل'؛

٣ - يقدر جهود اللجنة الاستشارية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة - لإطلاق حوار بشأن التحديات التي تواجه تعميم المساواة بين الجنسين في سياق إصلاح الأمم المتحدة؛

٤ - يرحب بجهود صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لتعزيز التناسق والدعم الفني بشأن المساواة بين الجنسين للأفرقة القطرية للأمم المتحدة من خلال مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بما يتماشى مع استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات، وبهذا الخصوص يرحب أيضا بالمساهمات التي قدمها الصندوق في دعم مبادرات الدول الأعضاء ومنظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لتعزيز المساواة بين الجنسين والتمكين للمرأة؛

٥ - يشجع الدول الأعضاء القادرة على زيادة مساهماتها في صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة على القيام بذلك، وبخاصة للموارد الأساسية، بغية تمكينه من بلوغ أهدافه وغاياته المحددة في إطار التمويل المتعدد السنوات؛

٦ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يقدم إلى المجلس التنفيذي تقريراً بآرائه فيما يتعلق "بالتقييم التنظيمي لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ماضٍ وحاضر ومستقبل"، آخذاً في الحسبان المناقشة الجارية بشأن إصلاح الأمم المتحدة والبيان الشامل للمساواة بين الجنسين، في الدورة السنوية في حزيران/يونيه لعام ٢٠٠٦؛

٧ - يطلب أيضا إلى مدير البرنامج أن يتخذ خطوات لضمان استفادة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة من منتديات الأمم المتحدة ذات الصلة كي يحقق بشكل أفضل مساهمته في أهداف الأمم المتحدة في المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة طبقاً لولايته، وأن يقدم تقارير بشأن التقدم المحرز إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية ٢٠٠٦؛

٨ - يطلب من جديد إلى مدير البرنامج تعزيز التعاون على صعيد البرنامج بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، بحيث يتمكن الصندوق من الاستمرار في أداء ولايته كاملة بما فيها دوره الابتكاري والتحفيزي، في إدماج منظور يراعي المساواة بين الجنسين في آليات التنسيق من قبيل أطر المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة، والاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر.

٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦

٦/٢٠٠٦

أنشطة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

إن المجلس التنفيذي،

- ١ - يحيط علماً بالتقرير المرحلي الذي قدمه المدير التنفيذي بالنيابة بشأن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/2006/11)؛
- ٢ - يرحب بالتقدم المحرز والإجراء المتخذ من جانب مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تنفيذاً للقرار ٣٦/٢٠٠٥ المؤرخ ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، ويرحب أيضاً بالنهج الشاف الذي اتبعه مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في اتخاذ قرارات تتعلق بالإدارة؛
- ٣ - يرحب كذلك بتصميم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على تحسين دقته بشأن حساب التكلفة، وكذلك في سعيه لتحسين فعاليته في مجال الأعمال التجارية.
- ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦

٧/٢٠٠٦

طرائق عمل المجلس التنفيذي

إن المجلس التنفيذي،

- إذ يشير إلى القرار ٣٢/٢٠٠٥ المتعلق بطرائق عمل المجلس التنفيذي،
- وإذ يشير أيضاً إلى نظامه الداخلي وإذ يؤكد على أهمية التقيد به،
- ١ - يقرر الاستمرار في المناقشة والمشاورات بشأن طرائق عمل المجلس التنفيذي كعملية جارية لتحسين وتبسيط عمل المجلس التنفيذي، ويطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، بالتشاور مع الدول الأعضاء، أن يقدموا إلى الدورة السنوية لعام ٢٠٠٦ اقتراحاتهما بشأن مواصلة تحسين طرائق العمل، بما فيها الانتخابات المبكرة للمكتب في الاجتماع الأخير للدورة العادية الثانية في أيلول/سبتمبر.
- ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦

٨/٢٠٠٦

تقارير المتابعة المتعلقة بتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات لفترة السنتين
٢٠٠٢-٢٠٠٣ (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة
للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع)

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بالتقدم الذي أحرزه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، حسبما يرد في الوثيقة DP/2006/13، وبالجهد المحددة التي قامت بها الإدارة لتحسين الشفافية وتعزيز المساءلة الإدارية والشعور بالمسؤولية في التعامل مع التوصيات المتعلقة بمراجعة الحسابات؛

٢ - يحيط علما أيضا بالإجراءات اللاحقة المتخذة أو المقرر اتخاذها من قبل صندوق الأمم المتحدة للسكان في تنفيذ توصيات مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ وفق ما ورد في مرفق الوثيقة DP/FPA/2006/1؛

٣ - يطلب إلى إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الاستفادة من التقدم المحرز والاستمرار في تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات، وتعزيز أنظمة الإدارة والمراقبة بما فيها نظم إدارة الأخطار التي تتوافق مع أفضل الممارسات في رصد الامتثال لمدونات قواعد السلوك ذات الصلة والسلوك المهني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛

٤ - يطلب أيضا إلى إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، أن تقوم على ضوء التمهيد الحالي لجميع برامج الأمم المتحدة وصناديقها الطوعية، بتكثيف التدابير الرامية إلى منع الغش ومكافحة الفساد وإبلاغ جميع الموظفين والمنظمات الشريكة باعتماد موقف عدم التسامح في ما يخص سوء إدارة الأموال وإلى المزيد من تعزيز النظم المتعلقة بالإبلاغ والتحقق من الغش أو سوء الاستخدام المحتمل للأموال.

٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦

٩/٢٠٠٦

النُهج الفعالة من حيث التكلفة لتوفير البيانات على مستوى البرامج

إن المجلس التنفيذي،

- ١ - وقد نظر في ورقة غرفة الاجتماع بشأن النهج الفعالة من حيث التكلفة لتوفير البيانات على مستوى البرامج (DP/2006/CRP.2 و DP/FPA/2006/CRP.1)؛
- ٢ - يقر بوجود نظم عاملة ضمن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان للاستفادة من بيانات البرامج، بما فيها بيانات بشأن الأنشطة والتكاليف والنتائج؛
- ٣ - يلاحظ أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، على السواء، يستخدمان استخداما مكثفا تقارير على مستوى البرامج مقيمة ذاتيا في عملية الإبلاغ الاستراتيجية التجميعية والشاملة؛
- ٤ - يحيط علما أيضا بالجهود الحالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان لتنسيق البرمجة والعمليات المالية والإدارية؛
- ٥ - يلاحظ أنه يجري ضمن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بصورة روتينية رصد نوعية النظم المختلفة لجمع البيانات على مستوى البرامج والمكاتب القطرية كجزء من المراجعة الشاملة للإدارة وللرقابة التي تقدمها المكاتب الإقليمية؛
- ٦ - يلاحظ مع التقدير أنه يجري ضمن صندوق الأمم المتحدة للسكان النظر في توسيع نطاق المراجعة بغية كفاءة نوعية البيانات ذات الصلة بالبرامج؛
- ٧ - يلاحظ أيضا مع التقدير أنه يجري ضمن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان النظر في زيادة صلة التقارير فيما يتعلق بتقييم الأداء عن طريق اقتراح مؤشرات للنتائج التي يمكن أن تعزى بشكل أو ثقل إلى المنظمة، مع عدم إغفال أهمية البيانات حال الحصول عليها؛
- ٨ - يشجع مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان على متابعة جهودهما لتحسين نظم الإدارة المرتكزة إلى النتائج في منطقتيهما وعلى التفاعل بشكل استباقي مع المجلس التنفيذي في هذا الصدد؛
- ٩ - يطلب إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان أن يعملوا على كفاءة إتاحة النتائج البرنامجية القطرية والإقليمية وبيانات

الأداء الموحدة لكل الفترة البرنامجية في نهاية الدورات البرنامجية القطرية والإقليمية، على التوالي.

٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦

١٠/٢٠٠٦

استعراض القرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية
الأولى ٢٠٠٦

إن المجلس التنفيذي،

يشير إلى أنه خلال دورته العادية الأولى ٢٠٠٦، قام بما يلي:

البند ١

انتخب أعضاء المكتب التالية أسماءهم لعام ٢٠٠٦:

الرئيس: سعادة السيد فاليري كوشينسكي (أوكرانيا)

نائب الرئيس: السيد كازوو سوناغا (اليابان)

نائب الرئيس: سعادة السيد كريستين غري - جونسون (غامبيا)

نائب الرئيس: سعادة السيدة أدياتويدي أديوزو أسمادي (إندونيسيا)

نائب الرئيس: السيد جورج و. تلبوت (غيانا)

وأقر جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٦

(DP/2006/L.1)؛

اعتمد تقرير دورته العادية الثانية لعام ٢٠٠٥ (DP/2006/1)؛

اعتمد خطة العمل السنوية لعام ٢٠٠٦ (DP/2006/CRP.1)؛

اعتمد خطة العمل المؤقتة للدورة السنوية لعام ٢٠٠٦؛

وافق على الجدول التالي للدورات المقبلة للمجلس التنفيذي في عام ٢٠٠٦:

الدورة السنوية لعام ٢٠٠٦: من ١٢ إلى ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٦

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٦: من ١١ إلى ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦

الجزء الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٢

الإطار التمويلي المتعدد السنوات لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

اتخذ القرار ٢٠٠٦/١ المؤرخ ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ بشأن الإطار التمويلي المتعدد السنوات لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

البند ٣

البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

اتخذ القرار ٢٠٠٦/٢ المؤرخ ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ بشأن تقرير بعثة التقييم الموفدة من البرنامج الإنمائي إلى ميانمار.

وافق على وثائق البرامج الإقليمية التالية:

أوروبا ورابطة الدول المستقلة، ٢٠٠٦-٢٠١٠؛

الدول العربية، ٢٠٠٦-٢٠٠٩.

وافق على وثائق البرامج القطرية التالية:

أفريقيا: أوغندا، بوركينا فاسو، تشاد، الرأس الأخضر، سوازيلند، غانا، وناميبيا؛

الدول العربية: الجماهيرية العربية الليبية؛

آسيا والمحيط الهادئ: أفغانستان، إندونيسيا، بنغلاديش، الصين، فييت نام وكمبوديا؛

أوروبا ورابطة الدول المستقلة: ألبانيا، أوكرانيا، بلغاريا، بيلاروس، تركيا وجورجيا؛

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: جزر تركس وكايكوس، وغيانا.

البندان ٤ و ٥

التقييم والشؤون الجنسانية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

اتخذ القرار ٢٠٠٦/٣ المؤرخ ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ بشأن تقييم تعميم المنظور الجنساني وخطة العمل المتعلقة بالشؤون الجنسانية؛

البند ٦

صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

اتخذ القرار ٤/٢٠٠٦ المؤرخ ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ بشأن عمليات اتخاذ القرار في صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية بشأن الميزنة والبرمجة؛

البند ٧

صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

اتخذ القرار ٥/٢٠٠٦ المؤرخ ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ بشأن التقييم التنظيمي لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة؛

البند ٨

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

اتخذ القرار ٦/٢٠٠٦ المؤرخ ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ بشأن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛

الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ١

المسائل التنظيمية

اتخذ القرار ٧/٢٠٠٦ المؤرخ ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ بشأن طرائق عمل المجلس التنفيذي؛

البند ٩

توصيات مجلس مراجعي الحسابات

اتخذ القرار ٨/٢٠٠٦ المؤرخ ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ بشأن تقارير المتابعة المتعلقة بتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع)؛

البند ١٠

التقارير المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

أحاط علما بالتقرير المشترك المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي من مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان (E/2006/5)؛

البند ١١

عملية البرمجة

اتخذ القرار ٩/٢٠٠٦ المؤرخ ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ بشأن النهج الفعالة من حيث التكلفة لتوفير البيانات على مستوى البرامج؛

الجزء الخاص بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ١٢

البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

وافق على وثائق البرامج القطرية التالية:

أفريقيا: أوغندا، بوركينافاسو، تشاد، الرأس الأخضر، سوازيلند، غانا، وناميبيا؛
آسيا والمحيط الهادئ: أفغانستان، إندونيسيا، بنغلاديش، الصين، فييت نام وكمبوديا؛
الدول العربية وأوروبا: ألبانيا، أوكرانيا، تركيا، جورجيا والأرض الفلسطينية المحتلة؛
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: بيرو.

البند ١٣

مسائل أخرى

عقد جلسات الإحاطة والمشاورات غير الرسمية التالية:

جلسة إحاطة غير رسمية بشأن المساهمة في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية عن طريق البحث والتطوير في مجال الصحة الجنسية والإنجابية: دور برنامج التناسل البشري (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/منظمة الصحة العالمية/البنك الدولي)؛
تقديم عرض عن عملية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في مدغشقر؛
تنظيم البرنامج الإنمائي لحدث يتعلق بالشؤون الجنسانية؛

تقديم عرض عن بناء السلام في مرحلة ما بعد انتهاء الصراعات: دور البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

اجتماع مشترك

عقد اجتماعا مشتركا فيما بين المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان، منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأغذية العالمي في الفترة من ٢٠ إلى ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ تناول المواضيع التالية: (أ) بناء القدرة وتطوير القدرة؛ (ب) الانتقال من الإغاثة إلى التنمية، مع التركيز على الكوارث الطبيعية؛ (ج) فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز: متابعة توصيات فرقة العمل العالمية؛ و (د) التبسيط والتنسيق مع التركيز بشكل خاص على عملية البرمجة.

١١/٢٠٠٦

التقييم (صندوق الأمم المتحدة للسكان)

إن المجلس التنفيذي،

- ١ - يحيط علما بالتقرير الدوري عن التقييم (DP/FPA/2006/5)؛
- ٢ - يرحب بجهود صندوق الأمم المتحدة للسكان باعتماد معايير التقييم ومستويات الجودة المعترف بها دوليا، والامتثال لها في جميع أنشطة التقييم التي يقوم بها الصندوق في المستقبل؛
- ٣ - يتطلع لاستعراض الامتثال لتلك المعايير والمستويات في الدورة السنوية لعام ٢٠٠٧.

١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٦

١٢/٢٠٠٦

التقرير السنوي للمديرة التنفيذية عن عام ٢٠٠٥، والالتزامات بتمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان

إن المجلس التنفيذي،

- ١ - يحيط علما بالوثائق التي تشكل تقرير المديرة التنفيذية لعام ٢٠٠٥ DP/FPA/2006/2 (Part I/Add.1) و DP/FPA/2006/2 (Part I) و DP/FPA/2006/17/Add.1- و DP/FPA/2006/2 (Part II)؛

٢ - يرحب بالعناصر التحليلية في التقرير السنوي للمديرة التنفيذية لعام ٢٠٠٥، بما في ذلك التزام صندوق الأمم المتحدة للسكان بالنسبة للمساءلة، ويطلب أن تنطوي التقارير السنوية التي تعدها المديرية التنفيذية في المستقبل على قدر أكبر بكثير من التركيز على النتائج والإنجازات والتحديات والدروس المستفادة؛

٣ - يحيط علماً أيضاً بالتقرير عن الالتزامات بتمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/2006/3)؛

٤ - يرحب بالزيادة الكبيرة في مستوى الإيرادات العادية في عام ٢٠٠٥ وكذلك بالزيادة في الإيرادات المتأتية من التمويل المشترك في عام ٢٠٠٥، الناتجة عن جملة أمور منها زيادة المساهمات المقدمة من عدد من المانحين، ويرحب أيضاً بالمساهمات المقدمة من البلدان المنفذة فيها برامج، الأمر الذي مكّن صندوق الأمم المتحدة للسكان من الوصول بعدد الجهات المانحة إلى أكبر عدد لها على الإطلاق حتى الآن؛

٥ - يسلم بأن المحافظة على مستوى تمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان وتحسينه سيتطلب من البلدان التي يمكنها زيادة جهودها التمويلية خلال الفترة المشمولة بالإطار التمويلي المتعدد السنوات للصندوق من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٧، أن تقوم بذلك، ويشجع جميع البلدان القادرة على تقديم تبرعات في أوائل السنة وعلى إعلان تبرعاتها لسنوات متعددة، أن تقوم بذلك؛

٦ - يؤكد أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يحتاج إلى دعم سياسي ومالي قوي وكذلك إلى زيادة في التمويل الأساسي الذي يمكن التنبؤ به من أجل تعزيز المساعدة التي يقدمها إلى البلدان لكي تُدمج على نحو كامل جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية تمثياً مع نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥؛

٧ - يؤكد من جديد أن موارده العادية (الأساسية) ضرورية للحفاظ على الطابع المتعدد الأطراف والحيادي والعالمي لأعمال الصندوق، ويشجع الصندوق على زيادة حشد هذه الموارد مع مواصلة حشد موارد تكميلية أيضاً من أجل برامجه.

١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٦

١٣/٢٠٠٦

المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

إن المجلس التنفيذي،

١ - يرحب بتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/2006/31) وتقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/2006/4) وتقرير مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/2006/32) عن المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية وبإنشاء لجنة مستقلة لمراجعة الحسابات والرقابة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفي صندوق الأمم المتحدة للسكان على التوالي؛ وكذلك بالتحليل التفصيلي لمجالات المخاطر الهامة، على النحو المبين في الوثيقة DP/2006/31؛

٢ - يؤكد من جديد ضرورة تقديم التقارير في الوقت المحدد؛

٣ - يشير إلى قراره ١٩/٢٠٠٥، ويرحب بالتقدم المحرز في تنفيذ المقرر، ويطلب قيام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع باتخاذ مزيد من الخطوات للائتمان له؛

٤ - يعرب عن دعمه لاستمرار تعزيز خدمات المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ويطلب إجراء تقييم للموارد اللازمة؛

٥ - يسلم بضرورة تعزيز أنظمة الرصد القائمة من أجل معالجة النتائج التي خلصت إليها مراجعة الحسابات؛

٦ - يعرب عن تأييده لمبادرات مكاتب مراجعة الحسابات في تعزيز ثقافة إدارة المخاطر في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ويطلب إليها التعجيل بوضع نظم مناسبة ومتوائمة لإدارة المخاطر في مؤسساتها، مع مراعاة تكاليف وفوائد استحداث هذه النظم؛

٧ - يحيط علماً بالشكل الجديد لتقدم تقارير صندوق الأمم المتحدة للسكان، ويطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع اتخاذ مزيد من الخطوات لكي يتضمن هذا الشكل محتوى أوضح تحليلاً بقدر أكبر، بحيث تحدد التقارير المقدمة إلى المجلس مجالات المخاطر وتبين تطور هذه المجالات وتحلل أسباب المخاطر وتوصي بنظم للتحسين؛

٨ - **يطلب** إدراج النتائج وكذلك تحليلات المخاطر في التقارير المقدمة إلى المجلس؛

٩ - **يطلب** إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإلى المديرين التنفيذيين لصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن يدرجوا أيضا في تقاريرهم السنوية عن المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية: (أ) موجزا يتضمن النتائج الرئيسية والمتكررة، (ب) وجدولا يحدد نتائج مراجعة الحسابات التي لم يتم حلها بعد، حسب السنة وفئة الأولوية، (ج) وشرح للنتائج التي ظلت بلا حل لمدة ١٨ شهرا أو أكثر؛

١٠ - **يحث** مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمديرين التنفيذيين لصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على اتخاذ مزيد من الخطوات لتنسيق نظم هذه الهيئات لمراجعة الحسابات واستجاباتها الإدارية المشار إليها في المرفق ٦ من الوثيقة DP/2006/31، وجعلها متماشية مع المعايير المعترف بها دوليا، وتقديم تقرير مؤقت إلى الدورة السنوية لعام ٢٠٠٧؛

١١ - **يطلب** إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمديرين التنفيذيين لصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تقديم استجابات إدارية مستقلة للقضايا الرئيسية والمتكررة المحددة في تقاريرهم السنوية للمراجعة الداخلية للحسابات.

١٢ - **يأخذ في اعتباره** ضرورة تقليل المجالات العالية المخاطر المحددة في الوثائق DP/2006/31 و DP/FPA/2006/4 و DP/2006/32، ويطلب إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمديرين التنفيذيين لصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن يبلغوا المجلس، في دورته السنوية لعام ٢٠٠٧، بما تحقق في إعداد تدابير تعزز بأقصى قدر ممكن الاستعانة بالتنفيذ الوطني، مع مراعاة أهمية بناء القدرات الوطنية وتبسيط الإجراءات وجعلها متماشية مع الإجراءات الوطنية؛ وتعزيز الإدارة المالية المناسبة للأنشطة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٦

١٤/٢٠٠٦

انتخاب أعضاء مكتب المجلس التنفيذي

إن المجلس التنفيذي،

إذ يشير إلى قراره ٣٢/٢٠٠٥ و ٧/٢٠٠٦ بشأن تحسين أساليب عمله،

١ - يشجع المجموعات الإقليمية على أن تقدم توصيات بأسماء مرشحيها لعضوية المكتب أثناء الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٧؛

٢ - يُشجع المكتب على دعوة المرشحين الموصى بترشيحهم، المشار إليهم في الفقرة ١ أعلاه، إلى المشاركة كمراقبين في الاجتماعات الشهرية للمكتب من أجل تحسين اطلاعهم على العمل الجاري وتحسين استعدادهم للاضطلاع بمهامهم في المستقبل في المكتب؛

٣ - يقرر أن يعقد في أوائل كانون الثاني/يناير من كل سنة، اعتباراً من عام ٢٠٠٧، الاجتماع الأول لدورته العادية الأولى التالية، بغرض وحيد هو انتخاب رئيس جديد للمكتب والأعضاء الآخرين فيه، عملاً بالمادة ٧ من النظام الداخلي، ويطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان تقديم مشروع خطة عمل لكل سنة تالية وذلك في الاجتماع العادي الثاني للمجلس الذي يعقد في أيلول/سبتمبر.

٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦

١٥/٢٠٠٦

صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

إن المجلس التنفيذي،

١ - يرحب بتقرير صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية السنوي الذي يركز على النتائج (DP/2006/23)؛

٢ - يلاحظ مع التقدير التقدم الذي أحرزه صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية حتى الآن في تنفيذ خطة عمله؛ ويثني على الصندوق لما بذله من جهود لتوسيع قاعدة مانحيه وتحسين تقاسم الأعباء، بينما يلاحظ في الوقت نفسه مع القلق أن ما حُشد من موارد من أجل الصندوق يقل عن الاحتياجات المحددة في خطة الاستثمار وفي خطة الأعمال؛

٣ - **يشدد** على ضرورة تعزيز الحالة المالية لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، ويكرر دعوته إلى البلدان المانحة وسائر البلدان التي يمكنها تقديم دعم تمويلي إضافي لبرامج وأنشطة الصندوق في أقل البلدان نموا ومواصلته، أن تقوم بذلك؛

٤ - **يؤكد أيضا من جديد** دعوته لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتقديم مساعدة إلى الصندوق في حشد الموارد اللازمة للإنفاق على أنشطة الصندوق وتنفيذ خطته للاستثمار؛

٥ - **يطلب** إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإلى الأمين التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية أن يتعاوننا بشكل وثيق لانتهااء من إعداد الاتفاق الاستراتيجي بين البرنامج والصندوق، الذي يحدد العناصر الرئيسية للشراكة الاستراتيجية والتنفيذية والمالية بينهما، وتقديم تقرير عن الترتيبات المتفق عليها إلى المجلس في دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٧؛

٦ - **يطلب أيضا** إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأمين التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية بحث سبل التعاون بشأن الترتيبات الاستراتيجية التخطيطية والتمويلية والبرنامجية وإطار النتائج في سياق إعداد الإطار التمويلي المتعدد السنوات لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي يشمل الفترة ٢٠٠٨-٢٠١١.

٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٦

١٦/٢٠٠٦

تقييم دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومساهماته في التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز في الجنوب الأفريقي وإثيوبيا

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يرحب** بتقرير مكتب التقييم عن دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومساهماته في التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز في الجنوب الأفريقي وإثيوبيا (DP/2006/29)؛

٢ - **يشجع** برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على معالجة التوصيات الواردة فيه، وخاصة ضرورة بناء القدرات والملكية الوطنية والتعاون الوثيق مع أصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين.

٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٦

١٧/٢٠٠٦

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

إن المجلس التنفيذي،

- ١ - يرحب بتعيين مدير تنفيذي جديد لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛
 - ٢ - يحيط علماً بالتقرير السنوي للمدير التنفيذي عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/2006/22)؛
 - ٣ - يرحب بارتفاع مستوى اكتساب الأعمال في عام ٢٠٠٥، الأمر الذي يدل على استمرار الطلب على خدمات مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛
 - ٤ - يرحب أيضاً بإحراز مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مزيداً من التقدم في تنفيذ القرار ٣٦/٢٠٠٥ المؤرخ ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، ويشجع المكتب على مواصلة التركيز على مجالات العمل المحددة فيه؛
 - ٥ - يطلب إلى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بذل جهود إضافية لتحسين دقته في تقدير التكاليف وكذلك في تعزيز كفاءة أعماله؛
 - ٦ - يطلب إلى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن يُطلع المجلس، في دورته العادية الثانية لعام ٢٠٠٦، على التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل، بما يكفل توافر بيانات موثقة بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦.
- ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦

١٨/٢٠٠٦

متطوعو الأمم المتحدة

إن المجلس التنفيذي،

- ١ - يحيط علماً بالتقرير الذي يقدمه مدير البرنامج كل سنتين (DP/2006/24) عن برنامج متطوعي الأمم المتحدة، الذي يُورد تفاصيل النمو والتنوع الكبيرين خلال الفترة؛
- ٢ - يُعرب عن تقديره للجهود التي يبذلها متطوعو الأمم المتحدة في دعم العمل التطوعي من أجل التنمية، بما في ذلك تعبئة جهود المتطوعين؛

٣ - يرحب بالجهود التي يبذلها متطوعو الأمم المتحدة في وضع وتطبيق نموذج أعمال وإطار مرتكز إلى النتائج يبرز المجالات التي يقدم فيها متطوعو الأمم المتحدة مساهمات متميزة في مجالي التنمية والسلام، ويفسح المجال لتعزيز تحليل وفهم أنشطة متطوعي الأمم المتحدة وتأثيرهم على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ويدعو مدير البرنامج إلى أن يولي اهتماما خاصا لتحقيق النتائج ولاستمرارية تنفيذها في المستقبل وكذلك لإدراجها ضمن تقاريره؛

٤ - يرحب في هذا الصدد بالتنسيق بين إطار برنامج متطوعي الأمم المتحدة المرتكز إلى النتائج وإطار التمويل المتعدد السنوات لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك المساهمات المتميزة المقدمة إلى العوامل الحافزة لفعالية التنمية، مع كفالة إمكانية تكيفه بما يتناسب مع أطر تحقيق النتائج المتعلقة بإدارات الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها التي تربطها شراكات مع برنامج متطوعي الأمم المتحدة؛

٥ - يرحب بزيادة مشاركة المتطوعين المعينين وطنيا في أنشطة برنامج متطوعي الأمم المتحدة ويُشجع على مواصلة الجهود في هذا الاتجاه، ملاحظا ما ينطوي عليه ذلك من إمكانية تنمية القدرات واستمراريتها؛

٦ - يُشجع برنامج متطوعي الأمم المتحدة، في هذا الصدد، على مواصلة زيادة تركيزه على مساعدة بلدان البرنامج في تنمية قدرات وطنية مستدامة من أجل تعبئة المتطوعين محليا بعدة وسائل منها مشاريع التطوع الوطنية ومراكز وشبكات المتطوعين، حسب الاقتضاء؛

٧ - يحيط علما بوجه خاص بالتزام برنامج متطوعي الأمم المتحدة بمواصلة تعزيز المساواة بين الجنسين في جميع أعماله، بما في ذلك زيادة النسبة المتوية للنساء بين المتطوعين العاملين في البرنامج؛

٨ - يؤكّد من جديد أهمية صندوق التبرعات الخاص لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة ويحث البلدان المانحة على مواصلة تقديم الدعم، والبلدان الأخرى التي يمكنها المشاركة في دعم الصندوق على القيام بذلك؛

٩ - يؤكّد من جديد دعمه لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة على الدور الذي يقوم به كمركز تنسيق لمتابعة السنة الدولية للمتطوعين عملا بقرار الجمعية العامة ١٣٤/٦٠؛

١٠ - يدعو مدير البرنامج أن يقدم ما يفيد عن تنفيذ هذا القرار في تقريره التالي، الذي يقدم كل سنتين إلى المجلس التنفيذي وذلك في دورته السنوية لعام ٢٠٠٨.

٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٦

١٩/٢٠٠٦

التقرير السنوي لمدير البرنامج عن التقييم

إن المجلس التنفيذي،

- ١ - يحيط علماً بالتقرير السنوي لمدير البرنامج عن التقييم (DP/2006/27) وبتبيان الدروس الرئيسية المستفادة للمنظمة؛
- ٢ - يرحب بالتدابير المتخذة لتحسين نوعية مهمة التقييم، لا سيما تدوين سياسة للتقييم؛
- ٣ - يقر بالتقدم المحرز في إجراء التقييم والاستعانة به خلال العام، ويشيد ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الزيادة الكبيرة لعدد تقييمات النتائج التي أجراها مقارنة بعام ٢٠٠٤؛
- ٤ - يدرك أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي استخدم خلال العام التقييم كأساس لتحسين الإدارة على أساس النتائج، ويشجع مدير البرنامج على استخدام التقييمات بشكل أفضل؛
- ٥ - يشجع مدير البرنامج على المضي في تكثيف جهوده لتعزيز جودة التقييمات اللامركزية وفعاليتها وفائدتها؛
- ٦ - يطلب من مدير البرنامج تقديم استجابة مستقلة من الإدارة بشأن المسائل الرئيسية والمسائل التي تتكرر إثارها المبينة في التقارير السنوية المتعلقة بالتقييم؛
- ٧ - يقر برنامج التقييم للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٦

٢٠/٢٠٠٦

سياسة التقييم

إن المجلس التنفيذي،

- ١ - يرحب بسياسة التقييم الواردة في الوثيقة DP/2006/28 كخطوة هامة في درب إرساء قاعدة مؤسسية مشتركة لزيادة الشفافية والتماسك والكفاءة لدى جمع المعارف المتعلقة بالتقييم واستخدامها للتعليم في المنظمة ومساعدتها على إدارة النتائج بفعالية، من أجل دعم المساءلة وضممان الحيادية؛

- ٢ - **يطلب** من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقييم عملياته على الصعيد القطري بالتشاور عن كُتب مع الحكومات الوطنية؛
- ٣ - **يقر** سياسة التقييم هذه ويلاحظ أن ولاية مكتب التقييم تتمثل في تقييم كفاءة وفعالية برامج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ونتائجها؛
- ٤ - **يطلب** من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يقدم، للعلم، خطة للتقييم يضعها بالتشاور مع الحكومة الوطنية المعنية وأن يلحقها كمرفق بالوثائق المتعلقة بالبرامج التي تقدم إلى المجلس التنفيذي؛
- ٥ - **يطلب** من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الشروع، اعتباراً من الدورة السنوية لعام ٢٠٠٩، في تقديم تقرير عن الاستعراض الذي يجريه كل ثلاث سنوات لسياسات التقييم؛
- ٦ - **يطلب** من مدير البرنامج المضي في تعزيز مهمة التقييم على أساس سياسات التقييم؛
- ٧ - **يشدد** على ضرورة أن يساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحكومات على تطوير قدراتها الوطنية على التقييم.

٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٦

٢١/٢٠٠٦

صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

إن المجلس التنفيذي،

- ١ - **يحيط علماً** بتقرير صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة عن تنفيذ إطاره التمويلي المتعدد السنوات لعام ٢٠٠٥ (DP/2006/25) وبتقرير مدير البرنامج عن تقييم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة: صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، في الماضي والحاضر والمستقبل (DP/2006/26)؛
- ٢ - **يشير** إلى القرار المتعلق بتقييم تعميم مراعاة المنظور الجنساني في أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٣/٢٠٠٦) والقرار المتعلق بالتقييم التنظيمي لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (٥/٢٠٠٦)؛

٣ - يقر الجهود المركزة التي يبذلها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لدعم البلدان المشمولة بأنشطة البرنامج لتمكينها من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك بعدة وسائل من ضمنها مواءمة هذه الجهود مع الالتزامات الأخرى بتحقيق المساواة بين الجنسين من قبيل منهاج عمل بيجين واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وخطط العمل الإقليمية والوطنية لتحقيق المساواة بين الجنسين؛

٤ - يشجع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة على مواصلة المساهمة في مراعاة منظور المساواة بين الجنسين في آليات التنسيق، من قبيل أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر وذلك عبر تمكين الشركاء مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية. بما يتفق مع التوصيات التي وردت في الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة؛

٥ - يشجع أيضا صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة على مواصلة تتبع التقدم المحرز في تنفيذ إطاره التمويلي المتعدد السنوات وفقا للأهداف والنتائج والمؤشرات الواردة في أطر نتائجه، ويطلب أن تنطوي التقارير السنوية المقبلة للمدير التنفيذي على قدر أكبر من التركيز على النتائج والإنجازات والتحديات والدروس المستخلصة؛

٦ - يشجع جميع البلدان القادرة على مساعدة الصندوق على جمع مقدار الموارد العادية الذي يستهدفه، على القيام بذلك، بعدة وسائل من ضمنها التعهد بتقديم تبرعات على امتداد سنوات متعددة؛

٧ - يطلب من مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمديرة التنفيذية للصندوق بحث سبل التعاون بشأن الترتيبات الاستراتيجية للتخطيط والتمويل والبرمجة وإطار النتائج وذلك في سياق إعداد أطرهما التمويلية المتعددة السنوات للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١.

٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٦

٢٢/٢٠٠٦

أداء الإطار التمويلي المتعدد السنوات والنتائج لعام ٢٠٠٥

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بالتقرير المتعلق بالإطار التمويلي المتعدد السنوات بشأن أداء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والنتائج التي حققها لعام ٢٠٠٥ (DP/2006/17)، الذي يركز على تنمية القدرات كموضوعه الرئيسي؛

- ٢ - **يعيد التأكيد على التزامه بالإدارة التي تركز على النتائج؛**
- ٣ - **يشدد على ضرورة أن يستند التقرير إلى مؤشرات في الإطار التمويلي المتعدد السنوات تكون واضحة وقابلة للقياس، بما يكفل الاستفادة من نتائج البرامج القطرية والإقليمية وبيانات أداء البرامج التي توحد في نهاية كل دورة برنامجية؛**
- ٤ - **يطلب من مدير البرنامج الاستمرار في إدراج معلومات تحليلية في تقاريره المقبلة تتناول النتائج الاستراتيجية المستندة إلى مؤشرات الإطار التمويلي المتعدد السنوات، إلى جانب إيضاحات بشأن أي انحرافات ضخمة عن النتائج المتوقعة؛**
- ٥ - **يطلب من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المضي في تعزيز العوامل التالية المحفزة لفعالية أنشطة التنمية: الدعوة إلى تهيئة بيئة مؤاتية للسياسة العامة وتعزيزها، وإقامة الشراكات لتحقيق النتائج المرجوة، وتنمية القدرات الوطنية؛**
- ٦ - **يلاحظ مع القلق تدني مستوى التشديد على العوامل التالية المحفزة لفعالية أنشطة التنمية: تعزيز تسلم الجهات الوطنية مقاليد إدارة أنشطة التنمية، والبحث عن حلول داخل بلدان الجنوب، وتحقيق المساواة بين الجنسين، ويطلب من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي زيادة التشديد على هذه العوامل.**

٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٦

٢٣/٢٠٠٦

الإطار التمويلي المتعدد السنوات لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي: التقرير المتعلق بالرؤية الاستراتيجية الجديدة

إن المجلس التنفيذي،

- ١ - يشير إلى قراره ١/٢٠٠٦ الذي طلب فيه من مدير البرنامج أن يقدم مخططاً مشروحاً للإطار التمويلي المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٧، وصيغة أولية للإطار التمويلي المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ إلى المجلس في دورته السنوية لعام ٢٠٠٧؛
- ٢ - يشجع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على عقد اجتماعات غير رسمية مع الدول الأعضاء لمناقشة مسألة إعداد الإطار التمويلي المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، بما فيها مجالات الممارسة الحالية وفتحات الخدمات والعوامل المحفزة لفعالية أنشطة التنمية، وذلك بغية فهم تأثيرها على صياغته البرامج فهما أفضل.

٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٦

٢٤/٢٠٠٦

الالتزامات بتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

إن المجلس التنفيذي،

- ١ - **يخطط علما** بالتقرير المتعلق بالالتزامات بتمويل الموارد العادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصناديق والبرامج المرتبطة به لعام ٢٠٠٦ وما بعده (DP/2006/18)؛
- ٢ - **يرحب** بتمكن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من تحقيق هدف التمويل السنوي الثاني لإطاره التمويلي المتعدد السنوات الثاني الذي يغطي الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧؛
- ٣ - **يلاحظ مع القلق** أن التوقعات الحالية توحى بأن المساهمات التي سترد في عام ٢٠٠٦ ستكون دون هدف التمويل السنوي الثالث (٢٠٠٦) لإطارها التمويلي المتعدد السنوات؛
- ٤ - **يطلب** من جميع البلدان التي لم تقدم بعد مساهمات إلى الموارد العادية لعام ٢٠٠٦، أن تقوم بذلك، ويطلب كذلك من البلدان التي قدمت مساهماتها بالفعل النظر في زيادة مساهماتها في عام ٢٠٠٦ - إن كان في وسعها ذلك - للمحافظة على الزخم الذي نجم عن إعادة بناء قاعدة الموارد العادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛
- ٥ - **يطلب** من الدول الأعضاء إيلاء الأولوية للموارد العادية (الأساسية) بدلا من الموارد الأخرى (غير الأساسية)؛ كما يطلب من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مواصلة بذل جهوده لتخفيف مستوى اعتماده على عدد قليل من الجهات المانحة الكبيرة وتوسيع قاعدة الجهات المانحة الخاصة بها؛
- ٦ - **يؤكد** على أن الموارد الأساسية، نظرا لطابعها غير المقيد، ما زالت تشكل حجر الأساس لتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويطلب من الدول الأعضاء إيلاء النظر على النحو الواجب لاحتياجات البرنامج الإنمائي في هذا المجال، لا سيما في ضوء تحقيق الأهداف السنوية للإطار التمويلي المتعدد السنوات؛
- ٧ - **يشجع** الدول الأعضاء، التي في وسعها ذلك، على أن تعلن تعهداتها بتقديم مساهمات مالية على امتداد سنوات متعددة وتحدد جداول زمنية لدفع هذه المساهمات المالية على امتداد فترة الإطار التمويلي المتعدد السنوات الثاني أن تقوم بذلك، وأن تلتزم بعد ذلك بهذه التعهدات وبالجدول الزمنية المحددة لدفع المساهمات المالية.

٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٦

٢٥/٢٠٠٦

تحسين طرائق عمل المجلس التنفيذي

إن المجلس التنفيذي،

إذ يشير إلى القرار ٣٢/٢٠٠٥ المتعلق بطرائق عمل المجلس التنفيذي،

وإذ يشير أيضا إلى قرار الجمعية العامة ٤٨/١٦٢، لا سيما الجزء الثالث - ألف-٣

الوارد في مرفق القرار،

وإذ يؤكّد من جديد على نظامه الداخلي،

١ - يحيط علما بالمبادئ التوجيهية المتعلقة بطرائق عمل المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان الواردة في المرفق، ويشدد على أهمها غير ملزمة بطبيعتها؛

٢ - يقرر إجراء استعراض دوري لطرائق عمل المجلس التنفيذي لكي يواصل تحسين وتبسيط عمله.

٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٦

المرفق: المبادئ التوجيهية المتعلقة بطرائق عمل المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

أولا - المبادئ

١ - تشكل هذه المبادئ التوجيهية المتعلقة بطرائق عمل المجلس التنفيذي تكملة للنظام الداخلي للمجلس التنفيذي وهي غير ملزمة بطبيعتها. والغرض من هذه المبادئ التوجيهية هو تيسير عمل المجلس التنفيذي وفقا لنظامه الداخلي. واستُمدت المبادئ التوجيهية من الخبرات التي تراكمت على مر السنين من اجتماعات المجلس التنفيذي، والغرض منها تقديم التوجيهات لأعضاء المجلس في الوقت الحالي وفي المستقبل.

ثانيا - الدورات

٢ - يمكن توسيع نطاق اللجوء إلى عقد الجلسات غير الرسمية بين الدورات لتقديم معلومات أساسية عن بنود جدول الأعمال كجزء من العملية التحضيرية لنظر المجلس

التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في بنود جدول الأعمال هذه.

٣ - ينبغي أن تركز المعلومات المعروضة في إطار بنود جدول الأعمال على المسائل والتوصيات التي تقتضي من المجلس النظر فيها واتخاذ إجراء بشأنها.

ثالثا - جدول الأعمال والوثائق

٤ - ينبغي للوثائق الرسمية ذات الصلة ببنود جدول الأعمال المؤقت أن تبرز بشكل واضح المسائل والتوصيات التي تقتضي من المجلس النظر فيها واتخاذ إجراء بشأنها، وأن تقدم خيارات للإجراءات التي يمكن اتخاذها وخيارات إعداد التقارير والتبعات المالية، حسب الاقتضاء.

٥ - ينبغي للوثائق، بما فيها الوثائق التي تتضمن مشاريع المقررات، التي تعد في إطار بنود جدول الأعمال تلبية لمقررات المجلس التنفيذي أن تعد في إطار الولاية المستمدة من هذه المقررات.

رابعا - اتخاذ القرارات

٦ - ينبغي لعملية اتخاذ القرارات أن تكون شفافة وتشاركية. وينبغي للمكتب المساعدة على إبراز المسائل والتوصيات التي تقتضي من المجلس النظر فيها واتخاذ إجراء بشأنها.

٧ - يمكن للمكتب، في هذا الصدد وقبل انعقاد دوراته، أن:

(أ) يقوم، في أقرب وقت ممكن بعد كل دورة من دورات المجلس، باقتراح بنود جدول الأعمال المؤقت للدورة التالية التي تقتضي من المجلس اتخاذ إجراء بشأنها وتوزيع قائمة إرشادية بالقرارات الممكن اتخاذها على جميع أعضاء المجلس، ويطلب من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان إعداد نماذج لمشاريع المقررات؛

(ب) ينظم ويرأس جلسات غير رسمية، حسب الاقتضاء، لإطلاع أعضاء المجلس على المسائل والتوصيات التي تقتضي من المجلس النظر واتخاذ إجراء بشأنها أثناء الدورة التالية؛

(ج) يعين ميسرين في وقت مبكر، ويفضل أن يتم ذلك جنبا إلى جنب مع انعقاد الجلسات غير الرسمية التي تناول بند جدول الأعمال قيد للبحث.

٨ - يمكن للمكتب أن يقوم أثناء دورات المجلس بما يلي:

(أ) يطلب من الميسرين تقديم عرض لمشاريع قرارات مفصلة في أقرب وقت ممكن لمنح أعضاء المجلس التنفيذي الوقت الكافي لمناقشة المقررات.

(ب) تخصيص الوقت الكافي أثناء الدورة للمشاورات غير الرسمية، بما فيها المشاورات غير الرسمية الجانبية، التي تتناول القرارات، وضمان وجود المسؤولين المختصين أثناء المشاورات، حسب الاقتضاء.

٩ - ينبغي للأمانة أن تعد، استناداً إلى وثائق رسمية، خلاصة وافية لمشاريع قرارات يفضل تقديمها في الاجتماع المفتوح غير الرسمي السابق للدورات الذي يعقد قبل أسبوعين على الأقل من كل دورة.

١٠ - ينبغي لممثل كل مجموعة إقليمية في المكتب التشاور أثناء كل دورة من دورات المجلس مع أعضاء مجموعته الإقليمية بغرض التماس مقترحات وتعديلات تتعلق بمشاريع المقررات الواردة في الخلاصة وإبلاغها إلى المكتب. وينبغي للمكتب إطلاع الميسر، حسب الاقتضاء، على أي مقترحات أو تعديلات.

١١ - يمكن للأمانة، بعد التشاور مع المكتب والميسر، أن تصدر، حسب الاقتضاء، صيغة منقحة لمشاريع القرارات أثناء الدورة.

خامساً - تسيير الأعمال

١٢ - في وسع الرئيس، بغية تبسيط الإجراءات المتعلقة بالجلسات، دعوة ممثلين عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان للرد على ما يطرحه المشاركون في الجلسات من أسئلة ويبدونه من تعليقات وذلك على فترات دورية أثناء النقاش.

١٣ - ينبغي أن تكون البيانات التي تقدمها الأمانة واضحة ودقيقة ومقتضبة على قدر الإمكان.

١٤ - في وسع أي وفد من الوفود الإدلاء ببيان باسم عدة وفود.

١٥ - تعقد مشاورات غير رسمية جانبية موسعة أثناء دورات المجلس التنفيذي لتيسير تبادل الآراء بين الوفود وتسريع عجلة اعتماد المقررات.

٢٦/٢٠٠٦

التعاون فيما بين بلدان الجنوب

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علماً بالتقرير المتعلق بتنفيذ إطار التعاون الثالث للتعاون فيما بين بلدان

الجنوب (DP/2006/21)؛

٢ - **يقر** بأهمية تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب وأقاليم الجنوب في مجالات منها على سبيل المثال التجارة، والاستثمار، والصحة، والحد من أخطار وقوع الكوارث ونظم الإنذار المبكر، والاتصالات، والبنى التحتية الأساسية للنقل والنقل العابر، مع التركيز على أقل البلدان نمواً على الأخص؛

٣ - **يلحظ مع القلق** ضعف التركيز على العامل الحافز لإيجاد حلول من الجنوب لبلدان الجنوب، ويطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بذل المزيد من الجهود لتعزيز درجة التركيز على هذا العامل الحافز والترويج لما له من أثر لاحق، مستلهما في ذلك تجاربه في الاستعانة بعوامل حافزة أخرى في نطاق الإطار التمويلي الحالي المتعدد السنوات؛

٤ - **يطلب** إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي موافاة المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠٠٧ بتقرير عن الجهود المتواصلة الرامية إلى دمج العامل الحافز لإيجاد حلول من الجنوب لبلدان الجنوب في صلب الإطار التمويلي الحالي المتعدد السنوات للبرنامج الإنمائي؛

٥ - **يطلب** إلى مدير البرنامج تقديم تقرير إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠٠٧ عن التقدم المحرز في تنفيذ إطار التعاون الثالث للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وما يبذله من جهود لحشد موارد إضافية من المانحين وغير ذلك من مصادر التبرعات وعن طريق التعاون الثلاثي من أجل تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

٦ - **يشجع** جميع البلدان القادرة على أن تسهم في صندوق الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب (الذي كان يُعرف في السابق باسم صندوق التبرعات الاستثمارية من أجل تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب)، والذي يندرج الآن في مؤتمر الأمم المتحدة لإعلان التبرعات للأنشطة الإنمائية؛

٧ - **يطلب** إلى مدير البرنامج تقديم الدعم إلى الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل تعزيز التعاون بين البلدان النامية والتماس الدعم لهذه الجهود عن طريق الشراكات مع منظومة الأمم المتحدة والتعاون الثلاثي.

٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٦

٢٧/٢٠٠٦

عرض عام للقرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠٠٦

إن المجلس التنفيذي،

يشير إلى أنه قام في دورته السنوية لعام ٢٠٠٦، بما يلي:

البند ١

المسائل التنظيمية

١ - أقر جدول الأعمال وخطة العمل لدورته السنوية لعام ٢٠٠٦ (DP/2006/L.2)؛

٢ - اعتمد تقرير دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٦ (DP/2006/15)؛

٣ - وافق على الجدول الزمني التالي للدورات المقبلة للمجلس التنفيذي في عامي

٢٠٠٦ و ٢٠٠٧:

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٦: من ١١ إلى ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦

الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٧: من ١٩ إلى ٢٦ كانون الثاني/يناير

٢٠٠٧

الدورة السنوية لعام ٢٠٠٧: من ١١ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٧

(نيويورك)

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٧: من ١٠ إلى ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧

٤ - اتخذ القرار ٢٥/٢٠٠٦ بشأن تحسين طرائق عمل المجلس التنفيذي.

الجزء الخاص بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البندان ٢ و ٣

التقرير السنوي للمديرة التنفيذية والتزامات التمويل

اتخذ القرار ١٢/٢٠٠٦ بشأن التقرير السنوي للمديرة التنفيذية لعام ٢٠٠٥

والتزامات تمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان.

البند ٤

البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

أحاط علما بمشاريع وثائق البرامج القطرية التالية وما أبدي بشأنها من تعليقات:

أفريقيا

مشروع وثيقة البرنامج القطري لإثيوبيا (DP/FPA/DCP/ETH/6)؛

مشروع وثيقة البرنامج القطري لسان تومي وبرينسيبي (DP/FPA/DCP/STP/5)؛

مشروع وثيقة البرنامج القطري لغينيا (DP/FPA/DCP/GIN/6)؛

مشروع وثيقة البرنامج القطري لموزامبيق (DP/FPA/DCP/MOZ/7)؛

الدول العربية وأوروبا

مشروع وثيقة البرنامج القطري لتونس (DP/FPA/DCP/TUN/8)؛

مشروع وثيقة البرنامج القطري للجمهورية العربية السورية (DP/FPA/DCP/SYR/7)؛

مشروع وثيقة البرنامج القطري لجمهورية مولدوفا (DP/FPA/DCP/MDA/1)؛

مشروع وثيقة البرنامج القطري لمصر (DP/FPA/DCP/EGY/8)؛

مشروع وثيقة البرنامج القطري للمغرب (DP/FPA/DCP/MAR/7)؛

مشروع وثيقة البرنامج القطري لليمن (DP/FPA/DCP/YEM/4)؛

آسيا ومنطقة المحيط الهادئ

مشروع وثيقة البرنامج القطري لتايلند (DP/FPA/DCP/THA/9)؛

وأحاط علما بتمديد البرنامج القطري لكل من توغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية

ورواندا وليسوتو وملاوي لمدة عام واحد (DP/FPA/2006/6)؛

وأحاط علما بتمديد البرنامج القطري لكل من السودان ولبنان لمدة عام واحد

(DP/FPA/2006/7)؛

وأحاط علما بتمديد البرنامج القطري لكل من بوتان وسري لانكا ونيبال لمدة عام

واحد (DP/FPA/2006/8)؛

وأحاط علما بتمديد البرنامج القطري لكل من المكسيك ونيكاراغوا وهايتي لمدة عام واحد (DP/FPA/2006/9)؛

وأحاط علما بالتقرير المتعلق بتنفيذ البرنامج الخاص لصندوق الأمم المتحدة للسكان لتقديم المساعدة إلى ميانمار (DP/FPA/2006/10)

البند ٥ التقييم

اتخذ القرار ١١/٢٠٠٦ بشأن التقييم.

الجزء الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٦

التقرير السنوي لمدير البرنامج

اتخذ القرار ٢٢/٢٠٠٦ بشأن أداء الإطار التمويلي المتعدد السنوات ونتائجه لعام

٢٠٠٥ (DP/2006/17 و Corr.1 و Add.1* و Add.2).

البند ٧

التزامات التمويل

اتخذ القرار ٢٤/٢٠٠٦ بشأن حالة الالتزامات بتمويل الموارد العادية لبرنامج الأمم

المتحدة الإنمائي والصناديق والبرامج المرتبطة به في عام ٢٠٠٦ وما بعده (DP/2006/18).

البند ٨

تقرير التنمية البشرية

أحاط علما بآخر مستجدات المشاورات بشأن تقرير التنمية البشرية (DP/2006/19).

البند ٩

البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

أحاط علما بمشاريع وناثق البرامج القطرية التالية وما أبدي بشأنها من تعليقات:

مشروع وثيقة البرنامج القطري لإثيوبيا (DP/DCP/ETH/1)؛

مشروع وثيقة البرنامج القطري لتايلند (DP/DCP/THA/1)؛

مشروع وثيقة البرنامج القطري لتونس (DP/DCP/TUN/1)؛

مشروع وثيقة البرنامج القطري للجمهورية العربية السورية (DP/DCP/SYR/1)؛

مشروع وثيقة البرنامج القطري لجمهورية مولدوفا (DP/DCP/MDA/1)؛

مشروع وثيقة البرنامج القطري لسان تومي وبرينسيبي (DP/DCP/STP/1)؛

مشروع وثيقة البرنامج القطري لغابون (DP/DCP/GAB/1)؛

مشروع وثيقة البرنامج القطري لغينيا (DP/DCP/GIN/1)؛

مشروع وثيقة البرنامج القطري لمصر (DP/DCP/EGY/1)؛

مشروع وثيقة البرنامج القطري للمغرب (DP/DCP/MAR/1)؛

مشروع وثيقة البرنامج القطري لموزامبيق (DP/DCP/MOZ/1)؛

مشروع وثيقة البرنامج القطري لليمن (DP/DCP/YEM/1)؛

وأحاط علما بتمديد البرنامج القطري لكل من بوتان وترينيداد وتوباغو وتوغو ورواندا وسري لانكا وكوستاريكا والكويت ولبنان وملاوي ونيبال ونيكاراغوا وهايي لمدة عام واحد؛

ووافق على التمديد الثاني للبرنامج القطري لكل من جمهورية الكونغو الديمقراطية وليبيريا لمدة عام واحد.

البند ١٠

التعاون فيما بين بلدان الجنوب

اتخذ القرار ٢٦/٢٠٠٦ المتعلق بتنفيذ إطار التعاون الثالث للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

البند ١١

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

اتخذ القرار ١٧/٢٠٠٦ المتعلق بالتقرير السنوي للمدير التنفيذي (DP/2006/22) وأحاط علما بآخر المستجدات بشأن حالة تنفيذ التدابير الانتقالية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/2006/CRP.3).

البند ١٢**صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية**

اتخذ القرار ١٥/٢٠٠٦ المتعلق بتقرير صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية السنوي الذي يركز على النتائج (DP/2006/23).

البند ١٣**متطوعو الأمم المتحدة**

اتخذ القرار ١٨/٢٠٠٦ المتعلق بتقرير مدير البرنامج عن برنامج متطوعي الأمم المتحدة (DP/2006/24).

البند ١٤**صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة**

اتخذ القرار ٢١/٢٠٠٦ بشأن تنفيذ الإطار التمويلي المتعدد السنوات لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة عن عام ٢٠٠٥ (DP/2006/25)، وتقرير مدير البرنامج عن تقييم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، في الماضي والحاضر والمستقبل (تقرير أعده الفريق الاستشاري التابع للجنة الاستشارية للصندوق) (DP/2006/26).

البند ١٥**التقييم**

اتخذ القرار ١٩/٢٠٠٦ المتعلق بالتقرير السنوي لمدير البرنامج عن التقييم (DP/2006/27)؛

اتخذ القرار ٢٠/٢٠٠٦ المتعلق بسياسة التقييم في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/2006/28)؛

اتخذ القرار ١٦/٢٠٠٦ المتعلق بدور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومساهماته في التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز في الجنوب الأفريقي وإثيوبيا (DP/2006/29)، وأحاط علما باستجابة الإدارة لذلك التقرير (DP/2006/30).

الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ١٦

المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية

اتخذ القرار ١٣/٢٠٠٦ المتعلق بتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية (DP/2006/31)؛ وتقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان عن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية في عام ٢٠٠٥ (DP/FPA/2006/4)؛ وتقرير مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية (DP/2006/32).

البند ١٧

عملية البرمجة

أحاط علماً بالتقرير المتعلق بتجربة تنفيذ البرمجة المشتركة والبرامج المشتركة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة منذ عام ٢٠٠٤ (DP/2006/33-DP/FPA/2006/11)؛ وأرجأ النظر في التقرير المتعلق بخياراتٍ لتحسين عملية الموافقة المنسقة على البرامج القطرية (DP/2006/34-DP/FPA/2006/12).

البند ١٨

الزيارات الميدانية

أحاط علماً بالتقرير المتعلق بالزيارة الميدانية المشتركة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى تترانيا (DP/FPA/2006/CRP.5-DP/2006/CRP.3)؛ وأرجأ النظر في الزيارة الميدانية المشتركة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى إندونيسيا (DP/2006/CRP.4-DP/FPA/2006/CRP.2).

البند ١٩

الإطار التمويلي المتعدد السنوات لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

اتخذ القرار ٢٣/٢٠٠٦ بشأن الإطار التمويلي المتعدد السنوات لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١.

البند ٢٠ مسائل أخرى

عقدَ الإحاطات والمشاورات غير الرسمية التالية:

صندوق الأمم المتحدة للسكان

حدث خاص لصندوق الأمم المتحدة للسكان: حلقة النقاش بشأن السكان والقضاء على الفقر؛

مشاورات غير رسمية بشأن الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل؛

إحاطة غير رسمية بشأن الهيكل الإقليمية؛

إحاطة غير رسمية بشأن الاستراتيجية الموحدة لصندوق الأمم المتحدة للسكان فيما يتعلق بالاستجابة الإنسانية؛

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

إحاطة غير رسمية بشأن استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في وسط آسيا، بما في ذلك تقرير التنمية البشرية لوسط آسيا؛

أنشطة مشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

إحاطة غير رسمية مشتركة عن الاستجابة الإنسانية؛

إحاطة غير رسمية مشتركة عن الهجرة الدولية؛

إحاطة غير رسمية مشتركة عن برنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نموا للعقد

٢٠٠١-٢٠١٠.

٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٦

٢٨/٢٠٠٦

الاستعراض السنوي للحالة المالية لسنة ٢٠٠٥ (البرنامج الإنمائي)

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بالاستعراض السنوي للحالة المالية لسنة ٢٠٠٥ (DP/2006/37)

وبالمعلومات التفصيلية المتصلة به (DP/2006/37/Add.1)؛

٢ - يكرر تأكيد ما جاء في القرار ٢٤/٢٠٠٦ من تشجيع كافة الدول الأعضاء القادرة على زيادة تمويل الموارد العادية، آخذاً في الاعتبار هدف الإطار التمويلي المتعدد السنوات لعام ٢٠٠٧ وهو ١,١ بليون دولار تمشياً مع ما اقترحه مدير البرنامج من إعادة بناء قاعدة الموارد العادية؛

٣ - يسلم بأن إمكانية التنبؤ بالتبرعات وحسن توقيتها عاملان هامان في البرمجة الفعالة وإدارة السيولة، ويشجع الدول الأعضاء القادرة على إعلان تبرعات متعددة السنوات.

١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦

٢٩/٢٠٠٦

تقرير مكتب خدمات المشتريات المشتركة بين الوكالات عن فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علماً بالتقرير المتعلق بأنشطة مكتب خدمات المشتريات المشتركة بين الوكالات عن فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (DP/2006/39) وباستمراره في التمويل الذاتي لأنشطته؛

٢ - يشجع المكتب على المضي في تطوير قدراته في مجال الشراء كيما يظل مصدراً موثوقاً به لتنمية قدرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وسائر مؤسسات الأمم المتحدة والحكومات الشريكة في مجال المشتريات؛

٣ - يوصي المكتب بأن يواصل الجهود المبذولة لتحسين نوعية النتائج التي يحققها في مجال الشراء وفعاليتها من حيث التكلفة في أسواق العرض العالمية التي يقوم بالشراء منها بانتظام لصالح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والزبائن الآخرين المؤهلين.

١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦

٣٠/٢٠٠٦

تحديد معدلات استرداد التكاليف

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علماً بالتقرير المتعلق بالممارسة الحالية المتصلة بتحديد معدلات معينة لاسترداد التكاليف ومعايير واضحة لاسترداد التكاليف (DP/2006/41) الذي قدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عملاً بقرار المجلس التنفيذي ١٨/٢٠٠٥؛

- ٢ - **يكرر تأكيد** أن على البرنامج الإنمائي أن يكفل الاسترداد الكامل، على المستوى الإجمالي، لجميع التكاليف الفعلية لتنفيذ الأنشطة الممولة من تقاسم تكاليف البرنامج الإنمائي مع أطراف أخرى، ومن مساهمات الصناديق الاستثنائية، ومن تقاسم التكاليف مع البلدان المستفيدة من البرنامج؛
- ٣ - **يشدد** على أن الموارد العادية، بحكم أنها موارد غير مقيّدة، تشكل، في جملة أمور، الأساس الصلب للأنشطة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **ويلاحظ بقلق**، في هذا الصدد، أن الحصة النسبية من الموارد العادية المتاحة للبرنامج الإنمائي قد انخفضت، **ويشجع** كل الجهات المانحة على السعي إلى زيادة التبرعات للموارد العادية؛
- ٤ - **يشدد** على أنه ينبغي أن تدعم موارد أخرى أولويات الإطار التمويلي المتعدد السنوات، وأن لا تستخدم الموارد العادية في دعم تكاليف دعم البرامج الممولة من موارد أخرى؛
- ٥ - **يشجع** البرنامج الإنمائي على تطبيق إجراءات كفيلة بخفض تكاليف المعاملات المتعلقة بالبرامج الممولة من موارد أخرى؛
- ٦ - **يؤكد** أن الأهداف الأساسية المتمثلة في التبسيط والمواءمة والحصافة المالية ينبغي أن توجه سياسة الاسترداد؛
- ٧ - **يكرر** طلبه إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإنجاز استعراض لسياسته لاسترداد التكاليف في وقت مناسب للإطار التمويلي المتعدد السنوات لعام ٢٠٠٨، على النحو المطلوب في القرار ٢٠٠٤-٣٠، **ويطلب** إلى البرنامج الإنمائي تقديم تقرير إلى المجلس قبل الموعد المتوقع في ذلك القرار، أي في دورته السنوية التي سيعقدتها في حزيران/يونيه ٢٠٠٧؛
- ٨ - **يشدد** على أن استعراض السياسة هذا ينبغي أن يتضمن الدروس المستفادة من سياسة استرداد التكاليف وأن يوفر للمجلس تحليلاً مفصلاً كافياً لاتخاذ قرار، عند الاقتضاء، بشأن سياسة جديدة شاملة لاسترداد التكاليف. وفي هذا الصدد، **يطلب** المجلس قدر الإمكان القيام بما يلي:
- (أ) إجراء تحليل مالي وفي مفصل للممارسات الحالية لاسترداد التكاليف وتقديرات التكاليف المتكبدة لتوفير الدعم الإداري العام، استناداً إلى عناصر منها طريقة التمويل وطريقة التنفيذ وطبيعة المشروع؛

(ب) تقديم مقترح بشأن خيارات سياسة استرداد التكاليف يشير إلى الإيرادات المتوقعة وإلى الأثر الذي سترتب على البرنامج الإنمائي وعملية المواءمة، تمشياً مع استنتاجات الاستعراض، مع مراعاة ظروف كل بلد على حدة، فضلاً عن تقديم نظام تخصيص الإيرادات المتأتية من استرداد التكاليف ومناقشته في ميزانية الدعم لفترة السنتين؛

٩ - **يطلب** إلى مدير البرنامج أن يقدم، بالتعاون الوثيق مع أعضاء مجموعة الأمم المتحدة، تقريراً مرحلياً في عام ٢٠٠٧ عن التقدم المحرز في المواءمة فيما يتعلق باسترداد التكاليف، بما في ذلك معلومات عن منهجيات استرداد التكاليف؛

١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦

٣١/٢٠٠٦

تقديم المساعدة إلى ميانمار

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يحيط علماً** بهذه الوثيقة وبالتقرير المقدم من بعثة التقييم المستقلة الموفدة إلى ميانمار، وبخاصة التحديات الاستراتيجية والتوصيات الواردة فيه؛

٢ - **يطلب** أن يراعي مدير البرنامج نتائج بعثة التقييم المستقلة وينفذها، حسب الاقتضاء، في إطار مبادرة التنمية البشرية؛

٣ - **يوافق** على تمديد المرحلة الحالية لمبادرة التنمية البشرية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠، التي ستعد في عام ٢٠٠٧، مع العلم أن تقديمها رسمياً للمجلس التنفيذي سيتم في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦

٣٢/٢٠٠٦

الترحيب بجمهورية الجبل الأسود

إن المجلس التنفيذي،

إذ يرحب بجمهورية الجبل الأسود باعتبارها بلداً مستفيداً جديداً في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،

يأذن لمدير البرنامج بأن يمضي في تنمية البرنامج في البلد بناء على طلب الحكومة وبالتعاون الوثيق مع الحكومة وغيرها من الجهات المعنية، آخذاً في الاعتبار الأنشطة الإنمائية الأخرى المضطلع بها في جمهورية الجبل الأسود.

١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦

٣٣/٢٠٠٦

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علماً بالتقرير المرحلي للمدير التنفيذي عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛

٢ - يعرب عن تقديره للجهود الجارية لإعادة تقديم البيانات المالية المتعلقة بالفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، ويطلب إلى المكتب أن يقدم تقريراً عن حالته المالية والإدارية والتنفيذية خلال الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٧.

١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦

٣٤/٢٠٠٦

الاستعراض المالي السنوي، ٢٠٠٥ (صندوق الأمم المتحدة للسكان)

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علماً بالاستعراض المالي السنوي، ٢٠٠٥ (DP/FPA/2006/13)؛

٢ - يرحب بالزيادة المشجعة في مستوى إيرادات صندوق الأمم المتحدة للسكان معترفاً بتزايد الطلب على أنشطة الصندوق لدعم تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، فضلاً عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

٣ - يعترف كذلك بما لزيادة التبرعات وإمكانية التنبؤ بها ودفعها في أوقاتها المقررة من أهمية أساسية في الحفاظ على السيولة وتسهيل استمرار تنفيذ البرامج؛

٤ - يكرر تأكيد ما للموارد العادية (الأساسية) من أهمية أساسية في الحفاظ على الطابع المتعدد الأطراف والحيادي والعالمي لعمل الصندوق؛

٥ - يشجع جميع الدول الأعضاء القادرة على زيادة تمويلها، وإعطاء الأولوية للموارد العادية على الموارد الأخرى؛

٦ - يهيب بالدول الأعضاء القادرة أن تقدم تبرعات متعددة السنوات وتعلن عن مواعيد دفعها، وتمسك بهذه التبرعات وبمواعيد دفعها بعد ذلك.

١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦

٣٥/٢٠٠٦

دور صندوق الأمم المتحدة للسكان في مجالات التأهب لحالات الطوارئ والاستجابة الإنسانية والانتقال والإنعاش

إن المجلس التنفيذي،

١ - يسلم بما لصندوق الأمم المتحدة للسكان من دور حاسم في التأهب لحالات الطوارئ والاستجابة الإنسانية والانتقال والإنعاش ويشجع الصندوق على مواصلة تعزيز جهوده في هذه المجالات؛

٢ - يؤيد استراتيجية الصندوق الخاصة بالتأهب لحالات الطوارئ والاستجابة الإنسانية وبرامج الانتقال والإنعاش على الصعد الوطني والإقليمي والدولي، باعتبارها أساس تعزيز أنشطة الصندوق في هذه المجالات؛

٣ - يطلب إلى الصندوق أن يوفيه خلال دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٧ بمعلومات أخرى بشأن المسائل التالية:

(أ) الاحتياجات من الموارد وطرائق التمويل والموظفون اللازمون لتنفيذ الاستراتيجية؛

(ب) التنسيق بين الصندوق وغيره من مؤسسات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، بما في ذلك أدوار ومسؤوليات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات؛

(ج) إطار رصد وتقييم الاستراتيجية؛

٤ - يشجع الصندوق على مواصلة استراتيجية التأهب لحالات الطوارئ والاستجابة الإنسانية والانتقال والإنعاش مع الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل، التي من المقرر اعتمادها في عام ٢٠٠٧؛

٥ - يوافق على إبقاء اعتمادات صندوق الطوارئ في حدود ٣ ملايين دولار في السنة، وتمول من الموارد العادية؛

٦ - يشجع على تقديم التبرعات إلى لصندوق الأمم المتحدة للسكان لتنفيذ الاستراتيجية.

١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦

٣٦/٢٠٠٦

استعراض عملية الموافقة على البرامج القطرية

إن المجلس التنفيذي،

إذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٥٩/٢٥٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ المتعلقة بالاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة،

يقدر ما يلي:

١ - بغية تقليص الإطار الزمني لعملية الموافقة على البرامج القطرية وإفساح المجال أكثر لتحقيق التزام مع مدة دورات البرامج الوطنية، سيستمر، وفقا للممارسة المتبعة، عرض مشاريع وثائق البرامج القطرية لمناقشتها في الدورة السنوية على المجلس التنفيذي. وستنشر بعد ذلك وثائق البرامج القطرية المنقحة على الموقع الشبكي للمنظمة في موعد أقصاه ستة أسابيع من إجراء المناقشة، وتقدم الأمانة لأعضاء المجلس، بناء على طلبهم، نسخة مطبوعة من الوثيقة المنقحة. وعندئذ يعتمد المجلس البرامج القطرية في الدورة العادية الثانية على أساس عدم الاعتراض دون عرضها أو مناقشتها ما لم يبلغ خمسة أعضاء على الأقل الأمانة خطيا قبل انعقاد الدورة برغبتهم في عرض برنامج قطري معين على المجلس. أما الموافقة على البرامج القطرية التي لم تنشر بشأنها أي وثائق منقحة في غضون ستة أسابيع، فسيتم إرجاؤها إلى الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي في السنة التالية؛

٢ - سيستمر المجلس التنفيذي في عرض البرامج القطرية والموافقة عليها باتباع المبادئ التوجيهية المتعلقة بالمدة والمحتوى المعتمدين في قراره ١١/٢٠٠١. وينبغي بذل جهود متواصلة لتحسين التخطيط والإدارة القائمين على أساس النتائج، وتعزيز التوافق بين البرامج القطرية والاستراتيجيات الوطنية فضلا عن التوافق بين البرامج القطرية والخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل. وينبغي أن تسهم بوضوح وثائق البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في الخطط والاستراتيجيات الوطنية وكذلك في النتائج المبينة في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في البلدان التي يوجد فيها هذا الإطار، وأن تكون مستمدة منها.

١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦

٣٧/٢٠٠٦

عرض عام للقرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية
لعام ٢٠٠٦

إن المجلس التنفيذي،

يشير إلى أنه قام، خلال دورته العادية الثانية لعام ٢٠٠٦، بما يلي:

البند ١

المسائل التنظيمية

أقر جدول الأعمال وخطة العمل للدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٦

؛(DP/2006/L.3)

اعتمد تقرير الدورة السنوية لعام ٢٠٠٦ (DP/2006/35)؛

وافق على الجدول الزمني التالي لدورات المجلس التنفيذي في عام ٢٠٠٧:

الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٧: من ١٩ إلى ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧

الدورة السنوية لعام ٢٠٠٧: من ١١ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ (نيويورك)

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٧: من ١٠ إلى ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧

الجزء الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٢

مسائل المالية والميزانية والإدارة

اتخذ القرار ٢٨/٢٠٠٦ المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ المتعلق بالاستعراض

السنوي للحالة المالية لسنة ٢٠٠٥ (البرنامج الإنمائي)؛

اتخذ القرار ٢٩/٢٠٠٦ المؤرخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ المتعلق بتقرير مكتب

خدمات المشتريات المشتركة بين الوكالات عن فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥؛

اتخذ القرار ٣٠/٢٠٠٦ المؤرخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ المتعلق بتحديد معدلات

استرداد التكاليف.

البند ٣

البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها (البرنامج الإنمائي)

اتخذ القرار ٣١/٢٠٠٦ المؤرخ ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ المتعلق بتقديم المساعدة إلى ميانمار؛

اتخذ القرار ٣٢/٢٠٠٦ المؤرخ ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ المتعلق بالترحيب بجمهورية الجبل الأسود؛

أحاط علما بمشاريع ونائق البرامج القطرية التالية وما أودي بشأنها من تعليقات:

مشروع وثيقة البرنامج القطري لجمهورية أفريقيا الوسطى (DP/DCP/CAF/1)؛

مشروع وثيقة البرنامج القطري لإريتريا (DP/DCP/ERI/1)؛

مشروع وثيقة البرنامج القطري لغامبيا (DP/DCP/GMB/1)؛

مشروع وثيقة البرنامج القطري للسنغال (DP/DCP/SEN/1)؛

مشروع وثيقة البرنامج القطري لسيشيل (DP/DCP/SYC/1)؛

مشروع وثيقة البرنامج القطري لجنوب أفريقيا (DP/DCP/ZAF/1)؛

مشروع وثيقة البرنامج القطري لجمهورية تنزانيا المتحدة (DP/DCP/TZA/1)؛

مشروع وثيقة البرنامج القطري لزامبيا (DP/DCP/ZMB/1)؛

مشروع وثيقة البرنامج القطري لزيمبابوي (DP/DCP/ZWE/1)؛

مشروع وثيقة البرنامج القطري لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

(DP/DCP/PRK/1)؛

مشروع وثيقة البرنامج القطري لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

(DP/DCP/LAO/1)؛

مشروع وثيقة البرنامج القطري لمنغوليا (DP/DCP/MNG/1)؛

مشروع وثيقة البرنامج القطري للجزائر (DP/DCP/DZA/1)؛

مشروع وثيقة البرنامج القطري للمملكة العربية السعودية (DP/DCP/SAU/1)؛

مشروع وثيقة البرنامج القطري للصومال (DP/DCP/SOM/1)؛

مشروع وثيقة البرنامج القطري لكرواتيا (DP/DCP/HRV/1)؛

- مشروع وثيقة البرنامج القطري لجمهورية الجبل الأسود (DP/DCP/MGO/1)؛
- مشروع وثيقة البرنامج القطري لبليز (DP/DCP/BLZ/1)؛
- مشروع وثيقة البرنامج القطري للبرازيل (DP/DCP/BRA/1)؛
- مشروع وثيقة البرنامج القطري لشيبي (DP/DCP/CHL/1)؛
- مشروع وثيقة البرنامج القطري للجمهورية الدومينيكية (DP/DCP/DOM/1)؛
- مشروع وثيقة البرنامج القطري للسلفادور (DP/DCP/SLV/1)؛
- مشروع وثيقة البرنامج القطري لهندوراس (DP/DCP/HND/1)؛
- مشروع وثيقة البرنامج القطري لجامايكا (DP/DCP/JAM/1)؛
- مشروع وثيقة البرنامج القطري لبنما (DP/DCP/PAN/1)؛
- مشروع وثيقة البرنامج القطري لباراغواي (DP/DCP/PRY/1)؛
- مشروع وثيقة البرنامج القطري لأوروغواي (DP/DCP/URY/1)؛
- وافق على تمديد البرنامج القطري للسودان للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ لمدة عامين (DP/2006/42/Rev.1)؛
- أحاط علما بالتمديدات الأولى للبرامج القطرية الأولى لسورينام وغينيا الاستوائية وكولومبيا لمدة عام واحد (DP/2006/42/Rev.1)؛
- أحاط علما بالتمديدات الأولى للبرامج الإقليمية لأفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ لمدة عام واحد (DP/2006/42/Rev.1)؛

البند ٥

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

اتخذ القرار ٣٣/٢٠٠٦ المؤرخ ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ المتعلق بالتقرير المرحلي للمدير التنفيذي عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

الجزء الخاص بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٩

مسائل المالية والميزانية والإدارة (صندوق الأمم المتحدة للسكان)

اتخذ القرار ٣٤/٢٠٠٦ المؤرخ ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ المتعلق بالاستعراض المالي السنوي، ٢٠٠٥.

البند ١٠

دور صندوق الأمم المتحدة للسكان في مجالات التأهب لحالات الطوارئ والاستجابة الإنسانية والانتقال والإنعاش

اتخذ القرار ٣٥/٢٠٠٦ المؤرخ ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ المتعلق بدور صندوق الأمم المتحدة للسكان في مجالات التأهب لحالات الطوارئ والاستجابة الإنسانية والانتقال والإنعاش.

البند ١١

البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها (صندوق الأمم المتحدة للسكان)

أحاط علماً بمشاريع وثائق البرامج القطرية التالية وما أدي بشأنها من تعليقات:

- مشروع وثيقة البرنامج القطري لجمهورية أفريقيا الوسطى (DP/FPA/DCP/CAF/6)؛
- مشروع وثيقة البرنامج القطري لإريتريا (DP/FPA/DCP/ERI/3)؛
- مشروع وثيقة البرنامج القطري لغابون (DP/FPA/DCP/GAB/5)؛
- مشروع وثيقة البرنامج القطري لغامبيا (DP/FPA/DCP/GMB/6)؛
- مشروع وثيقة البرنامج القطري للسنغال (DP/FPA/DCP/SEN/6)؛
- مشروع وثيقة البرنامج القطري لجنوب أفريقيا (DP/FPA/DCP/ZAF/3)؛
- مشروع وثيقة البرنامج القطري لجمهورية تنزانيا المتحدة (DP/FPA/DCP/TZA/6)؛
- مشروع وثيقة البرنامج القطري لزامبيا (DP/FPA/DCP/ZMB/6)؛
- مشروع وثيقة البرنامج القطري لزيمبابوي (DP/FPA/DCP/ZWE/5)؛
- مشروع وثيقة البرنامج القطري للجزائر (DP/FPA/DCP/DZA/4)؛

- مشروع وثيقة البرنامج القطري لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
(DP/FPA/DCP/PRK/4)؛
- مشروع وثيقة البرنامج القطري لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
(DP/FPA/DCP/LAO/4)؛
- مشروع وثيقة البرنامج القطري لمنغوليا (DP/FPA/DCP/MNG/4)؛
- مشروع برنامج مساعدة ميانمار (DP/FPA/DCP/MMR/2)؛
- مشروع وثيقة البرنامج القطري للبرازيل (DP/FPA/DCP/BRA/4)؛
- مشروع وثيقة البرنامج القطري للجمهورية الدومينيكية (DP/FPA/DCP/DOM/4)؛
- مشروع وثيقة البرنامج القطري للسلفادور (DP/FPA/DCP/SLV/6)؛
- مشروع وثيقة البرنامج القطري لبلدان منطقة البحر الكاريبي الناطقة بالانكليزية
والهولندية (DP/FPA/DCP/CAR/4)؛
- مشروع وثيقة البرنامج القطري لهندوراس (DP/FPA/DCP/HND/6)؛
- مشروع وثيقة البرنامج القطري لبنما (DP/FPA/DCP/PAN/1)؛
- مشروع وثيقة البرنامج القطري لباراغواي (DP/FPA/DCP/PRY/6)؛
- مشروع وثيقة البرنامج القطري لأوروغواي (DP/FPA/DCP/URY/1)؛

الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٦

متابعة اجتماع مجلس تنسيق البرنامج التابع لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني
بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

أحاط علما بالتقرير المشترك المتعلق بتنفيذ مقررات وتوصيات مجلس تنسيق البرنامج
التابع لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (DP-
(FPA/2006/1-E/ICEF/2006/20)؛

مسائل أخرى

حضر مؤتمرا للتداول بالفيديو عقده مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة بشأن
نتائج مراجعة الحسابات الخاصة بالبيانات المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق

الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع خلال فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

البند ٧ عملية البرمجة

اتخذ القرار ٣٦/٢٠٠٦ المؤرخ ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ المتعلق باستعراض عملية الموافقة على البرامج القطرية.

البند ٨ الزيارات الميدانية

أحاط علما بالتقرير المتعلق بالزيارة الميدانية المشتركة لإندونيسيا (DP/FPA/2006/CRP.2-E/ICEF/2006/CRP.16).

البند ١٢ مسائل أخرى

عقدت الإحاطات والمشاورات غير الرسمية التالية:

صندوق الأمم المتحدة للسكان

إحاطة غير رسمية بشأن الهيكل الإقليمية؛

إحاطة غير رسمية بشأن البرنامج العالمي لتعزيز أمن السلع الصحية الإنجابية.

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

مناقشة غير رسمية بشأن حالة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦

المرفق الثاني

عضوية المجلس التنفيذي في عام ٢٠٠٦

(تنتهي مدة العضوية في آخر يوم من السنة المشار إليها)

الدول الأفريقية: بوتسوانا (٢٠٠٦)؛ الكامبيون (٢٠٠٦)؛ الجزائر (٢٠٠٨)؛ الكونغو (٢٠٠٦)؛ إريتريا (٢٠٠٦)؛ غامبيا (٢٠٠٦)؛ بنن (٢٠٠٨)؛ أوغندا (٢٠٠٧).

دول آسيا والمحيط الهادئ: الصين (٢٠٠٦)؛ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (٢٠٠٧)؛ بنغلاديش (٢٠٠٨)؛ إندونيسيا (٢٠٠٦)؛ جمهورية إيران الإسلامية (٢٠٠٦)؛ باكستان (٢٠٠٨)؛ كازاخستان (٢٠٠٧)؛ نيبال (٢٠٠٥).

دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: إكوادور (٢٠٠٨)؛ كوبا (٢٠٠٦)؛ غواتيمالا (٢٠٠٧)؛ غيانا (٢٠٠٧)؛ جامايكا (٢٠٠٨).

دول أوروبا الشرقية ودول أخرى: بيلاروس (٢٠٠٧)؛ بولندا (٢٠٠٦)؛ الاتحاد الروسي (٢٠٠٨)؛ أوكرانيا (٢٠٠٧).

دول أوروبا الغربية ودول أخرى*: البرتغال؛ تركيا؛ الدانمرك؛ السويد؛ فرنسا؛ كندا؛ المملكة المتحدة؛ النرويج؛ نيوزيلندا؛ هولندا؛ الولايات المتحدة الأمريكية؛ اليابان.

* لدول أوروبا الغربية ودول أخرى جدول تناوؤها الخاص بها والذي يختلف من سنة إلى أخرى.